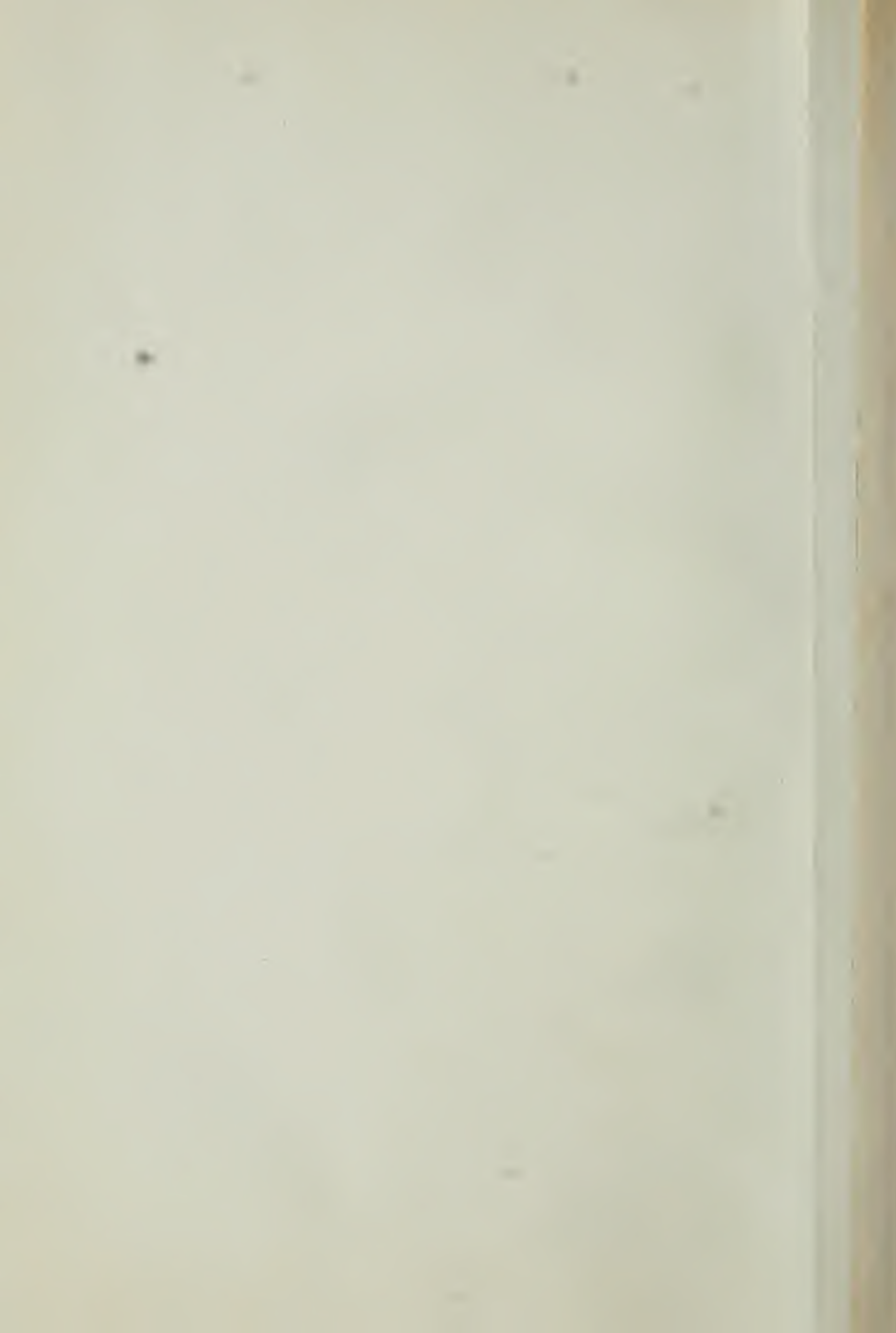


al-kawakibi, Muhammad ibn  
Hasan  
Manzumāt al-kawakibi

PJ  
7765  
K38M35  
1899







تباع هذه الكتب في المحلات المذكورة

(بمصر) في محل ما ترمي الطبع أحمد ناجي الجمالي ومحمد زاهد ومحمد أمين  
الخانجي وأخيه بشارع الحلوجي بخط الأزهر

(وبمحل) السيد عمر حسين الخشاب بالسكة الجديدة

(طنطا) بمحل حضرة الفاضل السيد الشيخ عبد اللطيف السكتي

(في دمشق الشام) بمحل أحمد ملتزمي الطبع محمد زاهد وولده محمد شريف

خانجي

(بجلب) بمحل ملتزمي الطبع إدارة الشيخ عبد الرحمن سكر السكتي

(بزنجبار) محل السادات عبد الرحمن ومحمود الجمالي

(بالاستانة) بمحل محمد حسن جمالي محمود باشا جاده سنده يارم خاتمه

نمرة ٢٧

المتوسط للإمام المحدث الشيخ عبد الراؤف المناوي في جزأين كبار وثمنه  
بالاشتراك في الميعاد الأول اثنا عشر قرشا وذلك لغاية شعبان وفي الميعاد  
الثاني ثمانية عشر قرشا نهاية الطبع

﴿ كتاب مفردات ألفاظ القرآن في اللغة ﴾

للإمام أبي القاسم القاضي حسين بن محمد بن الفضل المعروف بالراغب  
الاصمهاني وهو نافع في كل علم من علوم الشرع والأدب كما ذكره نفع  
الدين الرازي وقد جعل الكتاب على حروف التهجى وهو كتاب جليل في بابيه  
وقد باعنا طبعه بثلاثة كل جميل ملتزمين المادة بحرف كبير ووضعنا  
على هامشه ﴿ كتاب الوجوه والنظائر من علوم التفسير ﴾ للإمام أبي  
عبد الله الحسين بن محمد الدامغاني الذي رتب فيه كتاب مقاتل في وجوه  
القرآن ولا يخفى على طالب السبى المعارف والعلوم ما في هذين الكتابين من  
جليل الفائدة وقد رتبناهما في مجلدين وجعلنا ثمن الاشتراك فيهما  
عشرين قرشا صاغ في الميعاد الأول لغرة رمضان والميعاد الثاني ثلاثين  
قرشا لنهاية الطبع

﴿ كتاب تفسير الخازن ﴾

وبهامشه كتاب تفسير الشيخ الأکبر وهو هذا جار طبعه بالاشتراك وقد  
انتهى منه الجزء الأول والثاني وثمنه لنهاية الطبع عشرين قرشا صاغ

﴿ كتاب الخلاصة ﴾

لصاحب الكشكول خاتمة الأدباء وكعبة الظرفاء محمد بن عبد الله الدين  
العالمى مذيل الكتاب أسرار البلاغة للؤلف المذكور وبهامشه كتاب  
سكران السلطان تأليف الإمام العالم شهاب الدين بن العباس أحمد  
ابن يحيى بن أبي بكر الشهيديان بحلة المغربي التلمساني الخنفي في جزء  
واحد وثمنه للمشتراك ستة عشر قرشا صاغ



﴿ تنبيه ﴾

عن بيان الكتب التي يسر الله لنا تمام طبعها وهي تباع في محلنا المعروف  
بشارع الخلوحي بخط الازهر الشريف بمصر وثمنها بالقرش الصاغ

﴿ كتاب الاتحاف بحب الاشراف ﴾

للشيخ عبد الله الشبراوي وبهامشه حسن التوسل في آداب  
زيارة افضل الرسل للفاكهة مع نشر الميث بالاحاديث الواردة  
بفضائل أهل البيت للسيوطي

﴿ كتاب تفرج المهيج بتلويح الفرج ﴾

الجامع لثلاث كتب أولها حل العقال للدبيب عبد الله الجازي  
مذيلا بالارج في أدعية الفرج للسيوطي وبهامشه ما عيد  
النعم ومبيد النقم لقاضي القضاة تاج الدين السبكي  
المبادئ المنطقية للشيخ عبد الله وافي الفيومي

قصة المولد النبوي للبر زنجي ملحق به أسماء السادات البدرين  
مضبوط بالشكل

﴿ كتاب مفتاح العلوم ﴾

للامام سراج الملة والدين أبي يعقوب السكاكي وبهامشه كتاب  
شرح اتمام الدراية لقراء النقابه للامام السيوطي

﴿ الكتب الجاري طبعها الآن ﴾

﴿ كتاب جمع الوسائل في شرح الشمائل ﴾

تأليف الامام العالم العلامة علي بن سلطان القاري الحنفي وبهامشه الشرح

﴿ فهرست منظومة الكواكب ﴾

صحيحة

- ٢ خطبة الكتاب  
 ٥ باب الامر  
 ٣٧ فصل في التخصيص على الشئ باسمه العلم  
 ٤١ فصل المشروعات على نوعين  
 ٤٥ فصل في الامر والنهي  
 ٤٦ باب أقسام السنن  
 ٥٢ فصل في التعارض  
 ٥٥ فصل في البيان  
 ٦٠ فصل في أفعال النبي صلى الله عليه وسلم  
 ٦٢ باب الاجماع  
 ٦٤ باب القياس  
 ٧١ باب الاستحسان  
 ٨٧ فصل في بيان الاهلية  
 ٩٠ باب الامور المعتبرة على الاهلية

﴿ تمت ﴾



طبعها ومثل شكلها ووضعها (حضرة أمين أفندي الخانجي) الكتبي  
جوزي على ذلك خيرا ووقى من ربه ضيرا وذلك بالمطبعة العامة  
العلمية الثابت محل ادارتها مصر بشارع الصناديقه اداره (حضرة  
السيد عمر هاشم الكتبي وأخيه السيد محمد هاشم) بلغا الا تمال بجاه

النبي الخاتم وكان الفراغ من هذا الطبع الميمون وتمثيل

هذا الشكل المصون أوائل شهر رجب الفرد

الحرام من سنة ١٣١٧ من هجرة

سيد الانام عليه أفضل

الصلاة والسلام

آمين

ولم تكن منوطاً برخصه \* كقتل مسلم فذاك غصه  
 وكان انا وحرمة قد تنكشف \* كالخمر والميت فذان صاعرف  
 وحرمة ليست تكون تنكشف \* لكن برخصة تكون تتصف  
 وحرمة لانكشاف تقبل \* وما بالا كراه لها تحـ قول  
 لكن لرخصة تكون تحتمل \* كالكل مال الغير حيث لا يحل  
 فذان ان للقتل فيهما صبر \* فانه هو الشهد المعتبر  
 وان الله من المحامد \* ما ليس بحصيه لسان الحامد  
 ثم صلاته مع السلام \* على النبي المصطفى التهامي  
 وآله وصحبه الاجداد \* والتابعين مرشدي العباد

حمد المن نصب الادلة على تفرد بالوجود لذوى مشاهدته وأرشد أهل  
 العناية ودلهم على طريقه القويم طريق أهل محبته وصلاة وسلاما على  
 انسان عين أهل الارشاد وآله المستضيئين بنوره وأصحابه أئمة الهدى  
 الناهجين الى سبيله (وبعد) فقد تم طبع كتاب منظومة الكواكب  
 في اصول فقه الامام الاعظم أبي حنيفة الجامعة مع صغر حجمها المسائل  
 غراء منيفه وجزاه الله خيرا فقد نظم من المنار وزاد عليه مسائل مهمة  
 جمة من الكتب الجلية له البكار وقد جاءت في حلى طبعها تيسر مجالة  
 بضبط حروفها مع دقة في هذا الشكل النفيس وذلك على نفقة ملتزم

وَلَا مَصْلَاحَ كَانَ فِي الْأَقْوَالِ \* لِأَن يَكُونَ آلَهُ الْمَقَالِ  
 أَذِي سَتَجِبُ النُّطْقُ بِاللِّسَانِ \* مِنْ غَيْرِهِ فَلَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ  
 لِذَلِكَ عَلَيْهِ الْاِقْتِصَارُ بِحَصْلِ \* فَان يَكُنْ لِلْفُسْخِ لَيْسَ يَقْبَلُ  
 وَلَا تَوَقُّفٌ لَهُ عَلَى الرِّضَا \* فَبِالنَّفَادِ الْقَوْلُ فِيهِ قَدْ مَضَى  
 وَذَاكَ كَالنَّكَاحِ وَالطَّلَاقِ \* وَالنَّذْرِ وَالْيَمِينِ وَالْعِتَاقِ  
 وَان يَكُنْ لِلْفُسْخِ فِيهِ مُخْتَلٌ \* كَذَا تَوَقُّفٌ عَلَى الرِّضَا حَصْلٌ  
 كَالْبَيْعِ كَانَ ذَاكَ ذَا انْعِقَادٍ \* وَلَا رِضَا فَكَانَ ذَا فُسَادٍ  
 وَلَا يَصِحُّ هَهُنَا الْإِفْـرَاقُ \* لِأَن مَابِهِ هَذَا الْاِخْبَارُ \*  
 دَلَّتْ عَلَى انْعِدَادِهِ ذِي الْحَالِ \* وَمَا كَمَا أَقْبَى وَالْأَفْعَالُ  
 فَتَمْلِكُ قِسْمَانِ فَكَالْأَقْوَالِ \* قِسْمٌ فَلَيْسَ صَالِحًا بِحَالٍ  
 لِأَن يَكُونَ آلَهُ فِي الْفِعْلِ \* لَغَيْرِهِ كَوُطْئِهِ وَالْاَكْلِ  
 إِذَا كَلَهُ وَوُطِئَهُ اسْتَحْأَلَا \* بِآلَةِ السَّوَى وَلَا مَحَالَا  
 كَذَاكَ قِسْمٌ لَيْسَ كَالْأَقْوَالِ \* فَكَانَ صَالِحًا بِتَمْلِكِ الْحَالِ  
 لِيَكُونَهُ لِمَنْ عَدَاهُ آلَهُ \* كِتْلَفٍ عَدُوٍّ وَمَالَهُ  
 لِذَلِكَ عَلَى الَّذِي يَكُونُ أَكْرَهًا \* هَذَا الْقِصَاصُ دُونَ شَخْصٍ أُكْرَهَا  
 وَحُرْمَةُ الْأَشْيَاءِ مِثْلُ مَا عُرِفَ \* تَنَوَّعَتْ خُرْمَتُهُ لَا تَنْكَشِفُ

فلا يكون أئماً ولا يحسد \* ولم يكن عليه أيمان قود  
 ولم يكن عذراً بحق عبده \* فيوجب الضمان بالتغدي  
 كذا الديان اذ من الحق وق \* كانت كذا صحة التطبيق  
 كذا ان عقاد البيع منه أوجباً \* والخصم مخطئاً بقول أوجباً  
 وذلك في الفساد شرعاً يشبهه \* بيمعاً يبيع به هناك المكره  
 كذا من أنواعه الا كراهه \* أقسامه ليس بها اشتباه  
 اذ يعدم الرضا وأيضاً يفسد \* هناك الاختيار اذ يفسد  
 وذلك ملحق هنا أو يعدم \* رضا ولا فساد فيه يعلم  
 أو لم يكن رضاهنا فيفسد \* بل يكون النعم ثم يوجب  
 كجنس عرسه كذا أبوه \* أو ابنه ومثله أخوه  
 ولا ينافي كل ذي الاقسام \* بأسرها أهلية الاحكام  
 فذاك بين رخصه وحظره \* والفرض دائر بغير تكرار  
 وليس ذا الاختيار يبطل \* وانه على اليقين يحصل  
 وحيثما اختياريه الصحيح \* معارضاً يكون فالترجيح  
 لذاعلى ما كان ذافساد \* ان ممكناً بنا لا ترداد  
 وحيث لم يمكن الى ما يفسد \* يكون منسوباً عنه يوجب



فلم يكن في حكمه ههنا المرض \* اذ كان ههنا تفاوت الغرض  
 فانه يكون ذاتنوع \* مؤثر في قصر ذات الاربع  
 كذلك في التأخير للصيام \* لعدم تكرر من ايام  
 وحيث كان ذا بالاختيار \* وليس موجبا بالاضطرار  
 فمن يكون أصح الصباح \* عليه صائما فلا يباح  
 هناك فطره اذا مسافرا \* يكون كالمقيم حيث سافرا  
 ولا كذا المريض فالافطار \* له فماله ههنا اختيار  
 وذلك في الحالين حيث يفطر \* فهاهنا كفارة تقدر  
 فشيء يكون ههنا السفر \* مبيحة للفطر فهي تعتبر  
 ولا كذا المقيم حيث أفطرا \* فان يسافر بعد ذلك كفرا  
 وما كذا يكون حال من عرض \* عليه بعد فطره ههنا المرض  
 وبالخروج كان رخصة السفر \* لما عني النبي صلى الله عليه وسلم واشتهر  
 ليست الى تمام علة السفر \* فتلك للتحقيق قطعا تعتبر  
 كذا من الانواع ههنا الخطأ \* وذلك عند رصالح ان يسقطا  
 حقوقه سبحانه اذا حصّل \* عن اجتهاد منه رفعاً للزال  
 وان ذلك شبهة مطلوبة \* تصير في اسقاطه العقوبة

واذيكون الهزل في الاقرار \* فيما احتمال الفسخ فيه جاري  
 أولا فان الهزل فيه يبطل \* وهـ زله في ردة اذ يحصل  
 كفرا يكون لا بما فيه هـ زل \* لكن بعين الهزل كفره حصل  
 قمستخف ذاعلى هـ ذي الصفة \* وان من انواعه هنا السفة  
 وانه هنا صـ دور الفعل \* على خلاف الشرع ثم العقل  
 ولو يكون أصـ له مشروعا \* مثل الر باذ كان ذا ممنوعا  
 وانه التـ بذر أيضا والسرف \* وكان أهـ لا للخطاب والشرف  
 ولا ينافي ذاك حـ كما يشـ \* بل عنه ماله يقينا يمنع  
 في أول البـ لوغ بالاجماع \* لنصـ فيه فكان ذا امتناع  
 ومالديه الجـ أصـ لا يوجب \* هنا كذا لديه ما لا يوجب  
 في كل ما بالهزل ليس يبطل \* لا غيره فالجـ فيه يحصل  
 وان من انواعه هنا السـ فر \* وان حـ ذه الصحيح المعتبر  
 ان فارق البيوت من مقامه \* وقصده السير الى مرامه  
 مسافة الثلاثة الايام \* مع اللـ الى تلك بالتمام  
 ولا ينافي ذلك الاهـ \* كلا ولا أحكامها الشرعية  
 لكنه قطعاً مظنة النصب \* فكان للتخفيف نفسه السبب



وخلعه وعتقه بالمال \* فان تهازلا به ذى الحال  
 باصليه فاذهما توافقا \* على البناء العرس كانت طالقا  
 والمال لازم لان المهر زلا \* فى الخلع لا تأثير منه أصلا  
 وليس بالبناء فيه مختلف \* كذلك الاعراض أو اذ يختلف  
 لديه مال كن لديه لا يقع \* لكن هما ان أعرضا حتما وقع  
 والمال واجب هنا اجماعا \* وحيثما تخالفا نزاعا  
 فسدعى الاعراض فيه صدقا \* فالقول قوله هنا محققا  
 وفى السكوت منه ما يجوز \* والمال اجماعا له تحوز  
 وان يكن فى القدران توافقا \* على البناء تلك كانت طالقا  
 والمال لازم هنا محققا \* وقال بل طلاقها معلق  
 بالاختيار ثم ان توافقا \* هنا على لاشئ كانت طالقا  
 والمال لازم بكون حتما \* وان يكن فى الجنس فالمسمى  
 لديه ما بكل حال يوجب \* وعند مسمى ما يطلب  
 اذا على الاعراض كان المتفق \* وان على البناء فيه يتفق  
 فهنا توقف الطلاق \* واذا يكون منه ما الوفاق  
 ان ليس شئ يوجب المسمى \* ويلزم الطلاق فيه حتما

لَسْكَنَ بِمَا تَوَاضَعَا كَانَ الْعَمَلُ \* وَالْأَلْفُ فِي الْهَزْلِ يَقِينًا قَدْ بَطُلُ  
 وَأَنْ تَوَافَقَا عَلَى الْبِنَاءِ \* عَلَى الَّذِي هُنَا بِلَا مِيزَانٍ  
 تَوَاضَعَا عَلَيْهِ فَالْأَلْفَانِ \* هُنَاكَ عِنْدَهُ بِهِذَا الشَّانِ  
 وَأَنْ يَكُنْ فِي الْجَنَسِ لَأَحْمَالَهُ \* فَالْبَيْعُ جَائِزٌ بِكُلِّ حَالِهِ  
 وَأَنْ بِمَا لَأَمَالَ فِيهِ حَاصِلًا \* يَصِحُّ ذَاوُ الْهَزْلِ كَانَ بَاطِلًا  
 وَإِذَا يَكُونُ الْمَالُ فِيهِ بِالتَّبَعِ \* مِثْلُ النِّكَاحِ إِنْ بَاصِلِهِ وَقَعَ  
 فَالْعَمَلُ قَدْ لَازِمٌ وَلَكِنْ يَبْطُلُ \* هُنَاكَ الْهَزْلُ وَحَيْثُ يَحْصُلُ  
 فِي قَدْرِهِ فَإِنْ عَلَى الْأَعْرَاضِ \* تَوَافَقَا بِالْجِدِّ وَالْتِرَاضِ  
 فَالْمُهْرُ أَلْفَانِ وَحَيْثُ يَتَّفَقُ \* عَلَى الْبِنَاءِ الْأَلْفُ كَانَ الْمَتَّفَقُ  
 وَإِنْ عَلَى أَنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ حَظَرَ \* لِذَيْنِ الْأَوْلَاءِ عَلَى فِكْرِ خَطَرٍ  
 كَانَ النِّكَاحُ جَائِزًا بِالْأَلْفِ \* وَمِثْلُ ذَلِكَ يَكُونُ حَالُ الْخُلْفِ  
 أَمَّا إِذَا فِي الْجَنَسِ ذَلِكَ اتَّفَقَ \* فَإِنْ عَلَى الْأَعْرَاضِ فِيهِ يَتَّفَقُ  
 فَالْمُهْرُ مَا هُنَاكَ سَمِيَاهُ \* وَأَنْ عَلَى الْبِنَاءِ ذَامِبِنَاهُ  
 كَذَا عَلَى أَنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ خَطَرَ \* كَذَاكَ حَيْثُ الْخُلْفُ مِنْهُ مَظْهَرُ  
 فَهَهُنَا وَجُوبُ مَهْرِ الْمُثْنَلِ \* فِي ذَا الَّذِي قُلْنَا بِغَيْرِ قَصْدٍ  
 وَإِذَا يَكُونُ الْمَالُ فِيهِ الْمَقْصِدَا \* كَالصُّلْحِ عَنْ دَمٍ هُنَا تَعَمُّدَا

كذا من الأنواع عند التجلئة \* وتلك أن يضطرر ويُلجئهُ  
 أمر إلى أمرٍ يكون الباطن \* منه لظاهر له يبين  
 وانها كالمهزل بالسوية \* فلا تنافي هذه الاهلية  
 ولا وجوب هذه الاحكام \* لما اتى عن سيد الانام  
 فان على هزل هم تواضعا \* اذا بأصل البيع كان واقعا  
 والاتفاق بينهما هنا حصل \* على البناء فافساد والخالف  
 كالبيع حيثما الخيار يشترط \* به على الدوام في هذا النمط  
 وان على الاعراض ههنا حصل \* فالبيع صحيح لكن الهزل بطل  
 وان على ان لم يكن شيء حضر \* لذين لا ولا على في كره خطر  
 كذلك في الاعراض والبناء \* ان يخلف صحيح بلا امتراء  
 لديه حيث صححة الايجاب \* كانت هي الاولى بلا ارتياب  
 لكن هنا فالأهنا المواضعة \* أولى فذى بالسبق كانت واقعة  
 فكانت الاولى الى ان يوجد \* ما يوجب النقض لها فتنقذ  
 فان يكن في البعد رأى في السر \* ألف وألفان هنا في الجهل  
 فان توافقا بأن لم يحضر \* شيء وفي الفكر ههنا لم يخط  
 كذلك حيث الاختلاف حاصل \* فالهزل من غير ارتياب باطل

جهل الشفيع مثل جهل الجارية \* بالعتق لم تكن بذلك داريه  
 أو الخيار مثل جهل بكر \* اذما بان كاح الولي تدرى  
 كذلك الوكيل والمأذون \* وضد ذلك مثله يكون  
 والسكر فيه الحكم كالانجاء \* ان من مباح كان كالدواء  
 وشرب مكره أو المضطر \* فليس صحة الإطلاق تجري  
 به كذا تصرف الأمور \* منه وان يكن من المخطور  
 فلم يكن منافي الخطاب \* وتلزم الاحكام في ذا الباب  
 كحصة الاقرار والطلاق \* والبيع والشراء والعتاق  
 لارثة ومثلها اذا أقـر \* بالحد خالصا فليس يعتبر  
 والمزول أن يراد بالعبارة \* ما لم يكن وضعا ولا استعاره  
 ولاختيار الحكم ذا منافي \* ولـلـرضايه ولا ينافي  
 \* رضاه ههنا بان يباشرا \* ولا اختياره فكان صائرا  
 كما خيار الشرط حيث يشترط \* في البيع دائما على ذلك النمط  
 والمزول لارتباب ضد الجـد \* والضم معلوم بجـد الضد  
 والشرط كونه هنا مشروطا \* صراحة بذكره منوطا  
 وذكـره في العقد ليس يشترط \* وما خيار الشرط من هذا النمط



للبعـل والعرس هـنالك القود \* مثل الديات حسما هـذا ورد  
 وانه بعـد كالأحياء \* حكمأبدا بالخلد والجزاء  
 ونوعه الثاني يسمى المكتسب \* فالكسب فيه كان للإسم السبب  
 وسبعة أنواعه فالاول \* الجهل ثم منه جهل يبطل  
 كجهل كافر فليس عذرا \* يكون للشقي ذاق الأخرى  
 وجهل ذى الهوى الردى المبتدع \* ان فى صفات الله هـذا يتدع  
 أو كان فى أحدكم تلك الأخرى \* وجهل ذى بغى فليس عذرا  
 فـكان ضامنا مال أنلما \* لعادل وجهل من قد خالفا  
 حكم الكتاب الذى فيه اجتهد \* أوسنة بالاشـتهار تعمدا  
 كذائـل بالبيع فى أم الولد \* فانـه مخالف لما ورد  
 ونوعه الثانى لعذر يصلح \* كجهل من الى الخـلاف ينج  
 فى موضع صح اجتهد المجتهد \* فيه وموضع لشبهة ترد  
 وذالكـل من يكون أوطرا \* للاحتجام ظنـه مـفطرا  
 ومثل من زنى بظن الخـل \* ملك عرسـه لفرط الجهـل  
 والثالث الجهل اذا ما صادرا \* يكون ذا من مسـلم ما هاجرا  
 من دارهم فعدوه حقة قـا \* كذا يجهـل له يكون ملحقا

مِنْ أَجْلِ ذَاتِجَهِيْزَةٍ يَكُونُ \* مَقْدَمًا وَبَعْدَهُ الدُّيُونُ  
 فِيْهِ أَوْصَى وَذَامٍ مِنْ ثُلُثٍ \* أَيْ ثُلُثِ مَالِهِ خِصْفُ الْقَارِثِ  
 خِلَافَةً عَنْهُ وَفِي ذَلِكَ النَّظَرُ \* لَهُ كَمَا أَتَى كَذَلِكَ فِي الْخَبَرِ  
 وَذَامٍ مَنْ لَهُ اتِّصَالٌ بِالنَّسَبِ \* بِهِ أَوَّلُ الَّذِي يَكُونُ بِالسَّبَبِ  
 أَوَّلُ الَّذِي يَكُونُ ذَا اتِّصَالٍ \* دِينًا فَكَانَ ذَا لِيَمِيْنِ الْمَالِ  
 فَبَعْدَ مَمُوتِ السَّيِّدِ الْمَكَاتِبَةُ \* تَبْقَى كَمَا كَانَتْ لَهُ مَعَ أَحِبَّاهُ  
 كَذَلِكَ إِذَا يَمُوتُ عَنْ وِفَاءٍ \* مَكَاتِبُ تَبْقَى بِإِلَامِ اسْتِرَاءِ  
 وَالْعُرْسُ إِذَا تَكُونُ ذِي فِي الْعِدَّةِ \* تَغْسِلُ الزَّوْجَ بِتِلْكَ الْمُدَّةِ  
 لِلْمَلِكَةِ خِلَافٌ إِذَا تَمُوتُ \* إِذَا كَوْنُهُمَا مَلُوكَةً يَفُوتُ  
 ثُمَّ الَّذِي احْتِيَاجُهُ لَا يَدْفَعُ \* بِهِ كَمَا الْقَصَاصُ فَهُوَ وَيُشْرَعُ  
 عَقْدٌ وَبِهِ لَدَرْكُ الْأَوْلِيَاءِ \* بِذَلِكَ الثَّارِ بِإِلَامِ اسْتِرَاءِ  
 وَمَا جَنَى الْجَانِي عَلَيْهِمْ قَدْ وَقَعَ \* إِذَا فِي حَيَاتِهِ هُنَاكَ مَنْتَقَعُ  
 بِذَلِكَ الْقَصَاصِ بَدَأْتُ وَجَبُ \* لَهُمْ وَلِيْمَتَانِ عَقْدًا ذَا السَّبَبِ  
 فَصَحَّ إِذَا عَفُوهُنَا الْمَجْرُوحُ \* وَالْوَارِثُونَ عَفُوهُمْ صَحِيحُ  
 مِنْ قَبْلِ مَوْتِهِ وَإِنَّ الْأَعْظَمَا \* يَقُولُ لَأَرِثَ مَنْ تَقَدَّمَ  
 وَحِينَئِذٍ الْقَصَاصُ مَا لَأَنْقَلَبُ \* يَصِيرُ مَرُورًا لِذَلِكَ قَدْ وَجَبُ



وذی لصحة الصيام تُشترط \* نصا مخالف القياس في النمط  
 فما إلى القضاء ذاته عدى \* وليس ذامثل الصلاة عدا  
 اذ ليس في قضائه حجاج \* وما قضائها على هذا النهج  
 كذلك الموت وذا ينافي \* أحكام ذی الدنيا بالآخلاف  
 من كل ما التكليف فيه يحصل \* من أجل ذا الزكاة عنه تبطل  
 وكل قربة فتلك تعدم \* وانما يبقى عليه المأثم  
 وما الحاجة عليه قد شرع \* لغيره يبقى وليس يرتفع  
 وان يكن بالعین ذاتعلق \* فذا على مقدار ما تبقى بقي  
 والدين لا يبقى بحض الذمه \* الا اذا مال اليه ضمه  
 او الذي به تؤكّد الذمم \* وذاك ذمه الكفيل لا جرم  
 من أجل ذاك تبطل الكفالة \* عن ميت بالدين لا محالة  
 ان مفلسا عند الامام الاعظم \* ولا كذا محجور عبدا علم  
 بدینه اقرب حيث الذمه \* بحقه على الكمال ثمة  
 وكل مشروع على وجه الصلة \* فالموت من غير ارباب ابطله  
 الا اذا وصى فذاك يعتبر \* من ثلث ماله على الذي اشتهر  
 وان يكن حقاله تبقى \* بقدر ما يحتاج ذاك حقا

لَوَارِثٍ أَوْ الْغَرِيمِ فَلَمْ رَضْ \* يُعَدُّ فِي الْأَسْبَابِ حَيْثُمَا عَرَضَ  
أَذَى تَعَلَّقَ الْحَقُّ بِذَلِكَ السَّبَبِ \* لَوَارِثٍ أَوْ الْغَرِيمِ إِذَا وَجَبَ  
فِي مَالِهِ فَكَانَ ذَلِكَ الْحَبْرِ \* مِنْ جِهَةِ الْأَسْبَابِ فَهُوَ يَجْرِي  
بِقَدْرِ مَا صَبَّحَتْهُ الْحُقُوقُ \* تَعَلَّقَتْ بِهِ عَلَى التَّحْقِيقِ  
أَنْ يَتَّصِلَ بِالْمَوْتِ ذَلِكَ الْمَرَضُ \* فَكَانَ مَسْنَدَ الْحَيِّنِ مَا عَرَضَ  
فَلَمْ يُؤْثَرْ حَيْثُ لَا تَعَلُّقًا \* لِحَقِّ وَارِثٍ يَكُونُ مُطْلَقًا  
كَذَا عَزِيمَةٍ فِي شَيْءٍ مَا حَصَلَ \* تَصَرُّفٌ مِنْهُ لِمَا نَفَسَ أَحْتَمَلُ  
فَأَنَّهُ يَصِحُّ فِي ذَا الْحَالِ \* وَالنَّقْضُ مُمَكِّنٌ بِإِلَّا مُحَالِ  
هَذَا أَنْ أَحْتَجِجَ كَمَا أَذْهَبَ \* كَذَلِكَ أَنْ طَابَى لِذَلِكَ السَّبَبِ  
وَكُلُّهُ لِنَفْسٍ لَيْسَ بِحَتْمٍ \* كَمَا تَعَلَّقَ بِمَوْتٍ قَدْ جُعِلَ  
وَذَلِكَ كَالْعَتَقِ وَقِيعَاءَ عَلَى \* حَقِّ الْغَرِيمِ الَّذِي قَدْ أَقْصَا  
أَوْ وَارِثٍ وَلَا كَذَلِكَ الرَّاهِنُ \* فَالْعَتَقُ بِالنَّفَادِ مِنْهُ كَأَنَّ  
أَذَى يَدِلُّ عَلَى حَقِّ الْمُرْتَهِنِ \* فَذَلِكَ بِالنَّفَادِ هَهُنَا قَبْلَ  
وَالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ بِالسَّوِيَّةِ \* لَا يَعْدِمَانِ هَهُنَا إِلَّا هَلِيَّةُ  
لِكُنْهَامَا لَا تَنَاقُضُ \* فِي الشَّرْعِ بِالطَّهَارَةِ الْمَشْرُوطَةِ  
فِيهَا فَادْفَعُوا فَلَا دَاءَ \* حَقًّا يَفُوتُ مَا بِهِ امْتَرَأُ

فَلَا تَصِحُّ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ \* مِنْ ذَيْنِ لَا كَالْفَرَضِ فِي الصِّيَامِ  
 وَلَا يُجْزِئُ وَزَانُ يَكُونُ مَالِكًا \* مَا لَمْ يَكُنْ مَالًا هُنَا وَذَلِكَا  
 كَمَا النِّكَاحُ كَانَ أَوْ كَمَا الدِّمُ \* بَلَى يَنْفَى الرِّقَّ شُرْعًا فَأَعْلَمَ  
 حَقًّا كَمَا لِلْعَمَالِ فِي الْأَهْلِ عَلَيْهِ \* لِمَا غَدَا كَرَامَةً سَنِيهِ  
 كَالْحَبْلِ أَوْ وَلَايَةِ وَالذِّمَّةِ \* وَلَمْ يَكُنْ مُؤَثَّرًا فِي الْعِصْمَةِ  
 أَيْ عِصْمَةِ الدِّمِ الَّتِي مُؤَثَّرَةٌ \* تَكُونُ بِالْإِيمَانِ وَالْمَقُومَةِ  
 بِدَارِهِ فَذَلِكَ حُرِّيَّةٌ تَبَرُّ \* بَلَى يَقِيمَةُ لَهُ كَانَ الْأَثَرُ  
 مِنْ أَجْلِ ذَا بَالِ الْعَبْدِ حُرِّيَّةً قَتْلُ \* كَذَا مِنْ الْمَأْذُونِ شُرْعًا يَقْبَلُ  
 أَمَانُهُ فَيُخَازِ حَيْثُ بَعَثَتْ رَفِ \* بِالْحَدِّ وَالْقِصَاصِ لِلَّذِي عُرِفَ  
 كَذَاكَ فِي مَسْرُوقِهِ الْمُسْتَهْلَكِ \* وَمِثْلُ ذَلِكَ قَائِمٌ لَمْ يَهْلِكْ  
 وَإِنْ يَكُنْ فِي الْجُرْحَيْنِ مَا اعْتَرَفَ \* فَخُكْمُهُ بَيْنَ الْأَثْمَةِ اخْتَلَفَ  
 وَإِنْ مِنْ أَقْسَامِ ذَلِكَ الْمَرَضِ \* وَلَا يَنْفَى فِي ذَاكَ حَيْثُما اعْتَرَضَ  
 أَهْلِيَّةَ الْحُكْمِ إِذَا الْحُكْمُ وَجَبَ \* وَلَا عِبَادَةٌ وَإِذَا كَانَ السَّبَبُ  
 لِلْوَيْتِ وَهُوَ الْعِزُّ فَقَدْ تَمَحَّضَا \* فَكَانَ مِنْ أَسْبَابِهِ أَنْ يَمْرُضَا  
 لِذَا الْعِبَادَاتُ عَلَيْهِ تَشْرَعُ \* بِقُدْرَتِهِ لَهُ لَا تُنْعَعُ  
 وَالْمَوْتُ غَلَّةٌ بِكُلِّ حَالٍ \* تَكُونُ فِي خِلَافَةِ الْأَمْوَالِ

وانه من غير ما ريب حَدَثُ \* بكلِّ حالٍ حيثُ ما حَدَثُ  
 وانه للامتدادِ يقبَلُ \* فيسقط الاداءُ حيثُ يحصلُ  
 ذاتي الصلاة ان يزدهنا على \* يومٍ وليلةٍ كما قد فُصِّلَا  
 لدى مجيئ في الصلاة \* كان اعتباره وبالساعاتِ  
 لديهم ما والامتداد قد نذر \* في صومه من أجلِ ذالِا يعتبر  
 والرقُّ ذا عجزٍ يكونُ حكمًا \* وانه الجـزاءُ كان حتمًا  
 في الاصلِ لكن في البقاء صَارَا \* حكمًا وأثبتـه والله اعتبارا  
 به يصـير المـرءُ للتملكِ \* والابتداء لِعَرْضَةِ أَنْ يملكِ  
 وانه وصف فليسَ يَحْتَمِلُ \* تجزياً كالعتقِ ضِدُّهُ جُوعِلُ  
 كذلك الاعتاقُ اذ لديهم ما \* يكونُ مثل العتقِ كيلا يلزمَا  
 بِلَا مَوْثِرٍ هَذَا لِكِ الْأَثَرِ \* أَوْ عَكْسِهِ أَوْ أَنَّ فِيهِ يَعتَبَرُ  
 مِنْ غَيْرِ مَا رِيبٍ تَجْزِي الْعَتَقِ \* لَكِنَّهُ قَالَ مَقَالَ الْحَقِّ  
 بِأَنَّهُ اِزَالَةُ لِلْمَلِكِ \* وَذُو التَّجْزِي ذَا بَغْيٍ يَرِشُّ  
 وَلَمْ يَكُنْ اسْقَاطُهُ لِلرَّقِّ \* وَمِثْلُهُ اثْبَاتُهُ لِلْعَتَقِ  
 وَلَا يَكُونُ مَا كَالْمَالِ \* ذَوَارِقِ عَمَلُو كَابْهَذِي الْحَالِ  
 وَالْعَبْدُ لَيْسَ يَمْلِكُ التَّسَرِّي \* كَالْحَكْمِ فِي مَكَاتِبِ اذِ يُجْبَرُ



لَمْ يَكُنْهُ طِفْلاً كَذَا الْمُعْتَرِهُ \* فَمَا لِحَقِّ اللَّهِ ذَا شَبِيهِ  
 وَيُوضَعُ الْخُطَابُ كَالصَّبِيِّ \* عَنْهُ كَذَا عَلَيْهِ لِلْوَلِيِّ  
 وَلَايَةً وَلَمْ يَكُنْ وَلِيًّا \* عَلَى السَّوَى إِذَا شَبِهَ الصَّبِيَّ  
 وَأَنَّ مِنْ أَقْسَامِهِ النِّسْيَانُ \* بِإِخْتِيَارِ يَعْتَرِي الْإِنْسَانَ  
 وَلَا يَنَاقِ ذَا جَوَابٍ مُوَاجِبٍ \* مِنْ حَقِّهِ سَجَانُهُ بَلْ إِنْ غَلَبَ  
 كَمَا يَكُونُ حَالَةُ الْعِيَامِ \* وَمِثْلُهُ النِّسْيَانُ لِلْسَّلَامِ  
 كَمَا إِذَا يَنْسَى فَلَا يُسَمَّى \* فِي حَالَةِ الذِّمِّ لَشَوْبٍ وَهَمٍ  
 فَأَنَّهُ عَفْوٌ وَلَيْسَ يَجْعَلُ \* عِذْرًا بِحَقِّ الْعَبْدِ حَيْثُ يَحْصُلُ  
 وَأَنَّ مِنْهَا النَّوْمُ وَهُوَ يَجِبُ \* تَأْخِيرُ مَا الْعَبْدُ بِهِ يُخَاطَبُ  
 وَلَيْسَ مَانِعٌ أَلَوْ جَوِبَ أَصْلًا \* بَلَى يَنَاقِ الْإِخْتِيَارُ فِعْلًا  
 فَيَبْطُلُ الْإِسْلَامُ وَالطَّلَاقُ \* وَرَدَّةُ الْبَيْعِ وَالْعِتَاقُ  
 وَمَالُهُ حُرْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ \* إِنْ يُتَلَّ فِي الصَّلَاةِ كَالْكَلَامِ  
 أَوْ إِنْ يَقَعُ فِيهِ فَهِيَ لَيْسَتْ تَقْسُدُ \* وَمَالُهُ قَصْدٌ وَلَا تَعْمَدُ  
 وَأَنَّ مِنْ أَقْسَامِهِ الْأَنْعَاءُ \* وَذَا مِنْ الْأَمْرِ اضْ لَامِ تَرَاءُ  
 فَيَضَعُ الْقَوَى وَلَا يَكُونُ \* مِنْ بِلْعَانِ كَذَا الْجَنُونُ  
 فَكَانَ كَالنَّوْمِ كَذَا التَّعَبُّدُ \* يَكُونُ بَاطِلًا وَذَاكَ أَوْ كَدُ

فلم تزل فرضية الإيمان \* فان يؤدّه هذا الأوان \*  
 فذلك الفرض بلى عنه وضع \* الزامه الاداء فهو ممتنع  
 وجه له الامر هنا ان قد سقط \* ما يقبل العفو على ذلك النمط  
 فليس عهده عليه أصلاً \* وانما يصح منه فعلاً  
 كذال الذي خلع عن الضرر \* فانه شرعاً يكون المع تبر  
 فاعن الميراث شرعاً بحرم \* بالقتل عندنا ولو كان يحرم  
 في الكفر بالحرمان مثل الرق \* فليس مثل القتل ذال الفرق  
 ثم الجنون وهو شرعاً مسقط \* عنه العبادات فتلك تسقط  
 وحيث لم يمتد كان ملحقاً \* بالنوم والحد الذي تحقّقاً  
 به امتدادهم زيادة على \* يوم وليه على ما فصلاً  
 ذاني صلاته وان يستغرفاً \* في الصوم شهره كما قد حقّقاً  
 وفي الزكاة الحول ثم الاكثر \* كالكل عن يعقوب ذاك يذكر  
 كذا من الاقسام ههنا العتّة \* وذا بطل عاقل له شبهة  
 في كل ماله من الاحكام \* فصح منه الفعل كالكلام  
 فالدّين كان شرعاً يمتنع \* ويمنع العهدة اذا تشرّع  
 وليس عهدة ضمان المتلف \* اذ عهدة المحل ليست تنفي



كقبض موهب كذا أَنْ يَقْبَلَهُ \* فإنه صح له أَنْ يَقْبَلَهُ  
والفعل منه ان يكن محض الضرر \* فذاك باطل فليس يعتبر  
وذاك مثل القرض والطلاق \* كذا وصية كالعتاق  
وما يكون بين ذين دائراً \* كما اذا باع كذا ان آجرا  
فان ذامن الصبي جازاً \* اذا وليه له أجازا  
والشافعي قال كل نفع \* يكون ممكناً باذن الشرع  
فخصه به ان باشر الولي \* فلم يجز ان باشر الصبي  
وحيث لم يمكن من الولي \* جاز كما وصية الصبي  
ومثل ذا اختياره للواحد \* أي واحد من أمه والوالد

### ﴿باب الامور المعترضة على الاهلية﴾

وماء على أهلية الخطاب \* يكون عارضا بهذا الباب  
نوعان منسوب الى السماء \* لاقدرة العبد بلا امتراء  
وان من أقسامه هنا الصغر \* وذاك كالجنون شرعا يعتبر  
في أول الاحوال ثم ان عقل \* والبعض من آثار عقله حصل  
فالنوع من أهلية الاداء \* كان له من غير ما امتراء  
وعنده باقي وذاك مسقط \* لكل ما عن بالغ قد سقط

كَالْعَشْرِ وَالْخُرَاجِ لَا ذِي يُطْلُ \* فَلَا وَجُوبَ فِيهِ أَصْلٌ لَا يَحْصُلُ  
 كَالْحُضِّ مِنْ عِبَادَةٍ فَمَا وَجِبَ \* كَذَا عَقِبَ ذَلِكَ السَّبَبُ  
 ذَا أَوَّلِ الْقِسْمَيْنِ ثُمَّ الثَّانِي \* أَهْلِيَّةُ الْإِدَاءِ ذِي نَوْعَانِ  
 فَتِلْكَ بِالْكَمَالِ حَقًّا تَوْصَفُ \* طَوْرًا وَطَوْرًا بِالْقُصُورِ تُعْرَفُ  
 وَقَدْرُهُ الْعَقْلُ إِذَا مَا تَقْصُرُ \* وَالْجِسْمُ حَيْثُ نَقْصُهُ يُقَرَّرُ  
 فَالِنَقْصُ فِي أَهْلِيَّةِ الْإِدَاءِ \* مِنْ ذَيْنِ كَأَنَّ بِلَا امْتِرَاءِ  
 وَذَلِكَ مِثْلُ الْبَالِغِ الْمَعْتَمُورِ \* وَالْعَاقِلِ الْطِفْلِ بِلَا تَمُورِ  
 فَهَهُنَا الْإِدَاءُ لَا يَحْتَمُّ \* بَلَى بِحُجَّةِ الْإِدَاءِ يَجْزَمُ  
 وَأَنْ يَكُنْ هَذَا بِالْكَمَالِ \* تَكْمَلُ وَيَتَنَى عَلَى ذَا الْحَالِ  
 تَوَجُّهُهُ الْخِطَابِ حَيْثُ يَوْجِبُ \* بِذَلِكَ الْإِدَاءُ فَهُوَ يَطْلُبُ  
 وَقَدْ تَنَوَّعَتْ هُنَا الْأَحْكَامُ \* فَسَمْتُهُ كَانَتْ هُنَا الْأَقْسَامُ  
 فَالْحَسَنُ فِي حَقِّ الْإِلَهِ أَنْ حَصَلَ \* وَلَمْ يَكُنْ بَغَيْرِ حُسْنٍ مُحْتَمَلُ  
 يَصَحُّ كَالْأَسْلَامِ لَيْسَ يَلْزَمُ \* لِلطِّفْلِ فَلَا إِدَاءُ لَا يَحْتَمُّ  
 وَالْقَبِيحُ أَنْ يَحْصَلَ وَلَيْسَ يَحْتَمِلُ \* سِوَاهُ مِثْلِ الْكُفْرِ مَا عَفُوًّا جُعِلُ  
 فَصَحَّ فِيمَا بَيْنَ ذَيْنِ كَانَا \* أَدَاؤُهُ حَقًّا وَلَا ضَمَانَا  
 وَمَا يَكُونُ غَيْرَ حَقِّ اللَّهِ \* أَنْ خَالَصَ النَّعْبُ لَا اشْتِبَاهُ

بـلى اذا أعـين بالتجارب \* والدرك بالامهال للعـواقب  
 فالترك للايمان لم يسوغ \* فليس معذورا وان لم تبغ  
 لكن تقول فيه الاشعرية \* اذغافل يكون بالكيفية  
 عن اعتقاده الى ان يهاك \* كذا اذا يكون هذا مشركا  
 ولم تنله دعوة فيه نذر \* من أجل ذا الايمان لا يقرر  
 من الصبي عاقلا وعدنا \* صح ولا تكليف فيما ههنا  
 وتلك قسمان بلا امتراء \* أهلية الوجوب والاداء  
 وانما أهلية الوجوب \* تبنى على محلها المطلوب  
 الذمة التي يقينا تعهد \* فكأن اذ ذمة اذ يولد  
 لها صلاح للذي له يجب \* ولذى عليه اذ منه مطلب  
 لكنما الوجوب ليس بقصد \* لذاته فالكم اذ لا يوجد  
 كان الوجوب باطلا فالطفل \* ان عاقلا أو ليس ثم عقل  
 يكون ضامنا لحق العبد \* بمثل اتلاف او التعدي  
 ومصرف العرس كذا الاقارب \* وعوض المبيع فهو واجب  
 ولم يكن جزاء أو عقابا \* على الصبي فهو ولا ايجابا  
 لكن حق الله حتماً واجب \* ان صح حكمه فنه يطلب

وَجُودُ شَيْءٍ مَا بِهَا تَعَلَّقًا \* وَلَا وَجُوبُهُ بِهَا تَحَقُّقًا  
فَانْهَآ تَكُونُ كَالْإِحْصَانِ \* فَمَا عَلَى الشُّهُودِ مِنْ ضَمَانٍ  
أَنْ يَرْجِعُوا مَعَ الشُّهُودِ بِالزَّنَا \* أَوْ وَحْدَهُمْ فَلَا ضَمَانَ هَهُنَا

### ﴿فصل في بيان الاهلية﴾

العقلُ في أهليَّة الخطأ \* معتبرٌ من غير ما ارتبأ  
لكنه قد يدرك الصَّغِيرُ \* بالعقلِ ما لا يدرك الكبيرُ  
فكان ذاتًا فَوُتِ كما اشتهر \* والبعضُ قال العقل ليس يعتبر  
بلا ورودِ السَّمْعِ ثم اذورد \* فالسمع دون العقل كان المعتمدُ  
ليكن بقولِ أهل الاعترالِ \* العقلُ عِلَّةُ بلائِحَالِ  
فيوَحِبُ الذي يكون استحسنًا \* محرمًا ما فحبه تبيينًا  
وانه يفوق شرعي العلل \* لا يقبَلُ النسخ وماله بدلُ  
فعندهم لا يثبت الدليلُ \* شرعًا لما لا يدرك العقولُ  
فإن له عقل عليه قَرَرَا \* بطلب الايمان اذ ان يعذرا  
كذا الصبي عاقلًا يكفُ \* به ومن لدعوة لا يعرفُ  
اذ لم تصله فهو ان لم يعتد \* ايمانًا أو كفرًا بنار يتقد  
لكن نقولُ ذاك لا يكفُ \* وانه بالعدو حقًا يوصفُ



وذا كما الطهر يكون والسفر \* ودفعه أصل أصيل يعتبر  
 والثالث الشرط وذا ما علقاً \* به الوجود لا الوجه وبمطلقاً  
 وخمسة أقسامه بالضبط \* فمنه ما يكون محض شرط  
 كالعبد حران لدار نادخل \* ومنه ما يكون في حكم العال  
 كحفر بئر أو كشق زق \* فالحفر شرط الهلاك مثل الشق  
 كذلك منه ماله حكم السبب \* كحل قيد عبده حتى هرب  
 ومنه ما يكون شرطاً ممماً \* ولا يكون ذلك شرطاً حكماً  
 كقول الشرطين اذ تعلقاً \* بدين حكم مثل ما نعلقاً  
 بان دخلت الدار ذي يمارق \* وهذه الدار فانت طالق  
 ومنه ما يكون في ذا الشأن \* كما علامة فكالاحصان  
 وانما بالصيغة الشرط عرفت \* فتلك عن معناه ليست تنصرف  
 كما حروف الشرط أو دلالاته \* كقول من يقول في مقاتله  
 المرأة التي بها زوج \* تبين بالثلاث فالزوج  
 وصف للمرأة ولا تعينا \* فكان شرطاً لا كذا ان عينا  
 ويجمع الوجهين لا محالة \* ان صرح الشرط بهذا الحالة  
 والرابع العلامة المعروفة \* بقولهم بانها المعروفة

والحـولُ لم يَمُضْ كذا الإِجَارَةُ \* اذ وضَعُها للنفعِ بِالْعِبَارَةِ  
وعِلَّةُ فِي حَيْزِ الْأَسْبَابِ \* كُنْ شَرَى الْقَرِيبِ فِي الْأَنْسَابِ  
وعِلَّةُ الْمَوْتِ كذا التَّعْدِيلُ \* كَمَا أَمَامَنَابَهُ يَقُولُ  
كذلك كُلُّ عِلَّةٍ لِلْعِلَّةِ \* فَانْهَا تُعَدُّ مِنْ ذِي الْجُمْلَةِ  
مِنْ ذَاكَ وَصِفْ فِيهِ شُبُهَةَ الْعِلَلِ \* كَالْوَصْفِ مِنْ وَصْفَيْنِ حَيْثُمَا حَصَلَ  
أَذِلَّيسَ ذَاكَ وَحَدَّهُ بِعِلَّةٍ \* وَالْعِلَّةُ الْاِثْنَانِ أَعْنَى الْجُمْلَةِ  
وَعِلَّةٌ مَعْنَى هُنَا وَحُكْمًا \* تَكُونُ لَا تَكُونُ تِلْكَ أَسْمَا  
كَأَنَّ الْوَصْفَيْنِ عِنْدَهُ الْاِثْرُ \* وَالْعِلَّةُ الْمَجْمُوعُ مِثْلًا أَشْتَهَرَ  
وَعِلَّةٌ تَكُونُ تِلْكَ أَسْمَا \* وَلَمْ تَكُنْ مَعْنَى وَكَانَتْ حُكْمًا  
كَمَا يَكُونُ لِلَّهِ تَرْخِصُ السَّفَرُ \* وَالْحَدِثُ النَّوْمُ فَعِنْدَهُ الْاِثْرُ  
وَهِيَ كَمَا اسْتَطَاعَتْهُ مَعَ فَعِيلٍ \* كَانَ مَعَ الْحَكْمِ بَعْدَ فِعْضِلٍ  
إِذَا اقْتَرَانَهَا بِهِ حَتْمًا وَجَبَ \* وَقَدْ يُقَامُ هَاهُنَا الدَّاعِي السَّبَبُ  
مَقَامَ مَدْعُوٍّ فَكَالِدَلِيلِ \* مَقَامَ مَدْلُولٍ بِذَا الْقَبِيلِ  
وَذَا الدَّفْعِ الْعَجْزِ وَالضَّرُورَةُ \* وَذَا كَالِاسْتِبْرَاءِ فِي ذِي الصُّورَةِ  
أَوِ الْإِحْتِمَاظِ مِثْلُ تَحْرِيمِ النَّظَرِ \* وَمَادَعَا إِلَى قَضَائِهِ الْوَطَرُ  
وَقَدْ يَكُونُ ذَالِهُ الدَّفْعِ الْحَرْجُ \* وَإِنْ دَفَعَهُ يُؤْجِبُ الْفَرْجُ



ولا كذاط لاقه ان علقاً \* بالملك في التي ثلاثاً ملقاً  
لان ذاشط له حكم العلق \* حتى كان عينها الذي حصل  
فصار ذاً معارضاً لشبهه \* تقدمت عليه فاعرف وجهه  
وانه بعد قسمها للعلق \* ايجابه المضاف حيثما حصل  
فانه يكون للحال السبب \* وحكمه مؤخر اهنا واجب  
وان ما يضاف من ايجاب \* يعد للحال من الاسباب  
وعد في الاسباب من ذي الجملة \* ما كان فيه شبهة من علة  
وذاك كالمبين في الطلاق \* فيما ذكرناه وبالعناق  
والعلة الثاني وذا ما يوجب \* في الابتداء الحكم اذ يستحب  
ذي سبعة وعلة بالاسم \* يكون والمعنى معاً والحكم  
كمطلق البيع فذا للملك \* في الشرع موضوع بغير شك  
وعلة تكون تلك اسماً \* لاعلة معني هنا او حكماً  
وتلك كالايجاب اذ يعلق \* بالشرط اذ ليس له تحقق  
وعلة معني هنا واسماً \* وليس علة تكون حكماً  
كالبيع حيثما الخيار يشترط \* والبيع موقوف على هذا النمط  
كذلك ان يصف هنا الايجاب \* الى الزمان مثله النصاب

ولم يكن بدون ذلك الخلف \* بيان ذاك في الغموس والخلف  
 هنا على ميس السماء ينعد \* هذا وما الغموس أصلاً منعقد  
 وما تعلقت به الاحكام \* فانه أربعة أقسام  
 فأول الأقسام من هذى السبب \* فانه ما الى الحقيقة انتسب  
 وذا الى الحكم طريقاً بحسب \* وما وجوب أو وجود ينسب  
 اليه لا ولا المعاني للعقل \* مع قوله منه لمن له عقل  
 لكن هناك علة بالجزم \* تكون بينه وبين الحكم  
 ولا تضاف هذه الى السبب \* فواجودها الى هذا انتسب  
 كن على ما ليس كما يسرفاً \* يدل أولاً قل ان تحققاً  
 فان يضاف اليه كان للسبب \* بذلك حكم علة فينتسب  
 اليه مثل القود أو سوق الجمل \* ففهمما الضمان شرعاً قد حصل  
 وحلفه بالله والطلاق \* ومثل ذا اليمين بالعناق  
 فذاع الى المجاز سمي السبب \* لكنه الى الحقيقة انتسب  
 بشبهة فبطل ما علقاً \* تميزه فقه درماتحاً  
 من شبهة ففي المحل ببقى \* وما بدونه يكون حقاً  
 فاحتاج للمحل كالحقيقة \* فان يفتي بطل بذى الطريقة

اذْأَصْلُهُ التَّصْدِيقُ وَالْإِقْرَارُ \* فَصَارَ لِلْإِقْرَارِ رَارًا عَتَبَارُ  
 اذْأَصَارُ أَصْلًا لِأَزْمَاؤِهِ وَهُوَ الْخَلْفُ \* حَقًّا عَلَى التَّصْدِيقِ لَيْسَ يَخْتَلِفُ  
 وَذَاكَ عَنْ أَحْكَامِ هَذِي الدَّارِ \* فَحُكْمُهُ عَلَيْهِ حَقًّا جَارِي  
 ثُمَّ الْإِدَاءُ مِنْ أَبٍ أَوْ أُمٍّ \* خَلِيفَةٌ صَارَ هُنَا فِي الْحُكْمِ  
 عَنْ الصَّغِيرِ أَذِي صَيْرُ مَسْلُومًا \* إِنْ وَاحِدُ الْأَصْلَيْنِ كَانَ أَسْلَمًا  
 كَذَا يَصِيرُ الْاطْفَالُ أَيْضًا الْخَلْفُ \* أَذِي تَبَعَ الدَّارَ عَنِ الَّذِي سَافَ  
 مِنْ وَالِدَيْهِ حَيْثُ صَارَ مَسْلُومًا \* فِي الْحُكْمِ مِثْلُ مَنْ يَكُونُ أَسْلَمًا  
 كَذَلِكَ التَّطَهُّرُ يَرِيسُ يَخْتَلِفُ \* بِالْمَاءِ أَصْلٌ وَالتَّيْمُمُ الْخَلْفُ  
 فِطْرَتِي فِيمَا لَدَيْنَاذَا الْخَلْفُ \* وَالشَّافِعِيُّ بِالضَّرُورَةِ اعْتَرَفَ  
 لَيْكُنْ عَنِ الْمَاءِ هُنَا الْخَلِيفَةُ \* كَانَ التُّرَابُ أَذِي بُوْحَنِيفَةٍ  
 كَذَلِكَ يَعْقُوبُ لَذَاكَ قَدْ ذَكَرَ \* لَيْكُنْ مَجْدُومٌ مِثْلُهُ زَفَرٌ  
 هُنَا يَقُولَانِ التَّيْمُمُ الْخَلْفُ \* عَنْ الْوُضُوءِ ثُمَّ هَذَا الْخَتِيفُ  
 يَدْنِي عَلَيْهِ حُكْمُ ذَا التَّيْمُمِ \* إِنْ أَمَّا ذَا الْوُضُوءِ شَرْعًا فَأَعْلَمُ  
 وَمَا بَغَى يَرِيسُ وَالْدَّلَالَةُ \* لِلنَّصِّ مِنْ خِلَافِهِ بِحَالِهِ  
 وَالشَّرْطُ كَوْنُ أَصْلِهِ مَفْقُودًا \* عَلَى اِحْتِمَالِ كَوْنِهِ مَوْجُودًا  
 لِأَجْلِ أَنْ يَصِيرَ ذَلِكَ السَّبَبُ \* لِلْأَصْلِ مَوْجِبًا فَذَا شَرْطُ وَجِبِ

وما يكونان به والحق \* لله غالبٌ ومستحقُّ  
مثلُ القصاص فيه حقُّ الله \* وحقُّ عبده بلا اشتباه  
امدقُّوق الله فالثمانية \* محضُ عباداتٍ وتلك سامية  
وتلك كالايمان والفروع \* وذى ثلاثة على التنويع  
فانها الاصول والواحدى \* ثم الزوائد التى توافى  
كذا عقوبات تكون كاملة \* مثل الحدود وهى نفعا سامية  
كذا عقوبات تكون قاصرة \* بمنع ارث قاتل ودائرة  
من الحقوق وهى كالكفارة \* عبارة لمن جنى اماره  
كذا عبادة لهامغنى المؤمن \* كإزكاة الفطر فى هذا السنن  
كذا مؤنة يغىر نكر \* تضمنت عبادة كالعشر  
كذا مؤنة تكون ضمنا \* عقوبة مثل الخراج معنى  
وثام من الاقسام حق قائم \* بنفسه مثاله الغنائم  
نعمس تملل الله حق كائن \* وان مثل ذلك المعادن  
آما حقوق العبد فهى كالبذل \* لمتلف والغصب حيثما حصل  
وهذه الحقوق ليس يختلف \* قسمان منها الاصل كان والخلف  
وزان فى الايمان قد تقررا \* وعند أهل الفقه قد تحررا



فانها تقوم بالمصــــنوع \* وأين تابع من المتبـــــوع  
 اما الذي لكثرة الاشـــــباه \* ففاسد من غير ما اشتباه  
 وقلة الاوصاف والعـــــوم \* فساد حقا من المعلوم  
 فما بذلك عنـــــدنا ترجيح \* وانّ ذا القول هو الصحيح  
 وحيث كان ثابتا رفع العـــــل \* فغاية الامر انّ يُنْقَل  
 وانه من عـــــلة لآخرى \* لتثبت الاولى فذلك آخرى  
 كذلك من حكم الحكم آخـــــرا \* بالـــــة الاولى اذا ما قرّرا  
 أو ان الى حكم سوى هذا انْتَقَل \* وعـــــة أخرى هنا من العال  
 أو انه من عـــــلة لـــــة \* أخرى اذا برؤم هـــــى النُقْلَة  
 ليثبت الحكم الذي نَقـــــما \* لا العـــــة الاولى التي قد قدما  
 ولم يكن صحيحا الا الرابع \* والاحتجاج المستقيم الواقع  
 على ذوى الكفر من الخليل \* فليس ذامن ذلك القبول  
 لكنه بالانتقال قد دَفَع \* هنالك اشتباههم كـــــ لا يقع  
 وكما سمعته من الجـــــج \* في مسألة التعرير من واندراج  
 فما به بُبُوته شـــــيان \* الاول الاحكام ثم الثانى  
 هو الذى الاحكام قد تَعَلَقَتْ \* به وذى أربعة تحققت  
 منها حقوق الله بالخصـــــوص \* كذا حقوق العبد بالخصوص

من أجل دَانَصَفَيْنِ كَانَتْ الدِّيَّةُ \* يقضى بها هنا بِحُكْمِ التَّسْوِيَةِ  
 كَذَا الشَّيْءُ فَيَعَانِ إِذَا تَفَاوَرَا \* فِي الْجَزْءِ شَائِعًا فَلَا تَفَاوَرَا  
 ومابه المترجِعُ قُوَّةُ الْأَثَرِ \* وَذَا كَالِاسْتِحْسَانِ فَهُوَ الْمَعْتَبَرُ  
 حَقًّا لَدَى تَعَارُضِ الْقِيَاسِ \* فَانْهَ الْأَقْوَى بِإِلَّا التَّيْبَاسِ  
 وَقُوَّةُ النَّبَاتِ فِي الْوَصْفِ عَلَى \* حُكْمِ هُوَ الْمَشْهُورُ فِيمَا عُلِّلًا  
 بِهِ كَقَوْلِنَا بِصَوْمِ الشَّهْرِ \* لَهُ تَعْنِيْنُ لِذَلِكَ الْأَمْرِ  
 فَانْه أَوَّلَى مِنَ الْمَقَالَةِ \* بَانْه فَمِنْ رَضٍ وَلَا تَحَالِ  
 فَانْه بِالْأَصْـوْمِ مَخْتَصُّ هُنَا \* وَقَدْ وَجَّهْنَا هُنَا التَّعْيِيْنَ  
 سَرَى إِلَى الْغُصُوبِ وَالْوَدَائِعِ \* وَالرَّدِّ فِي فُسَادِ بَيْعِ الْبَائِعِ  
 وَكَثِيرَةُ الْأَصُولِ وَاطْرَادِهِ \* بِالْإِنْعَكَاسِ فَهُوَ مِنْ سَدَادَةٍ  
 لَمْ يَكُنْ فِي الْمَتَرَجِّحِ أَنْ ضَرَبَانِ \* تَعَارُضًا فَالْقَوْلُ فِي الرُّجْحَانِ  
 فِي الذَّاتِ أَنَّهُ يَكُونُ أُخْرَى \* مِنْهُ إِذَا فِي الْحَالِ إِذَا اسْتَقَرَّ  
 فَالْحَالُ بِالذَّاتِ بِإِلْغَائِهِ \* قِيَامُهَا وَانْهَاءُ تَابِعِهِ  
 لِذَلِكَ بِالطَّبِخِ وَشَيْءٌ يَنْقُطُوعُ \* حَقَاقَةُ وَقُومَالِكٍ وَيَمْتَنِعُ  
 لِأَنْ حَقَّ صَانِعٍ فِي الصَّنْعَةِ \* مِنْ كُلِّ وَجْهِ قَائِمٍ فِي الشَّرْعَةِ  
 وَالْعَيْنُ مِنْ وَجْهِهِ هُنَا تَقَرَّرَا \* هَلَا كُنْهَا فَمَلِكٌ كَانَتْ أَجْدَرَا  
 وَالشَّافِعِيُّ قَائِلٌ ذُو الْأَصْلِ \* أَحَقُّ لِأَرْتِبَابٍ مِنْ ذِي الْفِعْلِ

اذا بضد حكمه يعارضه \* من غير ان يكون ما يناقضه  
 ان لم يزد اوزاد بالنفس غير \* اوانه يزيد بالنفع غير  
 اوانه نفى الذى المعلن \* هناك لم يثبت اذ يعامل  
 او يثبت الذى يكون مانفى \* يشيران حكمه قد انتفى  
 بان يكون تحتة المعارضه \* فيظهر التصحيح فيما عارضه  
 كذا يحكم كان غير الاول \* وفيه نفى حكمه المعلن  
 وتارة فى علة للاصل \* وذاك باطل بغير فصل  
 اذا بمعنى لم يكن معدى \* كانت او المعنى الذى تعدى  
 الى الذى عليه اجماع السلف \* او الذى يكون فيه يختلف  
 وكل ما كان من الكلام \* ذائبة فى الاصل وانتظام  
 على سبيل الفرق كان يذكّر \* فاننا حقا له نقى رر  
 ليظهر الفقه على الممانعة \* فذلك لا يبراد عنه مانعة  
 لكن اذا ما قامت المعارضه \* ولم يكن دفع فكانت ناهضة  
 تعين الترجيح حيثما فصل \* فرد من المثلين والفضل حصل  
 وصفا على ذلك فلان يرجح \* بمثله القياس اذ لن يجعلا  
 كذا الحديث والكتاب بل رجح \* بقوة يكون فيه اذ نجح  
 فذو جراحات على من قد رجح \* جراحة لا غير اصل لا مارجح

فاعلمَ ذلَّ الى توجيهِ ذَا الْمَقَالِ \* هُنَا عَلَى مِنْوَالِ الْاَسْمَاءِ تَدْلَالِ  
 فَالْشَيْءُ اِذَا يَكُونُ ذَا دَلَالَةٍ \* حَتَّى عَلَى شَيْءٍ فَلَا اسْتِحْصَالَهُ  
 اِنْ ذَلِكُ الشَّيْءُ يَكُنْ دَلِيلًا \* عَلَيْهِ كَمْ فَرْدٍ لَهُ مِثْلٌ لَا  
 وَقَلْبُ وَصِفَةٍ عَلَيْهِ شَاهِدًا \* مِنْ بَعْدِ مَا كَانَ لَهُ مُعَاوِدًا  
 كَقَوْلِهِمْ بِأَنْ صَوْمَ الشَّهْرِ \* فَرَضُ فَلَا اَدَاءُ فِي ذَا الْاَمْرِ  
 اِلَّا لَتَعْبِ بَيْنَ لِمَا نَوَاهُ \* كَثُرَ لِحَالِهِ اِذَا قَضَاهُ  
 لَكِنْ نَقُولُ الْفَرَضُ قَدْ تَعَيَّنَا \* فَفِيهِ عَنْ تَعْيِينِ نِيَّةٍ غَنَى  
 كَمَا الْقَضَاءُ لَكِنْ التَّعْيِينُ \* يَكُونُ بِالشُّرُوعِ وَهُوَ بَيْنَ  
 وَلَا كَذَا الْاَدَاءُ اِذَا تَعَيَّنَا \* مِنْ قَبْلِهِ فَالْفَرْقُ قَدْ تَبَيَّنَا  
 وَتَارَةً تَكُونُ قَلْبَ الْعَمَلِ \* مِنْ غَيْرِ وَجْهِ هَذِهِ الْاَدَلَةُ  
 كَقَوْلِهِمْ فِي النَّفْلِ ذَاتُ عِبَادَةٍ \* فَلَا تَنْتَهَ اِذَا مَا يَنْفُسُ دُ  
 وَلَيْسَ بِالشُّرُوعِ اَصْلًا يَلْزَمُ \* كَمَا الْوُضُوءُ لَا وَلَا يَحْتَمُّ  
 لَكِنْ نَقُولُ حَيْثُ ذَا كَذَا كَا \* فَلَا اسْتِوَاءَ وَاجِبٌ هُنَا لِكَا  
 فِي النَّذْرِ وَالشُّرُوعِ فِي هَذَا الْعَمَلِ \* وَلَيْسَ يَخْفَى مَا هُنَاكَ مَنْ خَالَ  
 فَفَاسِدًا يَكُونُ ذَا الْاَلْبَسَا \* وَاِنَّهُ هُوَ الْمُسَمَّى عَكْسًا  
 وَالثَّانِي مِنْهَا خَالِصُ الْمَعَارِضِ \* اَعْنَى اَلَّتِي لَيْسَ بِهَا مُنَاقَضَةٌ  
 نَوْعَانِ تَارَةً يَحْتَمُّ الْفَرْعُ \* وَاِنَّهُ هُوَ الصَّحِيحُ الْمَرْعَى



بالوصف أولا فليس مذكور \* بخارج أصله فليس يعتبر  
 ثم بما ثبت — وثب دلاله \* بذلك الوصف ولا محالة  
 وذا وجوب غسلنا المكانا \* فالوصف حجة بذلك كانا  
 فانما وجوب تطهير البدن \* لاجل ما يدور هناك فاعلمن  
 والتجزي ذاك ليس يقبل \* والغسل واجب هنا فيشمل  
 ولا كذا الحكم فيما يسئل \* اذ لم يجب غسل به فما غسل  
 ولا لعدم العلم بالحكم انعدم \* ويورد الجرح اذا ما سال دم  
 ورفع به الحكم اذ هذا حدث \* ويوجب التطهير حيثما حدثت  
 ان يخرج الوقت هنا وبالغرض \* فذلك حاصل فليس يعترض  
 فالقصد ان البول لا ريب الحدث \* لكن اذا ما دام بعد ما حدثت  
 يصبر في الوقت بلا محالة \* عفو كذا دم به ذى الحاله  
 والحاله التى هى المعارضه \* نوعان نوع قد حوى المناقضة  
 وانه القلب فقلب الله \* حكم وعكسه وان مثله  
 في قولهم بأن أهل الكفر \* جنس وان الحكم جلد البكر  
 بمائة فحين يكون ثيبا \* فالرجم مثل المسلمين او جبا  
 لكن نقول المسلمون انما \* يكون جلد بكرهم ما قدما  
 لرجم ثيبهم وان ترد \* تخالفاً فالقلب أصل لا يرد

\* وانما اطلاقه يكون \* لان الاطلاق هنا تعيين  
 وان منها ههنا الممانعة \* اقسامها بغير شك اربعة  
 فـ ذى بوصف اوصـ لاحـ وصف \* للحكم اوفى الحكم حين الخلف  
 ونسبة الحكم الى ما عللاً \* به من الوصف الى ما قصـ لا  
 وان من هـ ذى فساد الوضع \* كمثل ما قد عللوا في الفرع  
 ايجاب الافتراق بالاسلام \* من واحد الزوجين لاعتصام  
 وان من اقسامها المناقضة \* فانها للدفع ايضا ناهضة  
 كالشافعي نية التيمم \* كما الوضع عنده فليعلم  
 طهارتان كيف في هذا فرض \* لاذ اذ ابعـ لثوب ينتقض  
 اما التي تدعى هنا المؤثره \* فانها الثوابت المقررة  
 وماسائل بها مدافعة \* من بعد ما بدى بها الممانعة  
 الالبما يكون بالمعارضة \* فانها لا تقبل المناقضة  
 ولا فساد الوضع بعد ما ظهر \* بالذكري او بسنة منها الاثر  
 ويوجب الدفع اذا النقض ورد \* بأربع تعدد في هذا الصدد  
 كـ ولنا في معرض التعليل \* في خارج وليس من سبيل  
 من السيلين بانه حدث \* كالبول ذو نجاسة اذا حدث  
 في ورد النقض بغير السائل \* فدفعنا النقض هذا السائل

فاذا يكون ذلك فعل الشارح \* فالصوم باق ليس ذالمانع  
 فركن صومه هناك باق \* فصومه يبقى بلاشفاق  
 وان تقسيم الموانع ابنتي \* عليه وهي خمسة فيما هنا  
 ذائع من انعقاد العله \* كبيع حرفي مضحكة  
 وما نزع لها من التمام \* كبيع عبد الغير في الاحكام  
 وما نزع ثبوت حكم يمنع \* كما خيار الشرط حيث يشرع  
 وما نزع تمام حكم فورا \* كما خيار رؤية لمن شرى  
 وما نزع كما خيار العيب \* ان يلزم الحكم بغيره  
 وانه لا بد من شرح العال \* كيلا يكون في القياس من خلل  
 فتارة تكون ذي مؤثره \* وتارة طردية مقرره  
 لكن على كل ضروب دفع \* تقضي عليه ههنا بالمنع  
 اما وجوه الدفع للطردية \* فانها اربعة قويه  
 وان منها قولنا بالوجوب \* من عله قصه تمام المطلب  
 وانه الزام ما المعلن \* يرومه في حين ما يعلن  
 وذلك مع بقاء الاختلاف \* في ذلك الحكم على الخلاف  
 كقولهم بان صوم الشهر \* فرض فلم يكن بغيره  
 الابتعيين له بالتيه \* واننا قلنا يذوق القضي

وَدَا الْخِلَافُ كَانَ فِي النُّقْلِي \* وَلَا خِلَافَ كَانَ فِي الْعَقْلِي  
كُلُّ مُصِيبٍ فِي الَّذِي بِهِ اجْتَهَدَ \* وَالْحَقُّ لَيْسَ وَاحِدًا بَلْ ذَاعَدَدُ  
وَذَاكَ أَنْ يُخْطِئَ فِي ابْتِدَاءِ \* يَكُونُ مُخْطِئًا وَفِي انْتِهَاءِ  
فِيمَا يَقُولُ الْبَعْضُ وَالْمُخْتَارُ \* مَا قَالَهُ أَصْحَابُنَا الْأَخْيَارُ  
مَنْ أَنَّهُ مُصِيبٌ ابْتِدَاءً \* وَمُخْطِئٌ لَأَشَلِّ انْتِهَاءً  
مَنْ ذَاكَ قَلْنَا لَا تَخْصُ الْعِلَّةُ \* وَخَالَفَ الْبَعْضُ بِهَذِي الْجُمْلَةِ  
وَذَا مَصْرُوبٌ لِجَلِّ مُجْتَهِدُ \* يَقُولُ فِي التَّعْلِيلِ حِينَئِذَا قُصِدَ  
بِأَنْ عَاقِبَتِي لِذَاكَ تَوْجِبُ \* وَالْحَكْمُ مَعَ قِيَامِهَا لَا يَوْجِبُ  
لِمَانِعٍ فَنُ مَحَلِّ الْعِلَّةِ \* يَكُونُ مُخَّرَجًا بِذِي الْأَدِلَّةِ  
وَعِنْدَنَا عَلَى انْعِدَامِ الْعِلَّةِ \* يُبْنَى انْعِدَامُ الْحَكْمِ مِنْ ذِي الْجُمْلَةِ  
إِذَا الَّذِي يَكُونُ حَقًّا صَائِمًا \* وَالْمَاءُ صَبَّ إِذَا يَكُونُ نَائِمًا  
فِي حَلْقِهِ فَصَوْمُهُ شَرْعًا فَسَدَ \* لِفَوْتِ رُكْنِهِ الرَّاكِبِينَ الْمُعْتَمِدَ  
لِكَيْمَا النَّاسِي عَلَيْهِ يُلْزَمُ \* ثُمَّ الْمَجْبُورُ لِلْخُصُوصِ يَجْزِمُ  
أَنْ أَمْتِنَاعَ حَكْمِذَا التَّعْلِيلِ \* لِمَا مَضَى مِنْ ذَلِكَ الدَّلِيلِ  
أَعْنِي وَجُودَ مَانِعٍ هـ وَالْآثَرُ \* وَعِنْدَنَا ذَا الْقَوْلِ لَيْسَ يُعْتَبَرُ  
فَلَا انْعِدَامُ الْعِلَّةِ الْحَكْمُ أَمْتِنَعُ \* إِذَا فَعَلَ نَاسٍ فِي الْحَدِيثِ الْمُتَّبَعِ  
يُضَافُ فِيمَا جَاءَ فِي الرِّوَايَةِ \* لِصَاحِبِ الشَّرْعِ فِي لَاجِنَايَةِ



كَاتِبَةُ السُّجُودِ اذْ تَلَاهَا \* فِي حَالَةِ الصَّلَاةِ اِذَا صَلَّاهَا  
 فَانْهَ عَلَى الْقِيَاسِ يَرْكَعُ \* لَكِنْ بِالِاسْتِحْسَانِ ذَا لِيَنْفَعُ  
 وَانْ مَانَعُهُ مُسْتَحْسَنًا \* اَي بِالْقِيَاسِ ذِي الْخَفَاءِ اسْتَحْسَنًا  
 فَانْ يَصْلُحُ فِيهِ التَّعَدُّدُ \* وَلَا كَذَا لِالْاَقْسَامِ اَعْنَى الْبَاقِيَةِ  
 لِذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْمَسْمُومِ \* مِنْ قَبْلِ قَبْضِ الْمُبِيعِ حَتْمًا  
 لَا يُوجِبُ الْيَمِينَ فِي الْقِيَاسِ \* عَلَى الَّذِي بَاعَ بِلَا التَّبَاسِ  
 لَكِنْ اِلِاسْتِحْسَانٍ قَطْعًا يُوجِبُ \* فَهُمَا الْيَمِينَ حَقًّا تَطْلُبُ  
 وَذَلِكَ الْوَرَاثُ قَدَّمَ دِي \* وَمِثْلُهُ الْاِيجَازُ اَيْضًا عَدَا  
 وَبَعْدَ قَبْضِ الْيَمِينَ بِالْاَثَرِ \* فَوَرْدُ النَّصِّ عَلَيْهِ يُقْتَصَرُ  
 وَالْاجْتِهَادُ شَرْطُهُ اَنْ يَعْلَمَا \* مَعَانِي الْكُتَابِ وَالْمَقَادِمَا  
 مِنَ الْوُجُوهِ فِيهِ وَالْاَقْسَامِ \* وَسُنَّةَ النَّبِيِّ ذِي الْاِكْرَامِ  
 بِكُلِّ مَا لَهَا مِنَ الطَّرِيقِ \* وَمِنْ وَجْهٍ وَهِيَ عَلَى التَّحْقِيقِ  
 وَيَعْرِفُ الْوُجُوهَ فِي الْقِيَاسِ \* بِضَبْطِهَا مِنْ غَيْرِ مَا التَّبَاسِ  
 وَانْ حُكْمُ ذَلِكَ الْاِصَابَةُ \* بِغَالِبِ الرَّأْيِ مَعَ الْاِتَابَةِ  
 وَمُخْطِطًا طَوَّرَ اَيْ كَوَّنَ الْمَجْتَهِدُ \* وَتَارَةً يُصِيبُ فِيمَا يَجْتَهِدُ  
 وَالْحَقُّ حَيْثُمَا الْخِلَافُ يَعْزُضُ \* فِي الْفَقْهِ وَاحِدٌ كَنْ تَقْوُضُ  
 فِي مَا بَيْنَ مَسْعُودٍ بِتِلْكَ الْحَالِ \* اُفْتَى وَقَالَ اَهْلُ الْاِعْتِرَالِ

اذنى الحديث النهى عنها قد ورد \* كذلك وصف الوتر في هذا الصدد  
 ورابع الاقسام فيما فصل لا \* تعذبه للحكم في النص الى  
 ما ليس نص ههنا يحتمويه \* لثبت الحكم المـ راد فيه  
 فتملك حكمكم عندنا محتم \* والشافعي جائز لا يلزم  
 بخوza التعليق للاحتماله \* لعلة تقصر عن ذى الحاله  
 لكن لاثبات الثلاثة الاول \* ونفي التعليق حقا قد بطل  
 فرباع الاقسام قد تبقى \* فللقياس كان ذلك حقا  
 (باب الاستحسان)

وان الاستحسان كان بالاثرة \* وكان بالاجماع في الذى اشتهر  
 كذا ضرورة وبالحنس في \* من القياس ليس بالجلي  
 وذا كالا صنع او مثل السلم \* كذلك تطهير الاواني لاجرم  
 ومثله سورسبائع الطير \* اذ كان ظاهرا بغير ضمير  
 والعللة التى تكون بالاثرة \* هى التى صارت لدينا معتبر  
 كذلك الاستحسان قد تقدم \* على القياس عندنا محتما  
 اذ كان ذا قياسنا الخفيا \* هذا اذا تأثر به فويا  
 لذلك الاستحسان قد تأخرا \* اى ما فساد الخفى في قررا  
 اذ كان ذا قوى باطن الاثر \* فليس الاستحسان قطعا معتبر

اَنْ مِنْ الغَايَاتِ مَا لَا يَدْخُلُ \* وَاِذَا خَلَفَ الشَّيْءُ حَتَّى يَحْصُلَ  
 لِذَاكَ لَمْ يَدْخُلْ وَانْه عَمِلَ \* بِلَا دَلِيلٍ هَهُنَا كَمَا نَقُلْ  
 كَالِاجْتِاجِ حَيْثُ يُسْتَدَلُّ \* هَذَا بَوْصِفٍ لَيْسَ يُسْتَقَلُّ  
 الْاِبْوَصِفِ ذَلِكَ الْفَرْقُ يَقَعُ \* بِهِ فَلَا سِتْرَ دَلَالٍ حَقًّا اَمْتَنَعَ  
 كَالشَّافِعِيِّ قَالَ فِي مَسِّ الذِّكْرِ \* بَانَ مَسَّ الْفَرْجِ هَذَا يَعْتَبَرُ  
 وَانْه مِنْ غَيْرِ مَا شَبَّ حَدَّثَ \* كَمَسِّهِ فِي حَيْثُ مَا الْبَوْلُ حَدَّثَ  
 كَذَا احْتِجَاجُهُمْ بِبَوْصِفٍ مُخْتَلَفٍ \* اَيُّ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ يَخْتَلَفُ  
 كَالْقَوْلِ فِي الْمَكَايِبِ الْمَجْهَلَةِ \* بَانَهَا مِنَ الْعُقُودِ الْمَبْطَلَةِ  
 لَا تَمْنَعُ التَّكْفِيرَ فَهِيَ تَنْفُسُ دُ \* كَمَا كَلَامُهُ بِخَيْرٍ مَرِئَعًا قَدْ  
 كَذَّبَ مَا لَا شَكَّ اَنَّهُ قَسَدُ \* كَالْقَوْلِ فِي الثَّلَاثِ نَاقِصُ الْعَدَدِ  
 عَنْ سَبْعَةٍ فَكَانَ كَالْاَقْلِ \* مِنْ آيَةِ خِيَابِهِ نَصْرًا لِي  
 كَذَّبَ مَا لَيْسَ لَهُ دَلِيلٌ \* ثُمَّ الَّذِي كَانَ لَهُ التَّعْلِيلُ  
 اَقْسَامُهُ اَرْبَعَةٌ فَلَمَوْجِبُ \* اَوْ وَصْفُهُ وَالشَّرْطُ فَهُوَ يُطَابُّ  
 اَوْ وَصْفُهُ وَالْحَكْمُ فِي الْقَضِيَّةِ \* اَوْ وَصْفُهُ وَذَاكَ كَالْجَنَسِيَّةِ  
 كَحُرْمَةِ النِّسَاءِ فِي الْاَحْكَامِ \* وَالسُّوْمِ فِي الزَّكَاةِ لِلْاَنْعَامِ  
 كَذَا الشُّهُودُ فِي النِّكَاحِ تُشْتَرَطُ \* وَالْعَدْلُ فِي شَهَادَةِ بَذَا النَّمْطِ  
 فَانْه شَرْطٌ كَمَا الَّذِي كَوَّرَهُ \* كَذَا الْبَيْتِ بِرَأْسِ الْمَذْكُورَةِ



وانه يُجَانِسُ التَّعْلِيلَ — لَا \* بالنَّفْيِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ دَلِيلًا  
 فان الاستقصاء فيه للعدم \* لا يمنع الوجودَ مثلاً جَزَمَ  
 به الامامُ الشافعيُّ قَائِلًا \* ان النكاحَ لا يكونُ حاصلًا  
 ان تَشْهَدَ النِّسَاءُ وَالرِّجَالُ \* معًا به فإلّا النكاحُ مَالُ  
 الا اذا هُنَا تَعَيَّنَ السَّبَبُ \* كَمَثَلِ مَوْلِدِ الذِي لَهُ اغْتِصَبُ  
 اذ لا ضَمَانُ فِي الذِي حَمِدُ \* يَقُولُهُ اذْغَضِبُهُ لَا يُوْجَدُ  
 كَذَاكَ الْاِسْتِصْحَابُ لَيْسَ حُجَّةً \* مُوجِبَةً تَكُونُ فِي الْحُجَّةِ  
 اذ ما يَكُونُ مُثْبِتًا لَا يَرْجِبُ \* بَقَاءَ مُثْبِتٍ وَلَيْسَ يُطْلَبُ  
 وَذَاكَ فِيمَا بِالْذَّلِيلِ حَقِّقًا \* وَالشَّكُّ فِي بَقَائِهِ تَحَقُّقًا  
 فَهَذَا اسْتِصْحَابُ حُكْمِ الْحَالِ \* عَلَى ثُبُوتِ ذَلِكَ الْمُنْزَوَالِ  
 يُعَدُّ حُجَّةً تَكُونُ دَافِعَةً \* وَالشَّافِعِيُّ قَالَ لَا بَلَّ قَاطِعَةً  
 فَاِنْ يَبْعُ شَيْءٌ هُنَا مِنْ دَارٍ \* وَيَطْلُبُ الشَّرِيكَ فِي الْعَقَارِ  
 لِسُقْفَةٍ فَالْمَشْتَرِي اِنْ يَجِدَ \* مِلْكَ الشَّرِيكِ وَهُوَ مِنْهُ فِي الْيَدِ  
 فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَلَيْسَ يَرْجِبُ \* الْاَبْرَهُانَ اِذَنْ فَيُطْلَبُ  
 وَالشَّافِعِيُّ قَالَ لَا بَلَّ يَلْزَمُ \* بِغَيْرِ بَرْهَانٍ فَلَا يُحْتَمُ  
 وَمِثْلُهُ تَعَارُضُ الْأَشْبَاهِ \* فَغَيْرُ صَالِحٍ لِلاِسْتِبَاهِ  
 مِثْلُ الْمَرَافِقِ الَّتِي أَبَى زُفَرٌ \* دَخُولَهَا فِي الْغُسْلِ حَيْثُ أَذَكَرَ



ومالكها المسمى يَنْسَعُ \* من أجل ذالِ الإبدال في هذا شَرَعُ  
 وركنُهُ معنَى هو المناطُ \* فالحكم بالنص به يناطُ  
 والفرع للنص نظيراً يُجْعَلُ \* في حكمه فالوصف فيه يحصلُ  
 وجزاءُ يكون وصفاً يلزمُ \* وعارضاً واسماً فذاك مقسمُ  
 وجزاءُ يكون ذاجلياً \* وجزاءُ يكون ذاخفياً  
 كذلك حكماً كان ذا وفرداً \* وتارةً مما يعُدُّ عدداً  
 وجزاءُ في النص وما عُدَّاهُ \* اذابه يكون لاسـواهُ  
 وإنَّ كونَ الوصفِ لاحِالاً \* للحكم علةً له دلالةُ  
 وذى صلاحه مع العَدَالَةِ \* اذ يظْهَرُ التأثيرُ في ذى الحَالَةِ  
 منه يجنسُ حكمه المَعَالِلِ \* به هنا بغير ما تعلَّلَ  
 والوصفُ أن يكونَ على وفقِ العَالِ \* فذا صلاحه بلا شكٍّ حصلُ  
 أعني التي عن الرسولِ والسَّلَفِ \* يكونُ ثقلها وليس بختلافِ  
 ففي ولايةِ النكاحِ يُعْتَبَرُ \* تعليلُنا لما بعِلَّ الصِّغَرُ  
 لما من العجزِ بذلك اتَّصَلَ \* فكما طوافِ ذاعلى وفقِ العَالِ  
 ذامنشأ العجزِ لى ذى الصُّورَةِ \* وإنَّ ذاكَ منشؤُ الضرورةِ  
 لا الاطراد بالوجودِ والعدمِ \* أو الوجودِ مثل ما بعضُ جزمِ  
 إذ اتَّفَقَا ربَّما يَكُونُ \* ذاكَ الوجودُ فهو لا يَبِينُ

فِي الْأَصْلِ تَنْتَهَى وَلَا تَنْهَاهُ \* لَلْفَرْعِ هَهُنَا وَلَيْسَ غَايَةً  
 كَذَاتِ عَدَى الْحَكَمِ مِنْ أَفْطَرَا \* اذْ كَانَ نَاسِيًا فَلَنْ يُقَرَّرَا  
 لِمَنْ يَكُونُ خَاطِئًا وَالْمُكْرَهُ \* فَانْهَ لَا رَيْبَ أَنْ عُدُّهُ  
 أَعْلَى مِنَ الْإِتْنَيْنِ كَالْتَغْيِيرِ \* اذْ يُشَرِّطُ الْإِيْمَانُ فِي التَّكْفِيرِ  
 بِالْعِتْقِ فِي الظَّهَارِ وَالْيَمِينِ \* فَعَدَى الْحَكَمِ عَلَى الْيَقِينِ  
 إِلَى الَّذِي النَّصُّ الشَّرِيفُ قَدْ وَرَدَ \* بِهِ مَغْيِرٌ إِلَيْهِ بَذَا الصَّدَدِ  
 لِذَا بَقَاءُ حُكْمِ نَصِّهِ عَلَى \* مَا كَانَ قَبْلَ بَعْدَ مَا قَدْ عُلِّلَا  
 لَكِنَّمَا تَخْصِيصُهَا الْقَلِيلَ لَا \* مِمَّا أَتَى النَّهْيُ بِهِ مِنْقُولَا  
 مَنْ يَبْعِدُنَا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ \* لِأَجْلِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْكَلَامِ  
 اذْ قَوْلُهُ الْأَسْوَأُ فِيهِ \* كَمَا الْحَدِيثُ هَهُنَا يَجْوِيهِ  
 دَلَّ عَلَى عَمُّ ذَاكَ الصَّدْرِ \* لِكُلِّ حَالٍ كَانَ فِيهِ يَجْرِي  
 وَمَا التَّسَاوَى فِي سَوَى الْكَثِيرِ \* فَالْنَصُّ قَدْ دَلَّ عَلَى التَّغْيِيرِ  
 مُصَاحِبُ التَّعْلِيلِ لَا التَّعْلِيلُ \* وَفِي الزَّكَاةِ أُثْبِتَ التَّبْدِيلُ  
 بِالْأَنْصِ لَا التَّعْلِيلِ فَاللَّهُ وَعْدُ \* أَرْزَاقِ أَهْلِ الْفَقْرِ وَهِيَ لَا تُعَدُّ  
 وَأَوْجَبَ الْمَالِ الَّذِي يُسَمَّى \* لِنَفْسِهِ عَلَى الْغَنِيِّ حَتْمًا  
 لَكِنْ بِأَنْجَازِ الْوَعْدِ قَدْ أَمَرَ \* مِنَ الَّذِي غَنَى فَنَفْسُهُ قَدْ ظَهَرَ  
 الْأَذْنَ هَهُنَا بِالْأَسْوَأِ تَبْدَالِ \* لِكَثْرَةِ الْحَاجَاتِ وَالْأَحْوَالِ

وأول الحشر كذا بالقَطْع \* دَلَّ عَلَى تَكَرُّارِ ذَلِكَ الصَّنْعِ  
 وإنَّه سَجَّاهُ دَعَانَا \* إِلَى اعْتِبَارِنَا وَقَدْ هَدَانَا  
 إِلَى مَعَانِي النَّصِّ أَذْبَهُ الْعَمَلُ \* فِيمَا يَكُونُ النَّصُّ فِيهِ مَا حَصَلَ  
 وَهَكَذَا فِيمَا هُنَا نَقُولُ \* وَالْأَصْلُ فِي الْأَصْلِ هُوَ الْمَعْلُولُ  
 وَانْه لَا بُدَّ مِنْ دَلَالَةٍ \* تُمَيِّزُ الْعِلَّةَ لَا مَحَالَةَ  
 وَانْه لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ \* يَقُومُ قَبْلَ ذَلِكَ التَّعْلِيلُ  
 بِأَنَّهُ فِي حَالَةِ الْقِيَاسِ \* النَّصُّ مَعْلُولٌ بِإِلَامِ التَّبَاسِ  
 وَإِنْ لِلْقِيَاسِ شَرْطًا يُشَرِّطُ \* وَالرَّكْنُ وَالْحَكْمُ وَدَفْعُ الْاضْطِرِّ  
 وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يَكُونَ اخْتِصَامًا \* بِحُكْمِهِ الْأَصْلُ بِأَنْ يُنْصَا  
 عَلَى اخْتِصَامِهِ كَمَثَلِ مَا شَهِدُ \* خُزَيْمَةُ وَانْه لَمْ يَفْرِدْ  
 وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يَكُونَ عَادِلًا \* عَنِ الْقِيَاسِ أَصْلُهُ وَمِثْلًا  
 وَذَلِكَ مِثْلُ الْعَصَمِ حَيْثُ يَبْقَى \* بِالْأَكْلِ نَاسِيًا هُنَاكَ حَقًّا  
 كَذَا تَعْدِي حُكْمِهِ الشَّرْعِيِّ \* أَيْ مَا أَتَى بِنَصِّهِ الْمُرْعِيِّ  
 بِعَيْنِهِ إِلَى النَّظْرِ بِإِلْفِ الْفَرْعِ \* وَلَمْ يَرْدَنْصُ بِهِ فِي الشَّرْعِ  
 مِنْ أَجْلِ ذَا التَّعْلِيلِ كَيْمَا يَثْبُتَا \* اسْمُ الرِّزَالِ لِلَّوْطِ لَيْسَ مُثَبَّتًا  
 فَلَيْسَ هَذَا الْحَكْمُ بِالشَّرْعِيِّ \* كَصِحَّةِ الظَّهَارِ لِلذِّقِّ  
 لِمَا يَكُونُ فِيهِ مِنْ تَغْيِيرٍ \* إِذْ حُرِّمَتْ الظَّهَارُ بِاللَّتِّ كَغَيْرِ



والفضلُ ما زادَ على المقْدَرِ \* شرعاً فذا المقْدَرُ كالمِقياسِ  
فصارَ حكمُ النِّصِّ في ذا الامرِ \* تسويةً بينهما في القَدْرِ  
فاذِنَتْ حُكْمُهُ فَالحَرْمَةُ \* فكانَ ذا ولا ارتبابَ حُكْمُهُ  
والقَدْرُ والجنسُ هناكِ الدَّاعِيَا \* اليه اذ قد اوجبَ التَّساوِيَا  
في التَّخْرِيبَيْنِ هـذِهِ الاموالِ \* فيقتضى تساوى الامثالِ  
ولن يكونَ ذابِدُونِ القَدْرِ \* والجنسِ اذ بَيْنَ فيه يَجْرِي  
معنى وصورةُ هذا المائِثَلُ \* وقيمةُ الجودةِ فيه باطِلُهُ  
فانها نصّاً هناكِ ساقِطُهُ \* ذاكِ هذا النِّصِّ ثم الضابطُهُ  
\* اَنَّا نَرَى الارْزَ لا محالاً \* وما يكونُ مثله امثالاً  
وقد تساوتْ ههنا فَفضْلُ \* على مُمائِلٍ خلا عن البَدَلِ  
في بيعِهِ مُمْتَلأً فذا كالثَّابِتِ \* بحكمِ ذا النِّصِّ بلا تفاوتِ  
لِذَاكَ اثْبَتْنَاهُ اعْتِبَاراً \* فكانَ مِنَّا ذاكِ اِثْمَاراً  
فكانَ ذانِظَيرَ باسٍ قد نَزَلَ \* بمن مَضَى من قَبْلِنَا مِنَ الأوَّلِ  
فانه سَجَانُهُ قَدْ أُخْبِرَا \* في سورةِ الحَشْرِ بِكُنْهِ ما جَرَى  
عَلَى ذَوَى الكَفَرِ مِنَ الدَّمارِ \* ومن خُوجِهِم من الدِّيارِ  
لِاوْلِ الحَشْرِ فَكانَ دَاعِيَا \* للاعْتِبَارِ آمِراً وناهِياً  
فذلكَ الاِخْرَاجُ مِثْلُ القَتْلِ \* وكفرُهُم دَاعٍ الى ذَا الفِعْلِ



فِي حَكْمِهِ مَوْضِعٌ عَلَى أَقْوَالٍ \* يَكُونُ أَجْمَاعًا بِهَذِهِ الْحَالِ  
يَغِيدُ أَنْ غَيْرَ ذَلِكَ يَبْطُلُ \* وَقِيلَ فِي الصَّحْبِ فَقَطْ ذَا يُجْعَلُ

### باب القياس

الْفَرْعُ بِالْأَصْلِ إِذَا يُقَدَّرُ \* فِي عِلَّةٍ وَالْحَكْمِ ذَاتُ قَرَرٍ  
وَأَنَّهُ لِحُجَّةٍ تُعْتَبَرُ \* لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ فَاعْتَبِرُوا  
وَعَنْ مُعَاذِجَاءٍ فِي الْمَنْقُولِ \* مِنَ الْحَدِيثِ وَهُوَ بِالْمَعْقُولِ  
فَالِاعْتِبَارُ وَاجِبٌ بِمَنْ مَضَى \* وَمَا أَصَابَهُمْ نَكَلًا وَانْقَضَى  
وَذَاكَ بِالْمَعْلُومِ مِنْ أَسْبَابٍ \* أَدَّتْ إِلَى الْجَزَاءِ بِالْعَقَابِ  
فَالْعَاقِلُ اللَّيِّبُ مَنْ يَسْتَبْصِرُ \* بِمَا جَرَى مِنْ حَالِهِمْ فَيَحْذَرُ  
وَهَكَذَا تَأْمَلُ الْحَقِيقَةَ \* وَذَا إِلَى الْمَجَازِ كَالطَّرِيقَةِ  
وَذَاكَ سَائِعٌ بِإِلَّا نَكِيرٍ \* فَكَانَ لِلْقِيَاسِ كَالنَّظِيرِ  
بَيَانُ مَا قَلَّمَ حَدِيثُ الْخَنْطَةِ \* بِالْخَنْطَةِ أَنْ فَهِمْتَ أَنْتَ ضَبْطَهُ  
فَهَذَا بِالْجَنْسِ مَا بَكَالُ \* مُقَابِلُ مِثْلِهِ لِأَمْتِهِ لِحَالِ  
مَقْصُودِهِ يُبْعَوُ بِهَذَا الْوَصْفِ \* فَالْحَالُ كَالشَّرْطِ بغيرِ خُلْفِ  
وَالْبَيْعُ ذَوَابِاحَةٌ لَا يُطْلَبُ \* إِجَابَةُ وَالْأَمْرُ حَقًّا يُوجِبُ  
فَكَانَ مَصْرُوفًا لَذَلِكَ الْحَالِ \* فَانْهَ شَرْطُ بِلَا مُحَالِ  
وَالْمَثَلُ قَدَرُهُنَا إِذْ قَدَاتِي \* كَمَا لَا يَكْمُلُ فِي حَدِيثٍ أَنْتَمَا

وليس شرطاً فيه أهلٌ يترتب \* ولا افتراضُ العصرِ اذ لم يوجب  
 وقيل ان شرطه في اللاحق \* أن لا اختلافَ منهم في السابق  
 عند الامام لكن الصحيح \* ان ليس ذا شرطاً هو والجميعُ  
 ثم اجتماعُ الكلِّ شرطٌ يشترطُ \* لاختلافٍ واحد في ذات النمط  
 يكونُ مانعاً له كالاتر \* وحكمه في أصله المنفرد  
 أن يثبت المرادُ فيه شرعاً \* على طريقة اليقين قطعاً  
 ونارةً يكونُ ذا استنادٍ \* الى القياسِ أو الى الاتحادِ  
 وإن اجتمع الصحابةُ الأول \* اذا البنا منهم هذا انتقال  
 وكان أهلُ كلِّ عصرٍ اجمعوا \* حقاً على النقلِ له فبقطع  
 بأنه كنفٌ لِماتوا تراً \* من الحديثِ أولاً وأخيراً  
 لكنه في النقلِ بالافراد \* كسنة والنقلِ بالاتحاد  
 ثم له مراتبُ أنواعُ \* وان أقواها هذا الاجماعُ  
 نصاً من الصحبِ الكرامِ يُعتبر \* كآية أو ذى التواترِ الخبر  
 ثم الذي ينصُّ بعضهم ثبوت \* والبعضُ منهم يكون قد سكنت  
 وبعده اجماعُ من تأخراً \* عنهم على حكم وما تقرراً  
 أصلاً به الخلافُ ممن قد سبق \* وبعدهم اجماعهم إن اتفق  
 له مخالفٌ من الأئمة \* من قبلهم ثم اختلافُ الأمة

اذا اشترى من قبل نقده الثمن \* هذا اذا ما كان من هذا السن  
 فان يكن من غيره ففي العمل \* به من الاصحاب خلف قد حصل  
 كان يسمى قد راس المال \* كذلك في الاجير كالحمال  
 وهذا الاختلاف في ما ثبتنا \* عنهم ولا خلاف بينهم اتي  
 في شأنه ولا يكون قد ثبت \* ان الذي ما قاله كان سكت  
 لذي بلوغه له مسلما \* اذهبا نقاييده تحتما  
 فالتابعي مثلهم ان تظهر \* فتواه في زمانهم وتظهر  
 كما مرجح مثلما قد قالوا \* بعض وذا الاصح لاحالا

### (باب الاجماع)

والركن في اجماعهم نوعان \* عزيمة اصل بهذا الشأن  
 وانها القنصيص منهم كلهم \* او الشروع منهم بفعلهم  
 ورخصه وتلك حيث يثبت \* تكلم البعض وبعض يسكت  
 كالقول ثم الشافعي المجتهد \* يقول ليس بالاسكوت ينفرد  
 وأهلهم من كان ذا اجتهاد \* الا اذا ما كان في المراد  
 عنه غنى وذا كالاستحمام \* اذن كفي الاجماع للعوام  
 وشرطه ان لا يكون فاسقا \* او ذا هوى به يكون مائعا  
 وليس كونه من الصحابة \* شرطا ولا من عترة عصابه



والباطلُ من الذي بالاجتهاد \* يُنالُ مع تَأَهُـ لـ المراد  
 بالنقص في الحق وبعضهم أبي \* وقال لايجوز ذلك مذهبنا  
 لكن نقول انه ان لم يرد \* وحى اليه بالذي كان قصيد  
 فبانت نظار الوحي لا محاله \* يكون ما موراه ذى الحاله  
 وبعد مدة انتظاره العمل \* برأيه المصون عن شوب الزل  
 وزا على غير الصواب لا يقر \* ولا كذلك غيره من البشر  
 فذا كما الالهام فهو وجبه \* قطعيه واضحه المحبه  
 ثم شرائع الذين قبلنا \* محتم حقاً لزومها لنا  
 ان فصها الله أو الرسـول \* من غير انكار فدى السبيل  
 شريعته أنى بها الينا \* رسـولنا فأوجب علينا  
 ثم الصحابيُّ لا التباس \* تقليده حقا على القياس  
 مقدم واجب ان يتبع \* فلاحتمال أنه كذا استمع  
 لكنما الكرخي قال يترك \* تقليده اذ بالقياس يدرك  
 والشافعي قال لا يفقد \* من الصحابه الكرام واحد  
 اما لدى اصحابنا فيه مل \* تقليدهم بكل ما لا يعقل  
 قياسه بالاتفاق المعتبر \* كما أقول الخيض قاله عمر  
 كن شري ما باع بالاقـول \* من الذى قد باعه من قبل



فما على الجسد يُزاد بالخبر \* لو احْدَثْنِي فليس يُعْتَبَر  
وليس في كِفَارَةِ الْإِيمَانِ \* يُزَادُ قَدْ لَوْصِفَ بِالْإِيمَانِ  
ولا الظَّهَارِ فَهُوَ بِالْقِيَاسِ \* فلم يَجْزِهِ ذِابِلَا التَّمِاسِ  
(فصل في أفعال النبي صلى الله عليه وسلم)

ان النبي المصطفى المكرم \* صلى عليه ربنا وسلم  
أفعاله التي بقضد تصدُر \* لازلة فأربعا تقَرَّر  
فواجِبُ والْفَرَضُ والمباح \* والنَدْبُ واتِّبَاعُهَا فَالاح  
ثم الذي نَدْرِيهِ مِنْ أفعاله \* وما يَكُونُ واقعا من حاله  
فاننا به يقينا نَقْتَدِي \* بوجهه من غير ما تَرَدَّد  
وما يَكُونُ وجهه لا يعلم \* بكونه المباح حَقًّا يُحْكَم  
والوحي منه ظاهر وباطن \* فالظاهر الوحي الجلي الكائن  
اذ كان باللسان أبداه الملك \* فكان سامعاه به غير شاك  
وبالمباليغ الرسول عالما \* بآية قاطعة وجازما  
وذا الذي الروح الامين قد نزل \* به عليه اذ به منه اتَّصَل  
ومنه ما يكون بالاشارة \* منه بلا لفظ ولا عبارة  
ومنه ما يكون بالالهام \* من ربه المهيم العالَم  
لقليه من نوره يبدى \* من غير شبهة تكون فيه

لكنه في حقِّه قد كانا \* من غيرِ ماشائيةٍ بيانا  
 والنص في جـوازِهِ موجودٌ \* وانَّ فيه خالفَ اليهودُ  
 لكن محلَّ النسخِ حكمٌ محتملٌ \* في نفسه وجودُهُ ويَحتملُ  
 أنَّ لا وجودَ ذا اذالم يُثبت \* مايدفعُ النسخَ فان بوقتِ  
 اوان يؤيدَ نهما اودلاله \* فلا يجوز نسخُه بحاله  
 والشرط فيه عندنا التمكن \* من عقده القلب فذاك الامكنُ  
 من دون ماتمكنِ الافعالِ \* فذاك قولُ أهلِ الاعتزالِ  
 فالحكمُ عندنا بيانُ المدة \* لعقدِ قلبنا وان عقده  
 أصلٌ وكان تابعا له اذن \* جميع ما يكون من فعلِ البدنِ  
 وعندهم بيانُ مدةِ العملِ \* للتيسيرِ حكمُ النسخِ حينما حصل  
 والنسخُ بالقـياس لا يصحُّ \* كذلك الاجماعُ ذا الاصحُّ  
 وانما يجوزُ بالكتابِ \* وسنةٍ من غيرِ ما ارتبابِ  
 ان يتفقوا هذا كذا ان يختلف \* والشافعي لم يقل بالمتخلفِ  
 وذلك اقسامٌ فمنه قسمٌ \* منسوخُه تلاوةٌ وحكمٌ  
 ومنه نسخُ الحكمِ وحده فقط \* ومنه نسخُها فقط بهذا النمطِ  
 ونسخٌ وصفي الحكمِ كالزياده \* اُربت على النص ولو عباده  
 ذاعندنا والشافعي قالا \* بيانُ تخصصِصٍ ولا محالا

وذا الذي استخراجه لا يحصل \* من صدره لذا ابتداء يجعل  
 وحيث الاستثناء يعقب الجمل \* وعطف بعضها على بعض حصل  
 فانه الى الجمل يصرف \* كالشرط عند الشافعي يعرف  
 وذلك عندنا الى الذي يلي \* ولا كذا الشرط فليتبذل  
 ومنه ما البيان للضرورة \* من غير وضع كان في ذي الصورة  
 فمنه ما يكون كالمنطوق \* كالثبوت للام على التحقيق  
 في آية النساء حيثما الأب \* لما يكون باقيا يستوجب  
 ومنه ما بالحال كان ثابتا \* كصاحب الشرع اذا ما ساكتا  
 يكون عند الامر اذ يعين \* فانه لا شك شرعا كائن  
 وان منه ما يكون يثبت \* ضرورة كمثل موالي يسكت  
 في حال ما الرقيق باع واشترى \* فالدفع للغرور قد تقررا  
 كذلك حيثما الكلام طالا \* كقوله ان له لما لا  
 في ذمتي وقدره حقا مائة \* ودرهم فاعلمه ياصدق الله  
 وما كذا وثوب اذ يقول \* كذلك من انواعه تبديل  
 نسخ مبين لما قد اطلقا \* من مدة الحكم الذي تحققا  
 في علمه سبحانه وأطلقا \* فظاهير الحكم بحقنا البقا  
 فكان ذافي حقنا تبديلا \* لاحق رينا فلا تحويلا



وان الاستثناء للتعظيم \* بالحكم ما نعا يكون فاعلم  
بقدر ما استثنيت فيجوز \* تكلم بما يكون بمحض  
من بعد ما استثنيت فيحق \* فكان ذاتك ما بما بقي  
ذاعبدا والشافعي عارضا \* وقال ان ههنا تعارضا \*  
وان منع الحكم في التحقيق \* في ذلك حاصل هذا الطريق  
اذ ههنا أهل اللسان أجروا \* بان الاستثناء حيث يوقع  
اثبات منفي كذا ينفي \* ما كان مثبتا بغير خلاف  
فقول لا اله الا الله \* بالوضع للتوحيد اذ معناه  
النفي والاثبات باتفاق \* فان يكن تكلاما بالباقي  
يكن اذ انقيا لما سواه \* ولم يصرح ان الله  
لكن لما استثنيت الخسبنا \* من بعد الف قد صحت سيننا  
كلمه الذكر الحكم قد ورد \* في مكث نوح قد رد ذلك العبد  
لكن سقوط الحكم في التحقيق \* بما يقوله من الطريق  
يكون في الإنشاء لا الإخبار \* والقول من أهل اللسان جاري  
فيه بالاستخراج باتفاق \* وانه تكلم بالباقي \*  
فكان ذا بالوضع والعبارة \* والنفي والاثبات بالاشارة  
وانه نوعان نوع مخصص \* وانه الاصل ونوع منقصل



بيان تقرير لما يُرامُ \* كما إذا يؤكد الكلامُ  
 بما ارادَهُ المجازيَّةُ طَع \* أو الخصوص فهو منه يُمنع  
 ومنه ما يفسرُ المرادَ لك \* كما بيان مجمل والمشتركُ  
 وكلُّ فردٍ منهما موصولاً \* يصحُّ في الكلامِ أو مفصلاً  
 والبعضُ قالَ فيهما بالوصلِ \* فقط ولم يقلْ هنا بالفصلِ  
 ومنه تَغْيِيرُ بلا امتراءِ \* وذلك كالتعليقِ واستثناءِ  
 وما بغيرِ الوصلِ هـ ذَايَةُ تَصْفٍ \* أما خصوص ذى العمومِ فاختلافُ  
 فعندنا التراخي فيه مُمتنعٌ \* والشافعيُّ قال ليس يمتنعُ  
 لكن لِدَا الاصلِ عليه يَبْتَنِي \* اذا العمومُ كالخصوصِ عندنا  
 للحكمِ مُوجِباً يَكُونُ حقاً \* بالقطع ثم القطع ايسرُ يبقى  
 من بعد تَخْفِيفٍ بِلا مُحَالٍ \* فكان من قطع الى احتمالٍ  
 يعد نفسيراً على هَذَا التَمَطُّ \* لَذاكَ قَبْدُ الوصلِ فيه يُشْتَرَطُ  
 وليس ذاك عندَهُ تَغْيِيرًا \* بلَى يكونُ عنده تقريراً  
 أما بيان بقرّة في السُّورَةِ \* فلا يُعَدُّ ذاك من ذى الصُّورَةِ  
 بل كان تَقْيِيداً لما قد أُطْلِقَا \* فكانَ نَهْضًا ظاهراً محققاً  
 والاهلُ ما لا يَبْنِي نَصّاً يَسْمَلُ \* فلم يكن في فُلْكِ نوحٍ بِحَمَلٍ  
 فليس داخلاً هناك نَصّاً \* لانه يكونُ مِنْهُ خُصّاً

وقد أتت من موطن الدراية \* أعنى ابن عباس هذا روايه  
 ان النبي المصطفى المكرما \* قد كان في حال النكاح محرما  
 وذلك في نكاحه ميمونه \* الدرة الكريمة المصونه  
 وذلك مما بالدليل يعلم \* اذ ليس يخفى هيئته من مجرم  
 فعارض الاثبات لاحالا \* في قولهم كان اذن حلالا  
 كما روى هذا يزيد بن الاصم \* اذ ابن عباس يفقهه اتم  
 وان مما بالدليل يعرف \* طهارة الماء كذا اذ يوصف  
 نجاسة كالجلل في الطعام \* ووضفه بصفة الحرام  
 في ثمناته عارضا كان العمل \* بالاصل فيهما فليس من خلل  
 وليس ترجيح بكثرة العدد \* كالخراؤذ كورة بذال الصدد  
 وان يكن زيادة في ذا الخبر \* لا اذا فانها لدينا نعت  
 في وحده الراوى بلا تخالف \* كالخبر المروى في التحالف  
 وحيث لا اتحاد فهو مجة لـ \* كالخبرين اذ بين يعمل  
 فما على مقيد ما أطلقا \* يكون مجمولا اذا تحققا  
 هذان في حكمين حسبما سبق \* على اختلاف فيه ليس المتفق

﴿فصل في البيان﴾

وان ما سمعته من الجميع \* يحتاج في بيانه الى تنبيه

كَايْتَيْنِ فِي الْيَمِينِ الْوَاحِدَةِ \* أَتَتْ كَمَا عَلِمَتْ فِي الْمَائِدَةِ  
 وَالْآيَةِ الْآخَرَى غَدَتْ مُسْطَرَّةً \* فِي سُورَةٍ تُذَكِّرُ فِيهَا الْبَقَرَةَ  
 أَوْ لَا خْتِلَافَ الْحَالِ ذَا فِي حَالٍ \* وَذَاكَ فِي أُخْرَى عَلَى مَنْ وَالٍ  
 كَقَوْلِهِ فِي ذِكْرِهِ الْمَجِيدِ \* يَطْهَرُنَ بِالْخَفِيفِ وَالتَّشْدِيدِ  
 \* وَمِثْلُهُ تَغَايُرُ الزَّمَانِ \* إِنْ كَانَ بِالْصَّرِيحِ فِي التَّيْبَانِ  
 كَايَةً اعْتِدَادِ ذَاتِ الْجَمَلِ \* بِالْوَضْعِ فِي النِّسَاءِ إِذَا بِالْمَقُولِ  
 نَزُولُهَا بَعْدَ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ \* أَوْ كَانَ ذَا دِلَالَةٍ مَقَرَّرَةٍ  
 كَمَا ظَرَمَعَ الْمَبِيجَ إِنْ أَتَى \* ثُمَّ مِنَ النَّافِي الَّذِي قَدْ أُثْبِتَا  
 أَوَّلَى لَدَى الْكَرْخِي لَا تَعَارُضَا \* لَكِنْ لَدَى عَيْسَى هُمَا تَعَارُضَا  
 وَالْأَصْلُ أَنَّ النَّفْيَ إِذَا يَكُونُ \* مِنْ جِنْسٍ مَا دَلِيلُهُ يُبَيِّنُ  
 أَوْ لَا كَذَا عِنْدَ اشْتِبَاهِ الْحَالِ \* لَكِنْ مَنْ رَوَاهُ فِي الْمَقَالِ  
 يَكُونُ مَعْرُوفًا بِأَنَّهُ اعْتَمَدَ \* دَلِيلُهُ لَعَلِّهِ بِمَا اسْتَنْدَ  
 يَكُونُ كَالْإِثْبَاتِ لَا مَحَالَهُ \* أَوْ لَا فَلَيْسَ مِثْلُهُ بِحَالِهِ  
 وَالنَّفْيُ فِي رَوَايَةٍ قَدْ حَقَّقَتْ \* إِنْ بَرِيرَةٌ يَقِينًا أَعْتَقَتْ \*  
 وَزَوْجُهَا عِبْدُهَا نَمَاعُوفُ \* يَظَاهِرُ الْحَالِ الَّذِي بِهِ وَصِفُ  
 فَلَمْ يَكُنْ مُعَارِضَ الْإِثْبَاتِ \* أَعْنِي بِهِ الْمَرْوِيُّ عَنْ ثِقَاتِ  
 مَنْ إِنْ تِلْكَ أَعْتَقَتْ وَالْبَعْضُ \* حُرْفُ الْإِثْبَاتِ كَانَ الْفَضْلُ



وَأَنَّ رَكَّتْهَا هُنَا تَقَابُلُ \* فِي مُجْتَمِعِينَ بِالسَّوَاءِ حَاصِلُ  
 وَأَنَّهُ يَكُونُ فِي حُكْمَيْنِ \* بَيْنَهُمَا تَقَابُلُ الضَّادَيْنِ  
 وَالشَّرْطُ الْإِتِّحَادُ فِي الْمَحَلِّ \* وَالْوَقْتُ ثُمَّ حُكْمُ هَذَا الْفَصْلِ  
 أَنَّ الْمَصِيرَ السَّنَةَ السُّنِيَّةَ \* إِنْ بَيْنَ آيَتَيْنِ ذِي الْقَضِيَّةِ  
 وَبَيْنَ سَنَتَيْنِ فَلَا قَوْلَ \* مِمَّا عَنِ الْمُحَبِّبِ إِلَى الْمَأَلِ  
 أَوَالْقِيَاسِ ثُمَّ إِنْ عَجَزَ حَصَلُ \* فَبِالْأَصُولِ كَانَ ثَمَّتِ الْعَمَلُ  
 وَذَا كَمَا فِي السُّورَةِ لِلْحِمَارِ \* فَانْهَ الْمَشْكُوكُ فِي الْأَسَاوِرِ  
 تَعَارَضَتْ فِي شَأْنِهِ الدَّلَائِلُ \* وَلَيْسَ تَرْجِيحُ هُنَاكَ حَاصِلُ  
 فَاعْمَلِ الْأَصُولَ فِي ذَا الْفَصْلِ \* فَاَلْمَاءُ ذُو طَهَارَةٍ فِي الْأَصْلِ  
 فَلَمْ يَنْجَسْ طَاهِرًا إِذَا حَدَّثَ \* وَلَمْ يَزُولْ لِلتَّعَارُضِ الْحَدَّثُ  
 وَوَجِبَ إِلَيْهِ أَنْ يُضَمَّ \* تِمَامٌ فَاذَا يَكُونُ الْحَكْمُ  
 فَلَيْسَ بِالْمَشْكُوكِ يَعْنِي الْجَهْلُ \* فَالْحَكْمُ مَا سَمِعْتَهُ مِنْ قَبْلُ  
 لَكِنْ إِذَا بَيْنَ الْقِيَاسَيْنِ حَصَلَ \* لَمْ يَسْقُطْ فَلَيْسَ بِالْحَالِ الْعَمَلُ  
 لَكِنْ إِيَّائِشَاءَ فِيهِ الْمَجْتَهِدُ \* يَكُونُ عَامِلًا إِذَا الْقَلْبُ شَهِدَ  
 أَمَّا عَنِ التَّعَارُضِ التَّخْلُصُ \* فَمِنْ وَجْهِهِ كَانَ فِيهِ الْمُخْلَصُ  
 فَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ لَا مَحَالًا \* لِلْمَجْتَمِعَيْنِ حَيْثُ لَا اعْتِدَالًا  
 أَوْ اخْتِلَافَ الْحَكْمِ إِذَا فِي الْعَاجِلِ \* يَكُونُ ذَا الْحَكْمِ وَذَا فِي الْآتِجِلِ



كَذَاكَ بَعْدَ مَا رَوَى إِذَا تَحْتَمَلُ \* خِلَافَهَا وَالْفُظَّ لَيْسَ يَحْتَمِلُ  
 إِذَنْ يَكُونُ سَاقِطًا بِهِ الْعَمَلُ \* وَإِذَا يَكُونُ قَبْلَ مَا رَوَى حَصَلَ  
 كَذَا إِذَا مَا كَانَ تَارِخُ الْعَمَلِ \* هُنَاكَ مَجْهُولًا فَتَأْتِي خِلَلُ  
 فَان يُعَيِّنُ مِنْهُ بَعْضُ مَا حَتَمَ \* فَانِهِ لَمْ يَمْتَنِعْ بِهِ الْعَمَلُ  
 لَكِنَّمَا امْتَنَاعُهُ عَنِ الْعَمَلِ \* بِهِ يَكُونُ فِيهِ مُوجِبُ الْخِلَالِ  
 وَوَاحِدُ الْحَبِّ إِذَا مَا يَحْتَمِلُ \* خِلَافَهُ فَالطَّعْنُ فِيهِ يَحْصُلُ  
 أَنَّ الْحَدِيثَ ظَاهِرًا لَا يَحْتَمِلُ \* خِفَافَةً إِلَى أَوَّلَيْكَ الْأَوَّلُ  
 وَمِنْ أَثَمَةِ الْحَدِيثِ أَنْ صَدَرَ \* فِي الرَّأْيِ طَعْنٌ مِنْهُمْ لَا يُعْتَبَرُ  
 إِلَّا إِذَا مَفْسَرًا هَذَا اتَّفَقَ \* وَكَوْنُهُ جُرْحًا عَلَيْهِ الْمَتَّفِقُ  
 أَنْ كَانَ مِنْ بَالِ النَّصِيحَةِ اشْتَهَرَ \* لِأَنَّ تَعْصِبَ وَبُغْضَ ذَا صَدَرَ  
 مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الطَّعْنُ بِالتَّدْلِيسِ \* فِي ذَلِكَ لَمْ يَقْبَلْ وَلَا التَّلْبِيسُ  
 كَذَلِكَ الْأَرْسَالُ أَوْ أَنْ يَرْكُضًا \* هِيَ كَوْنُهُ كَالْمَرْحِ لَا تَعْرِضًا  
 أَوْ إِذَا يَكُونُ سَنَّهُ حَدِيثًا \* لَا مَنَعَ مَنْ أَنْ يَرَوِيَ الْحَدِيثَ  
 كَذَاكَ أَنْ لَمْ يَعْتَدِ الرَّوَايَةَ \* أَوْ يَكْثُرَ الْفَقْهُ مَعَ الدَّرَايَةِ

### ﴿فصل﴾

ثُمَّ التَّعَارُضُ الَّذِي بَيْنَ الْجَمْعِ \* يَكُونُ فِيمَا بَيْنَنَا وَلَا حَرَجَ  
 فِي بِنَفْسِ الْأَمْرِ مِنْ مُعَارَضَةٍ \* لَكِنْ لِحُكْمَانَا أَنْ يَكُونَ عَارِضَةً

محرراً أحدثني ولان \* على الذي جرى عليه الشأن  
 فان يصل هذا الكتاب مني \* فافهم وحديث الحديث عني  
 فذلك كالمطاب والرسالة \* يُعَدُّ مثله بهذا الحاله  
 كل يكون واضح المحجة \* اذا يكون ثابتاً بالبحر  
 ورخصه يكون بالاجازة \* بلا استماع ثم ان اجازة  
 منا ولا كتابه اياه \* فذلك ان يعلم بما حواه  
 صحت والا لم تصح ههنا \* وجانب المفظ كذلك بينا  
 عزيمته اى ما الى الاداء \* يكون محفوظاً بلا اشتراء  
 ورخصة اذا الكتاب يعتمد \* فان تذكر الذى له يجزى  
 فذلك حجة بلا كلام \* وحيث لا فلالدى الامام  
 وجانب الاداء والعزيمة \* فيما هنا آراؤه معلومه  
 باللفظ والمعنى بغير ما خلل \* ورخصة اذا بعناه نقل  
 وان يكون محكماً لا يَحْتَمِلُ \* سواء بالمعنى يجوز ان نقل  
 الامن هو الفقيه المجتهد \* لعلمه بكل ما به قصده  
 وما يكون من جوامع الكلام \* او مشكلاً او مجملًا فاعلم  
 اذا اشتراك لم يجز للكل \* النقل بالمعنى بغير فصل  
 اما اذا المروى عنه ينكر \* رواية كذا اذا لا يذکر

يَكُونُ حُجَّةً هُنَا مَطْلُوبَةً \* وَخَالَفَ الْكَرْخَى فِي الْعُقُوبَةِ  
 وَانْ يَكُنْ لِلْعَبْدِ حَقًّا ضَمِنًا \* تَمَحُّضُ الْإِلْزَامِ فَهِيَ وَهْنًا  
 كَسَائِرُ الْأَخْبَارِ فِيهِ يُشْتَرَطُ \* مَا كَانَ شَرْطُهَا عَلَى ذَلِكَ النَّظْمِ  
 وَالشَّرْطُ أَيْضًا هُنَا التَّعَدُّدُ \* كَذَا وَلَا يَهُ وَلَفْظُ أَشْهَدُ  
 وَحَيْثُ لَا إِلْزَامَ فِيهِ فَالْخَبَرُ \* مِنْ وَاحِدٍ لَهُ ثُبُوتٌ مُعْتَبَرُ  
 وَيُشَرِّطُ التَّمْيِيزُ لَا لِمَحَالَةٍ \* وَلَيْسَ شَرْطًا هُنَا الْعَدَالَةُ  
 وَانْ بَوَاحِدٍ دُونَ وَجْهِهِ مُلْزَمًا \* فَوَاحِدُ الْاِثْنَيْنِ قَدْ تَحْتَمَّا  
 تَعَدُّدُ هُنَا أَوَّالُ الْعَدَالَةِ \* عِنْدَ الْأَمَامِ الْخَبَرُ لَا لِمَحَالَةٍ  
 وَرَابِعُ الْأَقْسَامِ فِي نَفْسِ الْخَبَرِ \* ذَا أَرْبَعٍ أَقْسَامُهُ عِنْدَ النَّظَرِ  
 قَسَمٌ مُحِيطٌ عَلَّمْنَا بِصِدْقِهِ \* كَمَا حَكَى نَبِينَا بِنُطْقِهِ  
 وَمَا حِيطَ عَلَّمْنَا بِكَذِبِهِ \* كَمَا ادَّعَى فِرْعَوْنُ شَأْنَ رَبِّهِ  
 وَمَا عَلَى السَّوَاءِ أَى لِلصِّدْقِ \* وَالْكَذِبِ كَالْأَخْبَارِ مِنْ ذِي النِّقَاطِ  
 وَمَا يَكُونُ رَاجِحًا فِي ذَا النَّظْمِ \* كَالْعَدْلِ إِذْ يَحْوِي شُرُوطًا تُشْتَرَطُ  
 ثُمَّ لَذَا النُّوعِ هُنَا جَوَانِبُ \* ثَلَاثَةٌ فَلِلْإِسْمَاعِ جَانِبُ  
 فَانْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِ الْإِسْتِمَاعِ \* فَذَا عَزِيمَةٌ بِالْإِزْعَاعِ  
 بَانَ تَلَوُّهُ عَلَى الْمُحَدِّثِ \* كَذَا عَلِيلٌ أَنْ تَلَا فِدْثَ  
 كَذَا الْبَيْتُ بِالْكَتَابِ إِنْ كَتَبَ \* إِذَا يَكُونُ ذَا عَلَى رَسْمِ الْكُتُبِ



بُيُوتُهُ مَعَ اعْتِدَالِ الْعَقْلِ \* فَلَا يَكُونُ حُجَّةً بِالْإِقْل  
 وَالرَّابِعُ الْإِسْلَامُ أَنْ يُصَدِّقًا \* وَأَنْ يُقَرِّبَ شَيْئًا مَقْدَحَةً قَامًا  
 بِاللَّهِ وَالْعَصَفَاتِ وَالْإِسْمَاءِ \* وَيَقْبَلُ الشَّرْعَ بِلَا مَمْتَرٍ  
 وَشَرْطُهُ بِيَانُهُ أَجْمَالًا \* فَيُكْتَفَى بِذَلِكَ لِمَحَالَا  
 فَكَافِرٌ كَفَاسِقِي لَا يُقْبَلُ \* كَذَلِكَ الصَّبِيُّ وَالْمُغْفَلُ  
 كَذَلِكَ الْمَعْنُوهُ ثُمَّ الثَّانِي \* فِي الْإِنْقِطَاعِ تَحْتَ ذَاتِ نَوَعَانٍ  
 فَظَاهِرٌ وَأَنَّ هَذَا الْمَرْسَلُ \* أَيْ لَيْسَ ذَا وَسَائِطٍ أَذْ يُنْقَلُ  
 فَذَلِكَ بِأَجْمَاعِ حَقَائِقَ يُقْبَلُ \* فَذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ حَقَائِقَ يُقْبَلُ  
 كَالْحَكِيمِ فِي ثَانِي الْقُرُونِ عِنْدَنَا \* وَثَالِثِ الْقُرُونِ فِيْمَا بَيْنَنَا  
 أَمَّا الَّذِي مِنْ دُونِهِمْ فَيُنْقَلُ \* فِيهِ خِلَافُهُمْ وَأَمَّا الْمَرْسَلُ  
 مِنْ وَجْهِهِ إِنْ بَسَّاهُ أَسْنَدًا \* فَذَلِكَ عِنْدَ الْكَثِيرِينَ سُدَّ دَا  
 وَبَاطِنُ فَإِنْ لَفَّوَتْ الشَّرْطُ \* فَذَلِكَ عَلَى مَقْدَمِ مَضَى بِالضَّبْطِ  
 وَأَنْ يُعْرَضَ عَلَيْهِ عَلَى الْأَصُولِ \* أَذْ بَانَ ذَا مُخَالَفِ الْمُنْقُولِ  
 فِي الذِّكْرِ أَوْ فِي السَّنَةِ الْمَعْرُوفَةِ \* أَوْ قِصَّةِ مَشْهُورَةٍ وَمَوْصُوفَةٍ  
 كَذَا إِذَا مَا أُعْرِضَ الصَّدْرُ الْأَوَّلُ \* عَنْهُ فَذَلِكَ الْمَرْدُودُ مَابِهِ عَمَلُ  
 وَالثَّلَاثُ الَّذِي يَمُورُ بِالْخَبَرِ \* أَعْنَى مَحَلِّهِ الَّذِي لَهُ صَدْرُ  
 فَكَانَ حُجَّةً لَهُ عِنْدَ النَّظَرِ \* وَأَنْ يَكُنْ لِلَّهِ حَقًّا فَالْخَبَرُ



فان يكن ممن رَوَى عنه السلف \* أو الذي يكون فيه يختلف  
 كذا عن الطعن به ان يسكتوا \* فذلك كالمعروف حَقًّا يثبت  
 وحيث لم يظهر هُنا من السلف \* شئ سوى الرد وليس يختلف  
 مستنكرًا يكون ليس يُقبَل \* وما به أصلاً يكون به مَلْ  
 وحيث لم يردوا من السلف \* كذلك لم يُقبَل وليس يختلف  
 فلا يكون واجِبًا به المَلْ \* بلَى يكون جائزًا لا خَلْ  
 وان للراوى شروطًا ثَلَاثَةً \* بها يكون حجة عنه الخـ بَر  
 وان منها العلم بقل نور تبصر \* به العلوم النفس اذ تستبصر  
 هذا اذا ما كمالًا يكون \* لا كالصبي مثله المجنون  
 والضبط حده هُنا ان يسمعا \* سماع شخصٍ للكلام قدوعاً  
 يفهم معناه الذي أريدًا \* وحفظه به بذله المجهوداً  
 مصابراً مُحَافِظًا الحدودِ \* الى أداء ذلك المقصود  
 ومن شروطه هُنا العَدَالَةُ \* بأن يكون بالغًا كماله  
 وراجحًا في عقليه والدين \* على الهوى لا اخذ باليقين  
 وان يكن مرتكبًا كبيره \* أو ان أصرَّدا على صغيره  
 اذن يكون ساقط العَدَالَةُ \* اذ شرطه الكمال لا محاله  
 دون الذي يكون فيه قاصراً \* كما بالاسلام يكون ظاهرًا

وَأَنَّ ذَاكَ يَوْحِبُ أَطْمَئِنَّا \* لِكَيْ لَا يَبْلُغَ الْإِقْنَانَا  
وَدُونَهُ مَاصٍ وَرْدَةٌ وَمَعْنَى \* ذَوْشُ بَهْمَةٍ وَانْهَ لَدَتْنِي  
وَهُوَ الَّذِي رَاوَيْهِ كَانَ وَاحِدًا \* أَوْ كَانَ اثْنَيْنِ هَذَا أَوْصَاءُ عِدَا  
فَإِنْ فِيهِ لَا اعْتِبَارَ لِلْعَدَدِ \* إِذَا كَانَ أَدْنَى رَتَبَةٍ فِي ذَا الصَّدَدِ  
مِمَّا مَضَى وَذَلِكَ يَوْحِبُ الْعَمَلُ \* لَكِنْ بِهِ عِلْمُ الْيَقِينِ مَا حَصَلَ  
وَذَلِكَ الْإِيجَابُ بِالْكِتَابِ \* وَالسُّنَّةِ الْحَسَنِيَّةِ بِإِلَازِمَاتِهَا  
كَذَلِكَ الْأَجْمَاعُ وَالْمَعْقُولُ \* وَقِيلَ لَا إِيْجَابَ وَالِدَيْهِ  
أَنْ لَمْ يَكُنْ بِدُونِ عِلْمِ الْعَمَلِ \* وَحَيْثُ لَا عِلْمَ فَذَا أَنَّى حَصَلَ  
وَالرَّأْيُ أَنْ بِالْفَقْهِ وَاجْتِهَادِ \* كَالْخُلَفَاءِ السَّادَةِ الْأَجْبَادِ  
يَكُونُ مَعْرُوفًا أَوْ الْعِبَادَةِ \* فَمِنْ الْحَدِيثِ كَانَ قَائِلَهُ  
فُجِّئَتْ بِهِ الْقِيَاسُ يُتْرَكُ \* وَمَا لَكَ خِلَافَ هَذَا يَسْلُكُ  
وَوَصَفُهُ أَنْ كَانَ بِالْعَدَالَةِ \* لَا الْفَقْهَ فَالْحَدِيثُ فِي ذِي الْحَالَةِ  
أَنْ وَافَقَ الْقِيَاسَ فَهُوَ يُعْمَلُ \* بِهِ وَالْأَفْهَمُ وَلَيْسَ يَهْمَلُ  
الْأَضْرُورَةُ كَيْتَبَلِ مَا رَوَى \* أَبُو هُرَيْرَةَ الْحَدِيثَ أَذْهَوَى  
ضَمَانُ صَاعِ التَّمْرِ مَوْضِعَ اللَّابِنِ \* فَتَعْمَلُ الْقِيَاسَ فِي هَذَا إِذَنْ  
وَذَلِكَ أَنْ يُجْهَلَ وَلَيْسَ يُوصَفُ \* بِمَنْحِ أَوْ ذِمٍّ وَلَيْسَ يُعْرَفُ  
عَنْهُ سِوَى حَدِيثِ أَثْنَيْنِ \* وَكَانَ لَمْ يُوصَفْ هُنَا بِثَنَيْنِ

كما يقال حجة الاسلام \* كذاز كاة ألفظ - ر في الكلام

### باب أقسام السنن

وممن الأقسام قد تحرّرا \* في السنة الغراء قد تقررا  
 لكن هذا الباب في هذا السنن \* لذ كرم اخصت به تلك السنن  
 وأربع أقسامه - فالأول \* وانه من بينها المفضل  
 كيفية اتصال ما بنا اتصال \* من الرسول اذ لنا منه حصل  
 وكما لا كان كذى التواتر \* رواته قوم ذو وتكاثر  
 اليهم تواطؤا وهذا نسب \* فليس ههنا توهم الكذب  
 والشرط ان يدوم هذا الحد \* فالأصل ههنا يمتد  
 فالخبرون كثرة على غلط \* في الجانبين ههنا مع الوسط  
 كمثل نقل الذكر والصلاة \* والقدر للركعات والزكاة  
 وان ذلكم - وجب الايقان \* علما ضروريا كما العيان  
 ودونه ما كان يعبر به \* بالصورة الشبهة فهي فيه  
 وانه المشهور في التعدد \* وهو الذي أصلا من الاتحاد  
 يكون ثم بعد ذلك اشهر \* جيلا جديلا منهم قد انتشر  
 فذا اليهم تواطؤا ونسب \* حتى انتفى ايضا توهم الكذب  
 \* وهؤلاء القوم قرن ثاني \* ومن يكون بعد في الزمان

﴿فصل في الامر والنهي﴾

الامر بالنهي من — ن الاقسام \* له كذلك انتهى في الكلام  
 مطلوبه المشروع من احكام \* وذو بأس على الاحكام  
 مشروعة مثل حدود العالم \* والوقت والمالك لمال قائم  
 ومثله أيام شهر الصوم \* والرأس اذ يمسونه في القوم  
 والبيت والارض بخارج نبت \* تحقيقا او نكديرا اذ به تمت  
 وكالصلاة والذي تعلقا \* بقاء مدة دور به اذ حقا  
 فتلك اسباب الية ينسب \* احكامها فالكل منها يوجب  
 وتلك كالايمان والصلاة \* والصوم والحج وكذا كاة  
 ومثلها ايضا زكاة الفطر \* كذلك الخراج مثل العشر  
 \* وكل المعاملات والطهارة \* والكل واضح من العبارة  
 وما يكون للحقوبة السبب \* فانه اليه فيها ينسب  
 كالقتل او كسرقة كالزنا \* فانها الاسباب كانت ههنا  
 وموجب التكفير امر يجرى \* بين اباحية وبين حظر  
 كالقتل مخطئا كذا ان افطرا \* نعم دافه هو لذلك كفرا  
 وحيثما لم يمتد الى الشئ انتسب \* فذلك الشئ بقينه السبب  
 فالاصل في الاضافة التسبب \* وما الى الشرط مجازا يجب



ومن مال الغير كرها يُتَلَفُ \* أو من يخاف الهلك أن يخوف  
 فذلك بالمعروف ليس يأمر \* كرها كذا لمنه كره لا ينكر  
 أو أنه يجبى على الاحرام \* كأكل مال غيره الحرام  
 في حال الاضطراب والعزيمه \* أولى وتلك رتبة عظيمة  
 وإن ذاك حكمه فإن صابروا \* يكن شهيداً مثل ما أتى الخبر  
 والثان ما استبيح حيثما السبب \* باق وإن حكمه أيضاً واجب  
 لكن تراخي فهو - وكلا فطار \* في حق من يكون في الاسفار  
 والحكم أن الاخذ بالعزيمة \* أولى فتلك رتبة عظيمة  
 فالصوم خير عندنا من الارباب \* إذ كان بالكمال ذلك السبب  
 لكن ما في الرخصة التردد \* إذ كان معناها يميناً يوجد  
 في تلك من وجهه بلى أن يضعف \* فقطرته أولى بالاقوقف  
 \* أما تم نوعي المجاز \* وذلك في المجاز كالممتاز  
 فهو الذي عن العباد قد وضع \* كالأصر والأغلال فهو ما شرع  
 في حقنا فخصنه يسمى \* على المجاز كان ذلك جزماً  
 والرابع الذي هو المرفوع \* عما وذا في الجملة المشروع  
 وذلك كالاتمام في الاسفار \* وحرمة الخمر لدى اضطراب  
 وغسل رجل لا بس الخف \* فالكل ساقط بغير خلف

ونوعها الثاني زوائد السنن \* يا تترك لم يسيء وفعلمها حسن  
كسيرة النبي في القعود \* والاكل والتطوير في السجود  
والنفيل ما يفعله يثاب \* ولم يكن في تركه عقاب  
فان يجاوز ركعتين في السفر \* فانه نفل هذيان غير  
والشافعي قال في الذي شرع \* في النفل انه بوضعه وقع  
فواجب بقاء كذا الكا \* من غير تغيير لما ههنا الكا  
لكن لدينا بالشروع يوجب \* حفظا له والحفظ شرعا يطلب  
ولا سبيل ههنا اليه \* الا يجعل ما بقي عليه  
كالنذر اذا تسمية لله \* يصير فالفعل بلا اشتباه  
اقوى وان النذر حيث يوجب \* صيانة له بدفعه ليطالب  
اذن بقاء الفـ عمل كان اولى \* صيانة له بدفعه ذا الفـ عللا  
ورخصه وهي بالاسـ قراء \* نعد اربعا بلا اـ تراء  
نوعان من هـ ذي من الحقيقة \* والفرد من هـ ذي الطريقة  
احـ ق من ذا الفرد والنوعان \* من المجاز الفرد في ذا الشان  
اتم من ذا الفـ رد ثم الاول \* اعني الذي هو الاحق الاكمل  
هو الذي استبيح والمحـ رم \* والحكم قائمان فهو ويجرم  
كمكره شرعا بـ ول الكفر \* او وقت شهر صومه بالفطر

ثم على نوعين كان ماضِرع \* عزيمته وأنه اسم قد وضع  
 لما هو الأصل وما تعلقا \* بعارض أصلا كما قد حُقِّقنا  
 وأربع أنواعها في الشرع \* فريضة وتلك ما بالقطع  
 دليها ولا يكون فيه \* من شبهة هناك تعتريه  
 بلا زيادة ولا نقصان \* وتلك كالإيمان والاركان  
 وحكمها اعتقادها مع العمل \* والكفر من جُودها قطعاً حصل  
 والفسق أن تترك بغير عذر \* وواجب مثل زكاة الفطر  
 ما كان بالدليل لكن فيه \* تكون شبهة فتعتريه  
 وحكمه اللزوم أيضا في العمل \* لا العلم فالجود فيه ان حصل  
 لا كفر والفسق بلا خلاف \* بتركه ان كان باستخفاف  
 بخبر الواحد ههنا ولا \* يكون فاسقا اذا تأولا  
 والسنة الطريقة السنية \* مسلوكة في ديننا مرضية  
 وانها من العباد تطلب \* وما هي الفرض وما لا يوجب  
 وتلك ان تطلق بالارتباب \* لسنة النبي والاصحاب  
 والشافعي قال حيث تطلق \* فسنة النبي ذا الحق  
 وانها نوعان سنة الهدي \* بتركها العتاب قد تأكدا  
 وتلك كالاذان والاقامة \* جماعة في تركها الملامة

لَكُنْ لَدَيْنَا الْأَمْرُ مُقْتَضَاهُ \* كَرَاهَةً فِي الضَّادِ لِأَسْوَاهُ  
 وَالنَّهْيُ كَوْنُ ضِدِّهِ فِي الْمَعْنَى \* كَمَثَلِ شَيْءٍ بِالْوَجُوبِ سُنَّاهُ  
 وَهَذَا تَحْرِيمُ هَذَا الضِّدِّ \* أَنْ لَمْ يَكُنْ مُلَاحِظًا بِالْفَصْدِ  
 بِالْأَمْرِ فَهُوَ لَا يَكُونُ يُعْتَبَرُ \* الِاتِّفَاقُ لِلْمَرَامِ الْمَعْتَبَرُ  
 خَبِيثٌ لَا تَقْـوِيتَ لِلْمَرَامِ \* يَكُونُ مَكْرُوهًا بِأَلَا كَلَامُ  
 كَلَامٍ بِالْقِيَامِ أَذِلُّنْ يَقْصِدَا \* بِالْأَمْرِ فِيهِ النَّهْيُ عَنْ أَنْ يَقْعُدَا  
 وَأَنْ يَقُمْ مِنْ بَعْدِ مَا كَانَ قَعْدًا \* يَصَحُّ فَعْلُهُ أَذِنُ خِافَسَدُ  
 فَلَمْ يَقُوتْ ذَا الْقَعْدِ عَوْدُ أَمْرِهِ \* لَكِنَّمَا الْقَعْدُ شَرٌّ عَايُنُ كَرِهَ  
 وَالنَّهْيُ عَنْ لِبْسِ الْخَيْطِ أَذْوَرَدُ \* فِي حَقِّ مُحْرِمٍ عَلَى هَذَا الصَّدَدِ  
 فَلَبِسَ الْإِزَارَ وَالرِّدَاءَ \* يَكُونُ سُنَّةً وَلَا أَمْرًا تَرَاءَ  
 مِنْ أَجْلِ ذَا يَعْقُوبُ قَالَ مَنْ سَجَدَ \* عَلَى مُجَسِّسِ الْمَكَانِ مَا فَسَدَ  
 لِأَنْ ذَابَنِيهِ لَنْ يَقْصِدَا \* وَأَمَّا أَمُورُهُ أَنْ يَسْجُدَا  
 عَلَى مَكَانٍ طَاهِرٍ فَانْ يَعْصِدُ \* عَلَيْهِ فَا لَمْ أَمُورُ فِيهِ مَا فُقِدَ  
 فَجَازَ لَكِنْ هُنَا قَالَا \* بَأَنَّهُ يَكُونُ لَا مُحْتَالَا  
 كَمَا مِلَّ نَجَاسَةً وَيُقْتَرَضُ \* تَطْهِيرُهُ دَوْمًا فَنَاتِ الْمَقْتَرَضُ  
 بِضِدِّهِ فَكَانَ كَالصِّيَامِ \* إِذَا كَانَ مَسَاكًا عَلَى الدَّوَامِ

﴿ فصل المشروعات على نوعين ﴾



فذى الى الاتمام كانت تفتقر \* فبابها ذات التمام نعت بر  
 وما بنفسه يكون ممّا \* فلا اشتراك فيه كان جرماً  
 الابعاء اليه كان يفتقر \* وقدراً الافتقار فيه يقتصر  
 ان ذوالعموم مخرج الجزاء \* يكون خارجاً بلا امتراء  
 أو الجواب وهو ما استقلا \* بنفسه أو كان مستقلاً  
 ولم يزد عليه فهو بالسبب \* يكون محتملاً للذنوب لا ريب  
 لان عاينه زاد فابتداء \* يكون ههنا ولا امتراء  
 ولم تكن تلغي هذا الزيادة \* خلاف ما البعض هنا أفاده  
 وقيل ان للمدح كان النظم \* فلا عموم مثله ذلك الذم  
 واذا الى جماعه يضاف \* جمع فهو ههناهم خلاف  
 فعند بعض أهل ذى الصناعات \* ذاك حكمة حقيقة الجماعه  
 في حق كل واحد لا عندنا \* بل يقتضى هذا اقتضاء بنيان  
 تقابل الاتحاد بالاحاد \* فاذل وجتبه في المبالاد  
 يقول ان طفلين لي ولدتما \* منى اذن ولا ريباً بنتاً  
 تبين كل اذبحى بالولد \* لا غيره مما يزيد في العدد  
 والامر بالمأمور انتهى مطلقاً \* عن ضده لدى الكثير حقيقة  
 وانتهى عن شئ يكون أمراً \* بضده لا بالجميع طراً

ان كان ممكناً — ذين العمل \* وان بحكم واحد كل حصل  
 فالجمل ثابت على اليقين \* كالصوم في كفارة اليمين  
 فالحكم للضدين ليس يقبل \* لذا على التقييد نصاً بحمل  
 وفي زكاة الفطر رجاء في السبب \* نصان فالجمع بذلك قد وجب  
 وذلك من تعدد الاسباب \* والقول ان القيد في ذا الباب  
 كالشرط ليس عندنا مسلماً \* وهب كذا يكون ان نسلماً  
 ايجابه النفس في وهب يقال \* فانما يصح الاسـتـدلال  
 به على سواه لو تمثلاً \* وما كذا هنا فلا تمثلاً  
 والقتل شرعاً اعظم الجائر \* فالفرق ثم مثل صحيح ظاهر  
 والسوم في الزكاة والعدالة \* لم يوجباً نفياً هنا بحاله  
 بل مبطل الزكاة في العوامل \* مشهور سنة كما الحوامل  
 فناسخ الاطلاق ذا كالأمر \* في قوله يمينوا في الذكر  
 في شان فاسق اذا ما أخبراً \* فناسخ الاطلاق ذاته رراً  
 قيل القرآن في الكلام يوجب \* نظيره في الحكم فهو أنسب  
 فاعلى الصبي من زكاة \* لاجل الاقتران بالصلاة  
 بخـملة تكون بالتمام \* كمثل ذات النقص في الكلام  
 وعندنا باعطف لا اشتراكاً \* لكن بذات النقص كان ذا كاً

فباطلٌ ان عاقِبَ الطَّالِقَا \* بالملكِ اوانِ علقِ العتاقا  
وجازِ قبل الحنث ان يكفراً \* بالمالِ عندمِ لتقَررا  
وعندنا الذي بشرطِ علقا \* كان ملكُ العبدِ كان مُعتقاً  
لم ينعقدْ حتى يُقالَ ذامبب \* فبابه اُصلاً هُنْثَى وَجَبْ  
فانما الايجابُ مامن اهلِهِ \* يكونُ صادراً وفي محله  
واشروطُ بينه هُنْكَ حَالاً \* وبين ذَا المحلِّ للاحْلالِ  
فلم يَضَفْ اُصلاً هُنْا الى المحلِّ \* ولا انْعَقَدَا اذ اُلبِه ما وُضِعْ  
والشافعيُّ قال ان المطلقا \* على مُقَيِّدٍ وان تحقَّقا  
في حادثين لا اِرتياب يُجْمَلُ \* وقيدُنا اُيضاً لذلِكَ يُجْعَلُ  
فيما سِوى كفارةٍ لِقَتْلِ \* مجانسٍ لها غيرُ فُضِّلِ  
وقيدُها الايمانُ وصفُ زائدُ \* كان شرطِ حيثُ الحَكَمُ ثُمَّ واخِذْ  
فيمينُفي المنصوصُ حيثما عِدِمُ \* كذلِكَ في نظيره كما عِلِمُ  
فالجنسُ واحدٌ بلا اِرتيابِ \* فالْحَكَمُ واحدٌ بهِ ذَا البابِ  
ثم الطعامُ في اليمينِ ثابتُ \* لا القتلُ اذ كان هُنْا تَقَاوُتُ  
اذا كان في اليمينِ باسمِ العِلْمِ \* ولبسُ مُوجباً يكونُ للعدَمِ  
اذ لبسَ موجباً سِوى الوجودِ \* ولم يكن قِيَمَةً دامن القِيودِ  
وعندنا لاجل ان تحقَّقا \* في حادثٍ اَوْ حادثينِ مُطْلَقاً

هُنَاكَ فِي التَّحْرِيمِ لِلْأَمَّةِ \* وَذَائِنِ الْمَسَائِلِ الْمُهْمَّةِ

﴿فصل في التنصيص على الشيء باسمه العلم﴾

والشيء اذ ينص باسمه العلم \* فالبعض بالتخصيص فيه قد جزم  
 فـذائق الماء من الماء فهم \* جـع من الانصار منه ماء لم  
 من انه لا غسل في الاكسال \* اذ لم يكن ماء بذاك الحال  
 وعندنا ما ان يكن مع العدد \* أولا فلا تخصيص في هذا الصدد  
 والنص لم يشمله كيف يوجب \* نفياً أو اثباتاً فلا يستوجب  
 وحرف الاسـ تغراق لافحالة \* دليلهم لاهـ هذه الدلالة  
 وممكن هذا الامر بما تعلّقاً \* بـا لماء اذ عن شهوة تدققاً  
 فالماء للعيان لا محالة \* طـ وراوطـ وراثبات دلالة  
 والحكم ان يصف الى المسمى \* وكان موصـ وفاهناك جرماً  
 بذى الخصوص مثله ان علّقاً \* بالشرط نفى الحكم فيه حقيقة  
 فيما ية قول الشافعي ان عدم \* ذا الوصف أو ذا الشرط فهو ينعدم  
 فلم يجوز عنـد طول الحرة \* نه كاحه مـ لو كة للقدرة  
 ولم تجز ذات الكتاب ان أمه \* لفوت مانص الكتاب أفهمه  
 فالوصف كالشرط لديه يعتبر \* كـ ذلك للتعليل في بالشرط أثر  
 في حق منع الحكم حتى ما وجب \* ولم يؤثر قط في منـع السبب



وَبَاقُ دَلَالَةٍ كَالثَّابِتِ \* اِشَارَةٌ فَلَيْسَ مِنْ تَفَاوُتٍ  
لَا كَرَدَى التَّعَارُضِ الْمَقْدَمِ \* اِشَارَةُ النَّصِّ بِذَلِكَ يُحْكَمُ  
فَتَثْبُتُ الْحُجَّةُ دُونَ الدَّلَالَةِ \* كَذَلِكَ التَّفَكُّيرُ لَا مَحَالَهُ  
وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ بِالْقِيَاسِ \* وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ بِأَلَا التَّبَاسِ  
وَلَيْسَ لَهَا مَوْجُودٌ فِي الدَّلَالَةِ \* وَجَدَهُ فَلَمْ يُخَصَّ ذِي مَحَالَةٍ  
ثُمَّ اقْتِضَاءُ النَّصِّ مَا بِهِ حَصَلَ \* وَلَيْسَ فِي حَصْرِ وَلَهُ عَمَلٌ  
الْإِبْشَرُ لَزِمَ تَقْدِيمًا \* وَالنَّصُّ مُقْتَضٍ لَهُ تَحْتَمُّا  
لِحُجَّةِ الْمَعْنَى الَّتِي تَنَاوَلَا \* فَصَارَ ذَا بِمَقْتَضَا حَاصِلَا  
فَذَا إِلَى النَّصِّ هَذَاكَ انْتَسَبَ \* لَكِنَّ ذَاكَ الْمُقْتَضَى لَهُ طَلَبُ  
وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا حُذِفَ \* أَنَّ الْكَلَامَ أَنْ يَدَّ لَا يَحْتَمِلُ  
كَعَبْدِكَ اعْتَقَ يَأْتِي بِأَلْفٍ \* عَنِ قَبِيضَتِي بِغَيْرِ خُلْفٍ  
مَلَكًا وَلَمْ يَذْكُرْ وَكَالدَّلَالَةِ \* اثْبَاتُهُ يَكُونُ لَا مَحَالَهُ  
إِلَّا لَدَى تَعَارُضٍ فَالْثَّابِتُ \* بِهَا أَحَدٌ فِي أَذِلَّةِ تَفَاوُتٍ  
وَلَا عَمُومَ عَنْهُ دَنَا لِمَقْتَضَى \* فَقَوْلُ مَنْ عَنِ الطَّعَامِ أَعْرَضَا  
إِذَا أُكِّلَتْ فَالْقَبِيضُ مُعْتَقٌ \* فِي النُّوعِ دُونَ النَّوعِ لَا يَصْدُقُ  
وَمِثْلُهُ طَائِفَةٌ أَوْ طَائِفَةٌ \* إِذَا نَوَى الثَّمَلَ لَا يَحْتَقِقُ  
خِلَافَ أَنْتِ بَاشْنُ وَطَائِفَةٍ \* يَا هُنْدُ نَفْسُكِ عَلَى تَفَرُّقٍ

وقوله **كَلَامُهُ الطَّلَاقُ** \* **فَإِذَا مِنْ الْمَجَازِ فِي الْإِطْلَاقِ**  
 من أجل ذلك بائناً تكون \* **الاباعة تَدِي فَلَا تَبِينُ**  
 واستبرق في الفرج وأنت واحدة \* **فَهَذَا رَجْعِيَّةٌ لَا زَائِدَةٌ**  
 ثم الصريح الأصل في الكلام \* **لَا تِلْكَ لِلتَّصَوُّرِ فِي الْإِفْهَامِ**  
 وإن ما بالمشبهات يذراً \* **عَنِ التَّفَاوُتِ الْجَلِيِّ يَنْبَأُ**  
 وأذن ظاهر الكلام يعمله \* **مِمَّا لَهُ سَوْقُ الْكَلَامِ يَحْصُلُ**  
 فذلك الاستدلال بالعبارة \* **عِبَارَةُ النَّصِّ وَبِالْإِشَارَةِ**  
 أن يستدل فهو لا شك العمل \* **بِمَا يَنْفَسِ النِّظْمُ أَيْضًا قَدْ حَصَلَ**  
 ولم يكن سبق له الكلام \* **مِثَالُهُ لِيُظْهِرَ الْمُرَامُ**  
 في قول ربنا على المولى دله \* **فِي الضَّمَنِ مَا لَمْ يَذْكُرْ الْحَكِيمُ فَصَلَهُ**  
 فالسوق في الانعاق في العبارة \* **وَأَنْ فِيمَا هُنَا إِشَارَةُ**  
 لأن بالآباء يختص النسب \* **وَالْحُكْمُ فِيهِمَا سَوَاءٌ قَدْ وَجِبَ**  
 لكنهما أحق ذين الأول \* **إِذَا تَعَارَضَا فِذَا الْمَعْمُولُ**  
 ويثبت العموم للإشارة \* **كَثِيرٌ مِمَّا يَكُونُ لِلْعِبَارَةِ**  
 أما الذي يكون بالدلالة \* **دَلَالَةُ النَّصِّ فَلَا مَحَالَهُ**  
 بما يعنى النص كان وضعها \* **ثَبُوتُهُ وَلَا اجْتِهَادَ قَطْعًا**  
 كحرمة الضرب فتملك تعلم \* **بِالنَّهْيِ عَنْ أُفٍّ كَذَا مَا يُؤْلَمُ**

وحيثُ مُثْلُ أَيْنَ لَامَكَانٍ \* فلم يقع أيضاً هذا الشأن  
 بحيثُ شئتُ أوبائن ان ذَكَرُ \* مالم تشأ وفي المشيئة افتصر  
 أيضاً على مجلسها ومآتي \* كذا ولا اذا اذا بها أتي  
 والجمع ان علامة الذُّ كُورٍ \* به فعندنا على المشهور  
 على الذ كور والانا يُطْلَقُ \* عند اختلاطهم وليس يصدق  
 اذا انفردن ثم حيث يخصُّ \* علامة الاناث فيه يسمُّ  
 صنف الاناث لا السوى فان يقلَّ \* على بني آمنوني يارجو  
 اذ اله البنات والبنات ونا \* يشملهما الامن وامنونا  
 على بناتنا فليس شاملاً \* ذ كورهم واذ يكون قائل  
 على بني ذوالبنات لا الذ كُر \* فإلهن الامن في الذي ذكر  
 ثم الصريح ما مراده ظهر \* بكثرة استعماله حيث اشتهر  
 مجازاً أو حقيقة كعَرٍ \* وطالقي والا كل من ذا البر  
 والحكم ان الحكم قد تعلَّقَا \* بنفس لفظيه كان تحقَّقَا  
 بالذات دون اللفظ حتى استعني \* عن انه ينوي بذلك المعنى  
 ثم الكناية الذي قد استتر \* معناه واستعماله فما ظهر  
 بدون ما قرينة تبين \* مجازاً أو حقيقة به يكون  
 مثل الضمير لا وجوب للعمل \* الابنيت به لدفع المحتمل

بأنها للشرط والجـ زاء \* تأتي والوقت على السواء  
فـ ذى كان اذا بها يجازى \* وليس ذاك عندهم مجازاً  
وانها لديها ما وقته \* كما تقول فرقه البصريه  
لكنها بها كثر يشرط \* ووقتها مثل متى لا يسقط  
فـ ل ان لديه لم يفرق \* اذا أنا للعريس لم أطلق  
فطال لي لكن لديها ما ثبت \* وقوعه مثل متى كما ثبت  
ولو دخلت داره فعنه ما \* يروى كان فيهم ما أفهم  
وكيف للسـ وال عن أحـ وال \* حيث لا امـ كان للسـ وال  
فانها للحال محضاً مجـ ل \* حيث لم يمكن فكيف تبطل  
فانت حر كيف شئت يفتى \* وفي الطلاق طلقه ذى تطلق  
والفضل في الوصف كذا في القدر \* مـ مـ وض لها اذا لم تجـ ر  
للـ زوج نية وحتماً نوى \* فان توافقه فذاك لا السـ مـ  
وان تخالفا فتلك واحد \* رجعيه وماعليها زائده  
لكن لديها ما الذي لا يقبل \* اشارة على السواء يجـ ل  
في الاصل والحال فان تعلقا \* هـ ذايكون أصـ له معلقا  
وانكم اسم لمهم العـ دذ \* فلا طلاق ان يقبل في ذا الصدد  
ياهنـ ذانت طالق كم شئت \* فلم يكن مالم تشأ في الوقت



فِيمَا إِذَا لَا يَخِرُّ النَّهَارُ \* يَنْوِي فَكُلُّ كَانَ إِذَا اعْتَمَرَ  
وَأَنْ بَصْرَهُ إِلَى الْمَسْكَانِ \* كَطَالِقٍ فِي هَذِهِ الْعِمْرَانِ  
لِلْحَالِ كَانَ مَاذَا أَنْ يُخْمِرَا \* فَعَلَّا فَكَالْشَرْطِ هُنَا تَفَرَّرَا  
وَأَنْ مَعَ مَدْلُومًا الْمَقَارَنَةُ \* وَقَبْلُ لِلتَّقْدِيمِ كَانَتْ كَائِنُهُ  
وَبَعْدُ تَأْخِيرُ فِي الطَّلَاقِ \* ضِدُّكُمْ قَبْلُ بِالِاطِّلاقِ  
كُلُّ إِذَا مَا بِالضَّمِّ تَتَّصِلُ \* وَصَفًا لِمَا يَكُونُ بَعْدَهُ جُعِلَ  
وَحَيْثُ لَا اتِّصَالَ فَهُوَ وَوَصْفُ \* لِمَا يَكُونُ قَبْلُ لَيْسَ خُافُ  
وَعِنْدَ الْحُضُورِ نَحْوَ عِنْدِي \* فَالْفِعْلُ لِلْإِدَاعِ مِنْهُ يُبْدَى  
فَالْفِعْلُ هُنَا هُوَ الْمَفْهُومُ \* مِنْهُ الْحُضُورُ فِيهِ لَا الْاِزْمُ  
وَالْفِعْلُ غَيْرُ يَوْصَفُ الْمُنْكَرُ \* بِهِ وَالْإِسْمُ ثَنَاءُ فِيهِ يَكْتُمُ  
كَقَوْلِهِ لَهُ عَلَى دَرَاهِمُ \* إِذَا قَالَ غَيْرُ دَائِقٍ فَيَلْزَمُ  
تَمَامُهُ فِي الرَّفْعِ لَا امْتِرَاءُ \* وَكَانَ فِي النَّصْبِ هُنَا اسْمُ ثَنَاءُ  
يَنْقُصُ دَائِقٍ وَمِثْلُهُ سَوَى \* فَكَمْ كَمْ غَيْرُ اسْمِ تَوَى  
مِنْهَا حُرُوفُ الشَّرْطِ تَمُ الْأَصْلُ \* إِنْ إِذَا عَلَى سِوَاهُ لَا تَدُلُّ  
وَأَنْ عَلَى مَعْدُومٍ أَمْرٍ ذِي خَطَرٍ \* دَخُولًا مِنْ أَجْلِ إِذَا إِذَا ذَكَرُ  
إِنْ لَمْ يُطْلَقْ لِكَانٍ فَانْتَ طَالِقُ \* بِمَوْتِهِ أَوْ مَوْنِهَا تَفَارِقُ  
مِنْهَا إِذَا قَالُوا أَهْلُ الْكُوفَةِ \* وَانْ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ

الصَّاقُ آلَةُ بَذَا الْمُحَلِّ \* لَا كَوْنَهُ مُسْتَوْعِمًا لِلْحَلِّ  
 أَمَا عَلَى فَنَلِكُ لِلْإِزَامِ \* فَانْ يَقُولُ عَلَى بِالنَّامِ  
 أَلْفُ فَذَا لِلدِّينِ لَا اذِ يُوصَلُ \* وَدِيْعَةٌ لِكُنْهَا اذِ تَدْخُلُ  
 مَحْضُ الْمَعَاوِضَاتِ مِثْلَ الْبَاءِ \* فِي قَوْلِهِمْ حَمَابِلًا أَمْ نَرَاءِ  
 كَذَا الطَّلَاقُ فِي الَّذِي وَدَقَالَ \* وَعَنْ دَهْ لِلشَّرْطِ لَا مَحَالًا  
 وَأَنَّ التَّبَعِيضَ مِنْ فَاِنْ يَقُولُ \* مِنْ شَتَّى مَنْ عَيْدِنَا اِذَا الرَّجُلُ  
 اِعْتَاقَهُ فَاعْتَقَهُ كُلًّا اِعْتَقَا \* لَدَيْهِ الْاَوَاحِدُ اَلْمُطْلَقَا  
 وَلَا نِثْنَاءَ غَايَةٍ كَانَتْ اِلَى \* وَفِي الْمَغْبَاغَايَةِ لَنْ تَدْخِلَا  
 ذَا اَنْ تَعْمُ بِنَفْسِهَا وَحَيْثُ لَا \* فَالْصَّادِرَانُ كَانَتْ لَهَا تَنَاوَلَا  
 كَانَتْ لِاَخْرَاجِ الَّذِي وَرَاءَهَا \* وَكَانَ ذَا الْاَخْرَاجِ اِنْتِهَاءَهَا  
 فَهَهُنَا دُخُولُهَا فِي السَّابِقِ \* مَقْرَرٌ كَالْيَدِ وَالْمَرَاْفِقِ  
 وَحَيْثُ لَا اَوْشَكُ فِي ذَا الْاَمْرِ \* كَانَتْ اِذْنُ لَمْ يَدْحَكِ الصَّادِرِ  
 اَعْنَى لَمْ يَدْحَكِهِ اِلَيْهَا \* وَلَمْ يَكُنْ مُنْجَحِبًا عَلَيْهَا  
 وَانْهَ كَالْيَدِ لِلصَّبِيَامِ \* فِيمَا حَكَاهُ النَّصُّ بِالْاِتِّمَامِ  
 وَفِي الْاِتِّفَاقِ حَرْفُ ظَرْفٍ \* لَكُنْمَا الْخِلَافُ حِينَ الْحَذْفِ  
 كَانَتْ طَالِقُ غَدَاةٍ دِي \* وَحِينَ اثْبَاتٍ كُنْخَوْفِي غَدِ  
 فَفِيهِمَا عَلَى السَّوَاءِ حَقٌّ قَا \* لَكُنْمَا الْاِمَامُ حَقًّا فَرَقًا

وفي الزيادة أتت مسائل \* عليه مثل ما يقول القائل  
مهـ دد اللغـ يران لم أضرب \* حتى تصيح فأنش مني وارهب  
ان لم أجئ اليك حتى نطعما \* ان لم أجئ اليك حتى أطعما  
منها حروف الجر منها الباء \* وليس في الصاقها امـ تراء  
فتدخل الاثنان مثل البر \* ان يشردا العبد بقـ ذر كر  
من جـ دالـ بر فالاستبدال \* به يصح لا كذلك الحال  
ان يشترى كراهذا العبد \* اذ كان اسـ لاماً بهـ ذا العقد  
ومثل ان اخبرت بالةـ دوم \* مقيد بـ صدق ذا المفهوم  
لان يقول بان خالداً قـ دم \* فانما الاطلاق فيه منفهم  
وان يقول للمدرس قول الخنقي \* ان تخـ رجي الا باذني تطلـ قي  
فالشرط كل مرة ان يأذن \* ولا كذا في قوله ان آذناً  
والباء كالشرط دخولها على \* مشبهة الله بكون مبطـ لا  
والشافـ عي قال ان الباء \* في آية الوضوء لا امـ تراء  
بعضية وقال مالك صـ له \* والراجح الا لصاق ذا الموضوع له  
فالمسح للمحل كلاً يشـ ل \* ان آله المسخـ تلي ان تدخل  
وان تلي المحـ ل كان الا له \* مفعول ذاك الفعل لا محالة  
وليس بقـ تضي هنا استيعاباً \* فالمتضي يكون لا ارتياباً

فحينما كَلَامُهُ تَعَدَّ ذَرَا \* حَقِيقَةً مَجَازُهُ تَقَرَّرَا  
 لكنهما المَجَازُ مِثْلُ مَا لَفَّ \* لَدَيْهِمَا فِي الْحِكْمِ لَا الْقَوْلِ الْخَلْفُ  
 وَلَعَدَّ مُوَمَّ أَوْ تَكُونُ أَنْ قُصِدَ \* مَعْنَى ابَاحَةِ كَذَا إِذَا تَرُدُّ  
 فِي مَوْضِعِ النِّفْيِ كَلَامًا كَلِمٌ \* هَذَا ذَاكَ أَوْ هَذَا فَإِذَا كَلِمٌ  
 فَرَدَّ أَمِنْ الْاِثْنَيْنِ شَرَعًا بَحْنَتْ \* وَالْحِنْتُ إِذَا يَأْهُ مَا يَحْدُبُ  
 بِمَرَّةٍ فَقَطْ وَلَا أَكَامٌ \* إِلَّا فَلَانًا أَوْ فَلَانًا يُحْكَمُ  
 فِيهِ بَانَ لَا حِنْتُ حَيْثُ كَلِمًا \* فِي ذَا الْمَقَامِ كُلِّ فَرَدٍ مِنْهَا  
 فَأَوْ كَوَاوٍ الْعَطْفِ لَيْسَتْ عَيْنُهَا \* فَالْفَرْقُ بَادٍ بَيْنَ أَوْ وَبَيْنَهَا  
 وَنَارَةٌ عَلَى الْمَجَازِ يُؤْنَى \* بِأَوْ كَلَا إِنْ وَمِثْلُ حَتَّى  
 ذَا إِنْ يَكُنُّ لِلْغَايَةِ احْتِمَالٌ \* وَلَمْ يَكُنْ لِعَطْفِهَا مَجَالٌ  
 وَإِنَّ لِلْغَايَةِ وَضْعَ حَتَّى \* مِثْلُ إِلَى لَكِنْ هَذَا قَدْ يُؤْنَى  
 لِلْعَطْفِ مَعَ هَذَا بِخَاءٍ مَعًا \* اسْتَنْتَبَ الْفِصَالُ حَتَّى الْعَرْعَا  
 وَفِي دُخُولِهِ عَلَى الْأَفْعَالِ \* مِثْلُ إِلَى مَعْنَى عَلَى مِثْوَالِ  
 وَنَارَةٌ يَكُونُ صَدْرُ جَمْلِهِ \* وَغَايَةً لِمَا يَكُونُ قَبْلَهُ  
 وَالصَّدْرُ أَنْ يَمْتَدَّ وَالنِّهَايَةُ \* فِي آخِرِ الْقَوْلِ دَلِيلُ غَايَةٍ  
 فَبِئْسَ لَا كَلَامَ كُنِيَ تَعَدُّ \* فَلِلْمَجَازَاتِ بِذَلِكَ قُصِدَ  
 وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَدَا اعْتِبَارُ \* فَذَا لِمَحْضِ الْعَطْفِ يُسْتَعَارُ



وصح ان تدخل في الوكله \* وفي المبيع لم يجز بحاله  
 كذلك لا يصح في الاجار \* الا اذا بيع — لم ذوالخيار  
 وما به خباره اثنان \* اوالثلاث صح في استحسان  
 ومثله لديهم ما في المهر \* ان صحه التخيير فيه تجرى  
 وحيث لا فالحكم بالاقل \* وعندده الوجوب مهر المثل  
 وعندنا التخيير في الكفاره \* كما أتى بالنص في العبارة  
 فواحد الاشياء لاسواه \* محتمم والبعض لا يرضاه  
 وقوله في الذكر أو يصابوا \* عطفاً على يقطعوا مرتب  
 فأوجب معناه بل يصابوا \* اذا بقتل النفس كانوا أعطوا  
 مع أخذهم للمال بل يقطع \* أيديهم وأرجلهم ان يقطعوا  
 بالماء بل ينفوا اذا ما خوفوا \* طريقتنا وذا الاصل يعرف  
 ومالك يقول بالتخيير \* أي للإمام واخذ الامور  
 وان يقل لعبده وللجمل \* ذاهروهاذا فقوله بطل  
 لديهم ما قالوا لفرد منها \* وما محل العتق ما قد عجمما  
 وعندده كذلك لكن أمكننا \* بنفس ذالكلام ان يعيننا  
 اذ يمكن التعيين للام \* وانه محتمل الكلام  
 كصورة العبدین اذهنا العمل \* أولى من الاهداف فينا المحتمل

فَانْ يَقُلْ طَلَّقْتُكَ بِوَاحِدَةٍ \* بِلِ اثْنَتَيْنِ فاعلمى يا باردة  
تَطْلُقُ ثَلَاثًا فَهُوَ لَيْسَ بِمِلْكُ \* اِبْطَالُ اَوَّلِ فَلَيْسَ يَتْرُكُ  
ذَا اِنْ تَكُنْ مَدْخُولَةً وَبِخْتَلَفِ \* ذَا الْحُكْمِ فِي الْاَخْبَارِ مِثْلُ مَا عُرِفِ  
فِي قَوْلِهِ هـ لِي دِرْهَمٌ \* بِلِ دِرْهَمَانِ اِذْ بَيْنَ بَحْكُمُ  
وَلَفْظُ لَكِنْ فَهُوَ لَا سِتْدْرَاكِ \* اِزَالَةُ لَوْ هُمِ الْاَشْتِرَاكِ  
وَاِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ مَا نَفِي \* اِنْ بَيْنَ مَفْرَدَيْنِ كَانَتْ فَاعْطِفِ  
بِهَا وَلَيْسَ الْعَطْفُ كَيْفَمَا اتَّفَقَ \* بِلِ عِنْدَ مَا الْكَلَامُ نَظْمًا اَتَّسَقَ  
وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ فَذَامُ تَأْنِي \* وَذَاكَ كَالْمَوْلَى اِذَا مَا يَعْرِفُ  
نِكَاحَ ذَاتِ رِقَةٍ وَقَدْ صَدَّرَ \* بِالْاَلْفِ مِنْهَا حَيْثُ مَا لَمْ يَخْبِرُ  
فَقَالَ مَا نِكَاحُهَا اُجْبِزُ \* لَكِنْ بِالْفَيْنِ فَلَا يَجُوزُ  
ذَاكَ النِّكَاحُ فَهُوَ فَسَخٌ يَبْطُلُ \* وَاِنْ لَكِنْ فِيهِ حَتْمًا يَجْعَلُ  
لِلْاِبْتِدَاءِ فَهُوَ حَقًّا قَدْ اَتَى \* بِنَفِي فَعَلِ عَيْنَهُ قَدْ اُثْبِتَا  
وَاِنْ اَوْ لَوْ اَحَدِ الشَّيْئَيْنِ \* فَقَوْلُ ذَا اَوْ ذَا مِنْ الْاِثْنَيْنِ  
حَرِيكَوْنُ مِثْلَ مَا اِنْ اَبْهَمَا \* بِقَوْلِهِ لَذَيْنِ فَرْدُ مِنْ كَمَا  
وَاِنَّهُ يَكُونُ ذَا اِنْشَاءٍ \* يَحْتَمِلُ الْاَخْبَارَ لَا امْرَأَ  
فَلَوْ جَبَّ التَّخْيِيرَ لَكِنْ يَحْتَمِلُ \* مِنْ ذَلِكَ الْبَيَانُ مِنْ هَذَا جَعَلَ  
مِنْ وَجْهِ اِنْشَاءٍ كَذَا اِظْهَارًا \* مِنْ وَجْهِ اِذْ يَجُوزُ ذَا اِعْتِبَارًا

فقال فهو معتنق فقد قبل \* فانه على القبول قد قبل  
 كذا على الذي يدوم من عمل \* فان يقول ادالي ما حصل  
 فانت حر كان ذاك معتنقا \* في الحال فالتعليق قد تحققا  
 كذا لمعنى الواو تستعار \* فقول له وانه اقرار  
 له على درهم فدرهم \* بدرهمين فيه شرعا يحكم  
 وللتراخي ثم حيث يعطف \* كما بعيد سكتة يستأنف  
 لكن لديه ما تراخي الحكم \* فالوصل في تكلم بالجزم  
 فطالق يا غمد ثم طالق \* لاشك ثم طالق يا مارق  
 ان تدخل لمن بهالم يدخل \* فلم يقع لديه غير الاول  
 وان يقدم شرطه فالاول \* معلق والثان حقا يحصل  
 والثالث اللغو ولكن حقا \* ان الجميع فيه قد تعلقا  
 لكن على الترتيب كل قد نزل \* والكل واقع لمن بهادخل  
 وفي الحديث جاء فليكفر \* يمينه ثم ليات فانظر  
 تمامه وان ثم فيه \* كالواو توفيقا لمن يرويه  
 رواية ليست على وتبرته \* فقد جرى الامر على حقيقة  
 وبلى لما يكون بعد مثبت \* ومعرض عن سابق أى سكت  
 عنه قبل يؤتى بهاداركا \* لما يكون منه قبل ذاك

كذلك في تزويجه اختين \* ثم صابغوا الاذن في عَقْدَيْنِ  
 فان يَجُزُّ باقول اذ علم حصل \* نكاح ذى وذى فكل قد بطل  
 كما اذا اياهما اجازا \* معاً فان تفرقا ما جازا  
 نكاحه الثانى يقيناً فاعرف \* فالصدر فى الكلام ذو توقف  
 حقا على اخيرة ان يحصل \* فيه هنا مغير للاول  
 وانه اذن بلا امـ تراء \* يكون كالشرط والاستثناء  
 وتستعار هذه الحال \* كقوله لعبـده يا مال  
 اذ لنا الفأ وانت حُرٌّ \* فبالاداء العتق يسـتـقر  
 وتارة تأتى لعطف الجملة \* فليس للذى يكون قبـله  
 يشارك المعطوف أصلاً فى الخبر \* فالى التشريك فيه يُعـتـقـر  
 كقول هـند بالثلاث طالق \* ودعـد طالق فتملك مارق  
 كذا اذا تقول طلقـنى ولك \* ألفـفـلم تجب فـألفـمـلك  
 لكنها لديهم ما للحال \* فكان ذا للشرط والابدال  
 والفاء للوصل مع التعقيب \* أى لم تكن للمهل فى الترتيب  
 فان دخلت ذى فـذى فطالق \* ان قاله فشرطه المطابق  
 ان لا تكون بالترخي وانبيه \* وتُعـقـب الاولى هنا بالثانية  
 وتدخل الفاء باحكام العلل \* فبعثت منك العبد هذا ان يقل



وان الى الاعيان مثل الخمر \* اُضيف تحريم في ذا الامر  
تخالف فعندنا حقيقة \* والبعض لم يسلك بذي الطريقة  
ودونك الحروف للمعاني \* فتلك المسائل - لالمباني  
والاول للجمع مع تكون مطلقا \* من غير تقييد وحيث علقا  
بان دخلت دارنا فطالق \* وطالق وطالق يا مارق  
لغير مدخول بها فواحد \* عند الامام ما عليها زائده  
فلا فراق فيه لا يغيب \* بالوارد وهو الموجب المقرر  
ليكن هما الثلاث فيه قررا \* فبذلك الاجتماع غيبا  
واذ لماية - اول انت طالق \* وطالق وطالق يفارق  
بطلقة اذ كل فيه الاول \* وقوعه من غير شك بحصول  
من قبل ما تكلم بالثاني \* فكان ذا الباقي بلا مكان  
كذا الفضولي اذا ما زوجا \* مملو كتيه وهو لن يخرج  
من واحد من غير اذن قررا \* من سيد الثنتين ثم حررا  
مملو كتيه قائلا ذى حرة \* وهذه مواصلة بالمره  
فهنا بطلان عقد الثانية \* لعنة الاولى فتلك الجارية  
لم تبق منه موطن النوقف \* لذلك يطل الذكاح فاعرف  
من قبل ما تكلم بالعنق \* اى عتقها فاسمع مقال الحق

ذَهَبَ إِلَى الْإِمَامِ لَمْ يَكُنْ قَالَا \* بَانَهُ فِي الْحُكْمِ لَا مَحَالَا  
 فَإِنْ يَقُولُ لِلْعَبِيدِ وَهُوَ أَكْبَرُ \* فِي السَّنِّ ذَا ابْنِي الْخِلَافِ يَظْهَرُ  
 لَكُمْ مَا الْحُكْمُ إِذَا هُوَ مُتَمَنِّعٌ \* تَعَذُّرًا فَاذِلِّينَ مُتَمَنِّعٌ  
 كَقَوْلِهِ لِعَرْسِهِ وَقَدْ كَذَبَ \* ذِي ابْنَتِي إِذْ تَكُونُ فِي النَّسَبِ  
 مَعْرُوفَةً وَأَنْهَا أَنْ تُولَدَ \* لَمْثَلِهِ كَذَا إِذَا مَا يُوْرَدُ  
 هَذَا مَنْ تَكُونُ مِنْهُ أَكْبَرًا \* فَبِأَذَا التَّحْرِيمِ أَصْلًا قَرَّرَا  
 وَأَنَّهُ قَدْ تَبَرَّكَ الْحَقِيقَةُ \* فِي خَمْسَةٍ بَرَكَا خَلِيقَةُ  
 بِعَادَةٍ دَلَّتْ عَلَى أَنْ تَبَرَّكَ كَا \* كَالْحَجِّ وَالصَّلَاةِ مِثْلُ ذَلِكَ  
 بِاللَّفْظِ نَفْسَهُ كَأَسْتُ أَكُلُّ \* لِحْجًا كَذَا الَّذِي لَهُ يُمَاتِلُ  
 مِنْ كُلِّ مَمْلُوكٍ لَنَا خُفْرُ \* وَإِنْ نَكَّسَ ذَيْنَ مُسْتَقَرُّ  
 كَمَا لَفَّ فِي تَرْكِ أَكُلِّ الْفَا كَهْمُ \* لِأَحْنَتْ فِي الزَّمَانِ أَوْ مَا شَابَهَهُ  
 كَذَا سِيَاقُ النِّظْمِ إِذَا يُدَلُّ \* أَيْضًا عَلَى التَّوَكُّلِ فَتَضَمُّعُ  
 كَقَوْلِهِ مُغَضِّبًا أَنْ طَاقَ \* حَلِيلَتِي إِنْ كُنْتُ ذَاتَ تَفَوُّقِ  
 كَذَا بَعْنِي لِلَّذِي تَكَلَّمَا \* رَجُوعُهُ كَالزَّوْجِ قَالَ عِنْدَمَا  
 أَرَادَتْ الْخُرُوجَ أَنْ خَرَجَتْ \* فَأَنْتِ طَالِي طَلَاقَ بَتَّ  
 كَذَا يَكُونُ التَّوَكُّلُ بِالْإِلَهِ \* أَيْ فِي مَحَلِّ الْقَوْلِ لَا مَحَالَهُ  
 وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ آتَى \* فِي أَنْمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ

اِنْ عَبْدًا اشْتَرَيْتُ فَهُوَ مَعْتَقٌ \* اِذَا نَوَى الْمَلِكُ بِهِ يُصَدَّقُ  
 كَأَن مَلَكَتْ اِنْ نَوَى الشِّرَاءَ \* دِيَانَةٌ فِي ذَيْنَ لَا امْتِرَاءَ  
 وَمَثَلُهُ مُسَبِّبٌ مَعَ السَّبَبِ \* وَالِاتِّصَالُ بَيْنَ ذَيْنَ قَدْ وَجِبَ  
 كَمَلِكٍ مُتَعَدٍّ اِذَا مَا زَالَ \* اِذَا زَالَ مَلِكُ الْعَيْنِ لَا مَحَالَا  
 وَصَحَّ فِي هَذَا اسْتِعَارَةُ السَّبَبِ \* لِلْحَكْمِ دُونَ عَكْسِهِ فِي الْمُنْتَخَبِ  
 وَاِنْ تَعَذَّرَتْ كَذَا اِذَا تَهَجَّرُ \* صِيرَ اِلَى الْمَجَازِ اِذَا قَرَّرَ  
 فِي حَافِ نَفِي الْاَكْلِ مِنْ ذِي الْخَلَّةِ \* اِنْ قَدْ نَفَى عَنِ الثَّمَارِ كُلِّهَا  
 وَحَلَفَ فِي نَفْيٍ وَضَعَهُ الْقَدَمُ \* فِي الدَّارِ فَالْدُخُولُ قَدْ نَفَاهُ ثُمَّ  
 وَيُسَمَّى بِهِ الْمَهْجُورُ عَارَةً هُنَا \* مَا هَجَّرَهُ بِالْشَّرْعِ قَدْ تَبَيَّنَا  
 مِنْ أَجْلِ ذَا التَّوَكُّيلِ بِالْخُصُومَةِ \* كَانَ الْجَوَابُ مَطْنًا قَامَهُ وَهْمُهُ  
 كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ لَا أُكَلِّمُ \* هَذَا الصَّبِيَّ الْخِنْثُ اِذَا يَكَلِّمُ  
 هَذَا الصَّبِيَّ اِنْ يَكُنْ بَعْدَ الْكِبَرِ \* كَذَا اِذَا يَكُونُ فِي حَالِ الصِّغَرِ  
 ثُمَّ الْمَجَازُ اِنْ يَكُونُ أَغْلَبَا \* مِنْهَا فِي الِاسْتِعْمَالِ كَانَ الْمَذْهَبُ  
 لَدَيْهِ أَوْ لَوْبَةُ الْحَقِيقَةِ \* وَخَالَفَ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ  
 كَقَوْلِهِ وَاللَّهِ لَسْتُ أَشْرَبُ \* مِنْ أَفْعَالٍ اِذَا لَدَيْهِ يَوْجِبُ  
 بِالْكَرْعِ مِنْهَا الْخِنْثُ اَوَّلُنَا كُلَّا \* مِنْ هَذِهِ الْخِنِطَةِ اِذَا تَمَازَلَا  
 وَقَبْلَ اِنَّ ذَا الْاَصْلَ مَخْتَلَفٌ \* اِذَا الْمَجَازُ فِي التَّحْكُمِ الْخِلَافُ

كحلقه في نفي وضعه القدم \* في داره فالحنث فيه يلتزم  
 ان يدخل الدار ههنا بالنعيل \* أو حافيا فليس من ذالفصل  
 وانما المجاز ذو شمول \* لنسبة السكني وللدخول  
 واليوم للوقت وذلك يشتمل \* فالليل كالتهار فيه يدخل  
 فحنثه بأن يومه لم \* حتى يطلق القيد يوم يحزم  
 وان نوى اليمين في صومي رجب \* على لا رحن صومه وجب  
 وانه نذر كذا يمين \* فنذره بصيغة يكون  
 لكننا اليمين فيه موجب \* كمن شرى القريب حيث يوجب  
 عتق القريب فهو شرعا حراما \* والمملك بالعقد بحمين ماضى  
 ثم المجازعين الاسـتـعـاره \* لافرق بين ذين في العبارة  
 وذا كما بين الشجاع والاسد \* والغيب والسماء في هذا الصدد  
 ثم اتصال ما الى الشرع انتسب \* ان كان في مسبب مع السبب  
 أو بين علة مع المعلول \* فذاك للصورة كالمثيل  
 والاتصال ان يكون المبني \* كيفية الشرع نظير المعنى  
 ثم على النوعين كان الاول \* كل عليه ههنا يعول  
 أعنى اتصال ما يكون حكما \* بعلة له وذلك جزما  
 مثل اتصال المملك بالشراء \* بخار ههنا بلا امتراء  
 في الجانبين منه الاستعارة \* كما اذا يقول في العبارة



أن المراد في حديث ابن عمر \* هذا وما سواه ليس يُعْتَبَرُ  
 وما يمكن حقيقةً لا يرتفع \* عن المسمى اذله حقا وضع  
 دون المجاز ثم ان بها العمل \* يمكن فليس للمجاز محمل  
 فالعقد في الايمان للذي عقد \* لا العزم والنكاح لاما اذ عقد  
 لكنه الوطء وليس يقصد \* هذان في لفظ مع اذ يورد  
 فليس ثابتا لدى اهل اللغة \* وليس في كلامهم ما سوغه  
 لذلك حرا الاصل ان بالمال \* اوصى أن ادفعه وهو للموالى  
 على مواليتهم هنا لا يصدق \* ونصفه يحويه فرد معتق  
 وما بخدر غير خمر بلحق \* ولفظة الابناء ليست تصدق  
 على بني البنين لا امراء \* ونظم اولامس ثم النساء  
 ليس المراد فيه مسا باليد \* فذا مجازه بلا ترد  
 هو المراد مثل ما الحقيقة \* فيما مضى من قبله الطريقة  
 واذ على الابناء والموالى \* يستأمن الكفار بالمقال  
 بظاهر الاسم الفروع تدخل \* لشبهة بها الامان يحصل  
 ولا كذا الاجداد والجدات \* ان قيل آباء وامهات  
 لان ذلك كان ثم بالتبع \* ففي الفروع لا الاصول يتبع  
 لكن شمول الملاك والاجاره \* في حلقه لا يدخل داره

الابلاسة تفسار من أجلا \* مثل الربا ذ الحديث فصلا  
 وحكمه اعتقادنا فنعرف \* حقيقة المراد والتوقف  
 الى البيان وهو كالصلا \* من غير ما شك وكلا كاة  
 أما الذي يكون قد تشابهها \* وسد من الباننا بوابها  
 فانه امم للذي قد انقطع \* رجاء علمنا به اذا امتنع  
 مثل المقطعات في بدء السور \* والنص في سمع الاله والبصر  
 والحكم الاعتقاد والتوقف \* في يوم القيامة يعرف  
 ثم الحقيقة اسم لفظ يقصد \* معناه بالوضوع اذا ما ورد  
 وحكمه ما وجود ما به قصد \* ان للخصوص او عموم ذبرد  
 أما المجاز فاسم لفظ يقصد \* به سوى موضوعه اذا ورد  
 لما يكون ثم من مناسبة \* وان تكن علاقة المصاحبه  
 وحكمه وجود ما به قصد \* ان للخصوص او عموم ذبرد  
 والبعض لا عموم فيه قالوا \* فذا ضروري ولا محالا  
 لكننا العموم في الحقيقة \* ليس لذاته بل الطريقة  
 ما كان في العموم ذاد لاله \* فاشتركا في نوع تلك الحالة  
 وكما حوته في الكتاب سورة \* فكيف قيل فيه بالضرورة  
 لذا جعلنا الصاع ذا عموم \* فيما يحتمل اذن المعلوم

لاصيغته والمحكم إيجاب العمل \* به وللتأويل أيضا احتمال  
 وما عليه زاد فالمفسر \* وفيه لاختصاص أصلا يُذكر  
 كلا ولا تأويل وهو للعامل \* يكون موجبا للنسخ احتمال  
 كالنص في أمر القتال إذا نفي \* مكافئة وللعوم أثبتا  
 والمحكم الذي المراد بكم \* منه فلا احتمال فيه يعلم  
 للنسخ والتبديل حكمه العمل \* قطعاً وجوباً ليس فيه يُحتمل  
 كمثل آيات على التوحيد \* دلت وآيات على التمجيد  
 لكن لدى التعارض التفارقت \* من غير ريب ظاهر وثابت  
 فبترك الأدنى هنا بالأعلى \* من أجل ذلك لانكاح أصلاً  
 بل متعة فيما إذا تزوجا \* هنذا إلى شهر وما تخرج  
 ثم الخفي ما مراده خفي \* بعارض لاصيغته فليُعرف  
 وحكمه الفكر لكيما يعرفا \* للنقص أو زيادة فيه اختفى  
 كآية السرقة في اضطرار \* كذلك النبأش في اعتبار  
 والمشكل الداخل في أشكاله \* أرُبى على الخفي في منه وإله  
 وحكمه اعتقادنا الحقيقة \* فيما يراد منه في القضية  
 والجهد في تطلب مع النظر \* جدها ليظهر المراد المعبر  
 والمجمل الذي مراده اختفى \* بنفس لفظه فهذا لن يعرفا

ومنتهى الخصوص ان في الفرد \* بصيغة فواحد في العدد  
 كراهة كذا الذي به التحق \* مثل النساء صادق فيما صدق  
 والمنتهى ثلاثة ان جعلا \* فالجمع أدناه لا لا ضمعا  
 وما أتى من قوميه الاثنان \* جاءه موصح التبيان  
 فذاك محمول بهذا الحديث \* على الذي قد جاء في التوريت  
 كذا الوصايا وعلى التقدم \* اذ من ذاك للامام فاعلم  
 واللفظ وضعه اذا تعددا \* ان كان للاثنين أولا زيدا  
 كالقرء للحمين وطهر مشترك \* ذا حده في الاصطلاح بان لا  
 ويظهر المراد منه للعمل \* اذ ابدأ رجائه بلا خلل  
 وحقه توقف والشرط \* تأمل كيما يصح الضبط  
 ولا عموم فيه بل يستعمل \* لواحد لا غير والمؤول  
 ما كان من وجوهه ترجحا \* بغالب الرأي كما قد صححنا  
 وحكمه على احتمال الغلط \* ان كان مع مولاه في ذالتم ط  
 مثال ذين ما أتى منه ذبا \* في آية البيع وتحريم الربا  
 والظاهر راسم لكلام ان ظهر \* منه المراد بصيغة وما استتر  
 وحكمه لاشك في اجاب العمل \* بظاهر منه انه فاذا حصل  
 والنص ما يكون منه أظهر \* بماله سوق الكلام قرا



فَانْ يَقُلْ جَمِيعٌ مِّنْكُمْ دَخَلَ \* ذَا الْحِصْنِ اَوَّلًا لَهُ مِنَ النَّفْلِ  
كَذَا فَعَشْرَةٌ مِّمَّا اِذْ تَدْخُلُ \* فَبَيْنَهُمْ عَلَى اشْتِرَاكِ يُجْعَلُ  
خِلَافُ كُلِّ اِذَا يَكُلُّ يَوْجِبُ \* عَلَى التَّمَامِ فَهُوَ حَقًّا يَطْلُبُ  
فَإِنْ يَقُلْ بِلَفْظٍ مِّنْ حَتْمًا بَطُلَ \* فَالِدَاخِلِ هُنَا أَصْلًا نَفْلُ  
وَالنَّفِي اِنْ عَلَى مُنْكَرَاتِي \* يَعْزِمُ لَيْسَ مِثْلُهُ مَا اُثْبِتْنَا  
فَإِنَّهُ اِذْنَ يَكُونُ مَظَاقًا \* وَالشَّافِعِيُّ لِلْعَمُومِ أَطْلَقًا  
فِيهِ فِي الظَّهَارِ كَانَ مَذْهَبُهُ \* فِيمَا أَتَى نَصَاحَةً وَمُؤْتَمِرًا  
وَأَنْ يَوْصَفَ لِلْعَمُومِ يَتَصَفَّ \* يَعْزِمُ مِثْلَ قَوْلِهِ وَقَدْ اَلِيفُ  
أَنْ لَا يَكُونَ مَخْبَرًا اِنْ شَيْءُهُ \* بِالسَّرِّ اَلْأَمْرَاءَ كَوَفِيهِ  
فَإِذَا يَقُولُ أَيْ غُلْمَانِي ضَرَبَ \* زَيْدًا فَاخْرَعْتَنِي كُلِّ قَدْ وَجِبَ  
أَنْ يَضْرِبُوهُ جَلَّةً أَوْ رَتَبُوا \* وَاللَّامُ اِلَّا عَهْدَ حِينَ تَوْجِبُ  
عَمُومٌ مَدْخُولٌ لَهَا وَتَبْطُلُ \* جَمِيعُهُ اَلْجَمْعُ اِذَا مَا فَاتَ دَخَلَ  
فَكَانَ فِيهِ بِالْأَلْبَابِ اَلْعَمَلُ \* فَالْحَنْثُ فِي نِكَاحِ مَرْأَةٍ حَصَلَ  
مِنْ حَالِفٍ لَا اِنْ نَكَحُ النِّسَاءَ \* وَمِثْلُهُ لَا أَشْهَرُ تَرَى اَلْأَمَاءَ  
وَأَنْ يَعْزِمَ مَعَهُ رَفَقًا \* فَعَيْنُهُ يَكُونُ مَا قَدَّ عُرِفَا  
وَأَنْ يَعْزِمَ مَعَهُ رَفَقًا تَغَايُرًا \* وَفِي الْمَعْرِفَةِ بَيْنَ لَا تَغَايُرًا  
وَأَنْ يَعْزِمَ مَعَهُ رَفَقًا مَنَكْرًا \* فَخَيْرُهُ وَالْأَصْلُ مَا قَدَّ رَفَقَا

ولله - عموم والخصوص من وما \* ولشائع العموم مدني فيه - ما  
 ومن على ذوى العم - قول يُحمل \* وما يكون للذى لا يعقل  
 فان يقل من شاعن عبيدي \* عتقا يكن حراً بلا ترديد  
 فان يشأوه جميعاً يعتقوا \* وان ذات رقيه لا تعتق  
 اذ الهياقول ذا الكلاما \* ان كان ماني بطنك غ - لاما  
 فانت حرة فكانت آتية \* مع الغلام هذه بجاريه  
 وما كن انت وقد نس - تعمل \* لاشك في صفات شي يعقل  
 ولفظ كل شامل الافراد \* لا باجتماع بل على الافراد  
 وتجب الامماء للعميم \* فيها على منهاجها المعالوم  
 ففي المنكر العموم توجب \* عموم افراد واذ تستصحب  
 معرفاً أجزاءه - ثم \* لذلك بالفرق كان الحكم  
 في كل زمان انما كقول \* وفيه اذ معرفاً بقول  
 بصديق من بقوله في الاول \* والكذب في ثانيه والتقول  
 وتوجب العموم في الافعال \* اذا بما تكون ذا اتصال  
 ويثبت العموم في الامماء \* بكلاماً ضمناً بلا امتراء  
 اكلي اذ يكون في الافعال \* عمومها ضمناً على منوال  
 ثم الجميع شامل الافراد \* على اجتماع ليس بانفراد

ولم يجز تخصيص ما لم يذكر \* في آية الذبح ولا المقرر  
في لفظ من من العموم الشامل \* في آية الامن لكل داخل  
في الحرم الشريف أصلاً بالخبر \* لو اختلف ولا القياس المعتبر  
وليس شئ منهما مخصوصا \* فكان شاملاً ولا خصوصاً  
لكن متى ما خص ذوالعموم \* ان خص بالمجهول أو مع لوم  
لم يثبت قطعيّاً ولكن ماسقط \* به احتجاج اذ على هذا النمط  
يشابه النسخ والاستثناء \* فيلحق الحالان لا ام تراء  
فصار مشبهاً على هذا النمط \* لبائع العبد بالالف اشترط  
في واحد بعينه الخيارا \* سمى من الالف له مقداراً  
وقيل بالسقوط للدليل \* فهو كالاستثناء للمجهول  
اذ كان كل منهما ما مبيّنا \* أن لا دخول تحت حكم ههنا  
فصار كالبيع بواحد الثمن \* يضاف للعبد وحرفا علمن  
وقيل بل بالناسخ اعتباره \* فلا على ما كان ذا قراره  
كل بنفسه قداساً تقلاً \* وما كالاستثناء كان أصلاً  
كبايع العبدين فرديهما \* نوى ومات قبل أن يسلماً  
ثم العموم كائن بالمعنى \* واللفظ أو معني فقط فيعني  
بقولنا جال العموم \* كقولنا قوم وذا مع لوم

لِذَا الرِّبَا وَمَنْ أَلْبِيعَ فَسَدَ \* وَصَوْمُ يَوْمِ الْخَمْرِ مَشْرُوعٌ يَعْدُ  
بِأَصْلِهِ فَالْهَيْ قَدْ تَعَلَّقَا \* بِالْوَصْفِ لَا الْأَصْلَ كَمَا قَدْ حَقَّقَا  
وَنَهَيْنَا عَنْ مِثْلِ بَيْعِ الْحَرِّ \* كَذَا الْمَالَ قِيمًا وَمَا فِي الظَّهِيرِ  
مِنْ مَاءٍ فِي لِيٍّ أَوْ نِكَاحِ الْحَرَمِ \* فَذَا عَنْ النَّبِيِّ مَجَازِفًا لَمْ  
وَالشَّافِعِيُّ يُحِقُّ الشَّرْعِيَّةَ \* بِأَوَّلِ الْأَنْسَامِ وَالْحَسْبِيَّةَ  
فَالْهَيْ لَلْقَبْحِ عَلَى الْكَمَالِ \* كَلَامٌ لِلْحَسَنِ عَلَى مَنْزِلِ  
كُلِّ حَقِيقَةٍ بِمَا اقْتَضَاهُ \* فَالْهَيْ كَلَامٌ بِمَا قَلَنَاهُ  
وَأَيْسَ بِالْمَشْرُوعِ مَا الْهَيْ يَرِدُ \* عَنْهُ فَذَا مَعْصِيَةٌ لِذَلِكَ ضِدُّ  
فِي الزَّانِ حَرَمٌ مِنَ الْمَصَاهِيرِ \* بِالْشَّرْعِ لَمْ تُثَبِّتْ وَلَا الْمَسَافِرِ  
فِي مِثْلِ بَغْيٍ لِلَّهِ تَرْخِصُ السَّبَبِ \* وَلَا يَفِيدُ الْمَلِكُ غَضَبًا مَا اغْتَضَبَ  
وَمَا بِالْإِسْتِثْلَاءِ هَالُ الْمُسْلِمِ \* مَا كَانَ لِكَاْفِرٍ يَكُونُ فَاعِلًا لَمْ  
وَالْعَامُ لَفْظٌ شَامِلٌ أَفْرَادًا \* تَوَافَقَتْ حُدُودُهَا اتِّحَادًا  
وَأَنَّهُ بَانْقِطَعُ فِيمَا قَدْ شَمَلَ \* لِلْحَكْمِ وَجِبَ لِذَا النِّسْخِ حَصَلَ  
بِهِ لِذِي الْخُصُوصِ فَاعْلَمْنَهُ \* كَنَسْخِهِ حَدِيثَ قَوْمِ عُرْنَه  
بِاسْتِزْهَوِ الْإِبُولِ كَمَا نَصَّ أَتَى \* عَنْ الرَّسُولِ كُلُّ ذَلِكَ مُتَّبَعًا  
فَانْجَنَّا لِمِذَا الْإِنْسَانُ \* وَبَعْدَ الْإِفْصَالِ لِذَا الثَّانِي  
أَوْصَى فَأَوَّلُ هُنَا يَخْتَصُّ \* بِحَقِيقَةٍ وَبَيْنَ ذَيْنِ الْقُصِّ



فان نواه مطلقا أدى ولا \* أداء ان نوى به التمتع --- لا  
 وانه بالامر بالايان \* مخاطب الكفار للإيقان  
 وبالعمالات والمشروع \* من العقوبات وبالافروع  
 من العبادات الحكم الآخره \* بلا خلاف للنصوص انظاره  
 وقيل بالأداء حقا خوطبوا \* بهذه الدنيا فغتما يوجب  
 وقيل فيما السقوط بجملة \* وانه الصحيح في الذي نقل  
 وانتهى منه وهو قول القائل \* للغير لا تنفع عمل ولا تبادل  
 اذا على سبيل الاستعلاء \* بقوله وهو بلا امتراء  
 للتمتع في المنهي عنه بقتضى \* الحكمة الناهي التي لا تنقض  
 ثم القبح --- مع ههنا نوعان \* لعينه --- وانه قسمان  
 بالوضع والشرع وان الثاني \* لغيره وانه ضربان  
 فانه بالوصف والمجاور \* وان ذلك مثل كفر الكافر  
 وانه كمثل بيع الحر \* أيضا ومثل الصوم يوم النحر  
 والبيع في وقت النداء الذي كرر \* وانتهى عن أفعال حسن يجري  
 في أول القسمين لا أفعال \* للشرع تنتمي في ذال الحال  
 بما لغير قبحه تعلقا \* اذ اقتضاء قبحه تحققا  
 فليس ممكنا ثبوته على \* وجه مقتضيه كان مبطل لا

لكن وجوبها بالجزء قول \* من وقتها يضاف أولها إلى  
 بدء الشرع أو إلى الأخير \* مضيقاً أو الكل في التأخير  
 فلم يجز أداء عصر أمس \* في ناقص الوقت بغير لبس  
 لأعصر يومه وفيه بشرط \* تعيينه وليس شرعاً يسقط  
 بضيق وقته ولا تعينا \* له بل الأداء فهو عينا  
 كحائث يختار في التكفير \* وماله التعيين في الأمور  
 أو كان معياره وهو السبب \* يكون في وجب به وجب  
 وذا كسهر الصوم فالغير انقضى \* ومطلق الاسم لفرضه كفي  
 من غير تعيين وإن في الوصف \* يخطئ بغير عن فرضه ويكفي  
 إلا مسافراً لدى الإمام \* إذا نوى في الشهر للصيام  
 صيام واجب سوى المقتضى \* وذا خلاف من يكون ذا مرض  
 وعنه في النفل روايتان \* في فرضه والنفل ينقلان  
 أو كان معياراً وليس بالسبب \* كما قضاء فرض صوم قد وجب  
 ونية التعيين والتيميم \* شرط ولم يكن لذات قويت  
 ومشكلاً يكون ذا مقدار \* للظرف مشبهه وللمعيار  
 كاللحج ثم الحج في الوجوب \* مضيق الوقت لدى يعقوب  
 فإن به مؤخره لعام ثانی \* بأتم لديه لالدى الشيباني

الشرط في أداء كل أمر \* وإنما الشرط بـ — يزن كثر  
 توهم انقـ — مدرة ما الحقيقة \* مرادة من أجل ذي الطريقة  
 ان تطهر الحائض أو ان يسلم \* ذوال كافر أو يبلغ صـ بي يلزم  
 صلته ان آخر الوقت حصل \* هذا فالامتداد عقلا محتمل  
 ونوعها الثاني هو والمبسر \* بها الاداء ثابت بالمبسر  
 بقاءها شرط بقاء ما وجب \* فيبطل الزكاة من هذا السبب  
 والعشر والخـ راجع هلك المال \* وليست الاولى بهذا المنوال  
 فيا هلك المال حجة سقط \* كذا زكاة الفطر في هذا النمط  
 وان أتى شخص ص بماله أمر \* فوجب الاجراء ذلك اعتبر  
 في قولنا كذا بذالك تنتمي في \* كراهة الفعل بالاختلاف  
 ولابقاء للجواز ان عدم \* وصف الوجوب عندنا بل ينعدم  
 والامر نوعان فمنه المطلق \* لا وقت محدد أو به يعاقب  
 مثل الزكاة أو زكاة الفطر \* والفور ليس مقتضى للامر  
 فذا على موضوعه بالنقض \* يعودان يفرض بهذا الفرض  
 وخالف الكرخي والمقيـد \* بالوقت والوقت اذا بقيـد  
 به فاما الظرف للمـؤدي \* يكون والشرط لأن يؤدي  
 وكان للوجوب أيضا السبب \* كوقت ما من الصلاة قد وجب

في انقطع ثم القتل عمداً الاولى \* كلاهما وخالفنا في الاول  
 كذلك المثلث حيث ينقطع \* مثل له فإضا منهُ شرع  
 بقيمة عن حين ما الغصب صدر \* بل قيمة رقت الخصام تعتبر  
 ولا قضاء للذي لا يعقل \* مثل له الا بنقص ينقل  
 في الغصب تضمن المذافع \* ولا الضمان في القصاص واقع  
 بقتل قاتل ولا ضمانا \* ان يشهدا أن الطلاق كانا  
 بعد الدخول منه ثم يرجعا \* فلم يكن تماثل ليشترعا  
 وانه لا بد للأب — وورثه \* من وصف حسن سره لا يشبهه  
 فالأمر الحكيم وهو ما \* لعينه وان منه قسما  
 لا يقبل السقوط كالتصديق \* وقابل السقوط في التحقيق  
 مثل الصلاة ثم قسما يلحق \* كما بدأ القسم لما يحقق  
 من انه شبهه شيء يحسن \* حقا معني في سواه يكمن  
 كالخج أو اغـيره فاما \* ان يحصل الغير المراد جزما  
 بفـله وانه كالحد \* أولا يكون حاصلا ان أدى  
 مثل الوضوء ثم من هذا النمط \* الحسن للكلية حيث يشترط  
 بالقدرة التي هي المحسنه \* له وذو نوعان فالملك منه  
 وتملك أدنى ما به التمكن \* من الاداء وهو فيما بيننا



وقاصر مثل الذي بها انفرد \* ومثبه القضاء ثالثا بعد  
كلاحق اذ فعله أداء \* يكون وهو يشبه القضاء  
من بعد ما أممه أداها \* بالفرض ان اقامة نواها  
من بعده ليس له تغير \* فهذه ثلاثة تقرّر  
أما وجوب فدية الصلاة \* فلاحتمياط ذا لدى الثقات  
وان منهاردين ما غصب \* والرابعة دما جني وما عطب  
وعبد غيره اذا ما أمهرا \* وسلم العبد عقيب ما لا ترى  
والعرس بالقبول جبر اتوصف \* وقبل تسليم له التصرف  
كذا القضاء فهو ذو أقسام \* بالمثل معقولا فكالصيام  
للصوم والمثل الذي لا يعقل \* كفوته عن الصيام تبذل  
وشبهه الاداء مثل من قضى \* تكبير عبيد في الركوع اذ مضى  
وذا كما تصديق باليمين \* اذا فاتت الضحية المدلومه  
منها ضمان المثل وهو الكامل \* في الغصب ثم قيمة ثمائل  
معنى كذا الضمان للاطراف \* والفس بالمال لدى الاتلاف  
كذا اداء قيمه اذ انكح \* هنداعلى مجهول عبدا ما تضح  
بجرها على القبول حتما \* كان كما أن يدفع المسمى  
والكامل السابق والمقدم \* من أجل ذا قال الامام الاعظم

بالمصدر الفرد بلا تعدد \* والفرد من بني عن التوحد  
 وانه يكون بالفرديّة \* طورا وطورا كان بالجنسية  
 وان من ذين المثني يبعد \* لكنهما التكرار حيث يقتضيه  
 من العبادات فبالاسباب \* وليس بالامرء على الصواب  
 كمصدر اسم فاعل في ذا الصدد \* فالفرد مدلول له دون العدد  
 فرة في سارق وسارقه \* كتابه الآيات حقا ناطقه  
 لذا بفعل واحد لا يقطع \* الايدى واحدة في يدع  
 وحكمه الاداء والقضاء \* نوعان ليس فيهما امتراء  
 تسليم عين الواجب الاداء \* تسليم مثل الواجب القضاء  
 كل اكل وارد مجازا \* فذكره القضاء شرعا جازا  
 في موضع الاداء مثل العكس \* كمن نوى اداء ظهر أمس  
 ثم القضاء واجب بما وجب \* به الاداء في الاصح المنتخب  
 وناذرا عتكاف هذا الشهر \* شهر الصيام ماوفي بالندى  
 بل صامه لكنه لم يعتكف \* فيه القضاء واجب كما عرف  
 بصومه المقه وليس ماوجب \* عليه مؤذنا بتجديد السبب  
 ونما الوجوب في ذال الحال \* لعود شرطه على الكمال  
 ثم الاداء كامل كالطاعة \* بفعله الالة بالجماعه

بصـيغـة الفـعل لـيس مـوجـبـا \* خـلـاف قـوم قـد رآوهم مـذهـبا  
لـلنـع في الشـرع عـن الوـصال \* ومثـل ذاك الخـلـع للنعـان  
لـمـكـن وجـوب الفـعل مـن صلوا كـما \* رأيتـوني والـحـديث قـد نـما  
واذ يسمـى الفـعل أـمر الـاعـجـب \* اذ كان ذاتـجـوزا بـاسـم السـبـب  
ثم الوجـوب مـوجـبٌ لـلامـر \* ان قـبـل حـظـر أو عـقـيب الحـظـر  
وايس بالنـدب ولـا التـوقـف \* ولا ابا حـة لـذا كـد نـفي  
بالنـص شرعـا خـبرـة المـأمـور \* وكمـان بالوعـيد والتـحـذير  
حـقـيقـا ان يترك ولـا دليـل \* فـيـه مـن الـاجـماع والمـعـقـول  
واذ ابا حـة بـذا كـ نـقـصـد \* كذا بـعـد في النـدب حـيـث يـورد  
فـقـيل انـه اذ ن حـقـيقـة \* اذ كان بـعـض ذاك في الحـقـيقـة  
وقـيـل لـا بـل كان ذـا مـجـازا \* فقـد تـعـدى أصـلـه وجـازا  
والامـر لـتـكرار لـيس يـحـتمـل \* فـضـلا عـن اقـتـضائـه وان جـعل  
مـخـصـصـا بالوصـف أو ان عـلقـا \* بالشرط بـل عـلى الـاقـل اطلـعا  
مـن جنـسـه والـكـل أـيـضـا يـحـتمـل \* فـطـلقـي نـاهـنـد نـفـسـكـي جـل  
شرعـا عـلى فـرد فـطـاقـة مـوى \* أن يـنـدـوى الثـلاث فـهو مـاتـوى  
لـا نـيـة الثـنـتـين الـا فـي الـامـه \* فـذا طـلاقـها لـذا كـ عـمـه  
والسـرآن الـامـر لـاشـك اـخـتـصـر \* مـن طـلب الفـعل الـذي بـه أـمر

فِي آيَةِ الْوُضُوءِ مَثَلُ النِّيَّةِ \* شَرْطًا كَذَا التَّسْمِيَةُ السُّنِّيَّةُ  
 كَذَلِكَ التَّرْتِيبُ مِنْ هَذَا النَّمْطِ \* فَكُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ شَرْطًا يُشْتَرَطُ  
 كَمَا آيَةُ الطَّوَافِ فَالْعِبَادَةُ \* لَا تَقْتَضِي أَنْ تَشْرُطَ الطَّهَارَةُ  
 كَأَيَّةِ التَّرْبِصِ أَذِيؤُولَ \* فِيهَا بِالْأَطْهَارِ فَذَلِكَ يُبْطِلُ  
 وَمَا يَجْحَدُ تَنْكِحَ الَّذِي أَتَى \* بِالنَّصِّ فِي الذِّكْرِ كَالْحَكِيمِ أُثْبِتَا  
 لَزُوجَهَا الْبَثَانِي الْمَحَلِّيَّةَ \* بَلْ بِالْحَدِيثِ حَكْمُ ذِي الْقَضِيَّةِ  
 وَمَا بَقِيَ قَطْعُ عَوَاءٍ إِلَى التَّحْقِيقِ \* كَأَنْ سَقَطَ عَصْمَةُ الْمَسْرُوقِ  
 بِإِلَى بَقَوْلِهِ جَزَاءً حَقَّقَا \* ثُمَّ لِذَاكَ صَحَّ أَنْ يُطَاقَا  
 مِنْ بَعْدِ خَلْعِ أَذِي الذِّصِّ عَمَلٍ \* أَعْنِي فَإِنْ طَلَقَهَا فَلَا تَحِلُّ  
 إِلَى تَمَامِ مَا بِهِ النَّصُّ وَرَدَ \* كَذَا بِالْمَهْرِ الْوَلِيُّ إِنْ عَقِدَ  
 لِمَنْ تَكُونُ فَوَضَتْ أَذِيؤُولَ \* بِالْعَقْدِ مَهْرُ الْمَثَلِ فَهُوَ يُطْلَبُ  
 لِقَوْلِهِ أَنْ تَبْتَغُوا ذُؤُلُصَقَا \* فِي النَّصِّ بِالْأَمْرِ وَالْذَا مُحَقَّقَا  
 وَلَمْ يُضَفْ لِلْعَبْدِ قَدْرُ الْمَهْرِ \* بَلْ كَانَ بِالْشَّرْعِ ثَبُوتُ الْقَدْرِ  
 إِذَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ بِافْرَضْنَا \* وَكَانَ قَطْعِيًّا وَلَيْسَ ظَنًّا

### باب الأمر

وَالْأَمْرُ مِنْهُ وَهُوَ قَوْلُ الْفَائِلِ \* إِفْعَلْ وَمِثْلُهُ أَنْ يَسِطَ وَجَامِلٌ  
 إِذَا يَقُولُ ذَلِكَ إِسْتَعْلَاءً \* مُرَادُهُ اخْتِصَاصٌ وَلَا امْتِرَاءٌ



وتلك أربع فنها الأول \* من حيث وضع النظم هذا يشمل  
أقساماً أربعاً هنا تُفَصَّلُ \* الخاص والعام كذا المؤول  
وذو اشترائك ههنا والثاني \* ففي وجوه النظم في البيان  
فظاهر والنص والمفسر \* ومحكم ذي أربع ويُذكر  
لها مقابل خفي مشكل \* وذو تشابه كذا الجمل  
والثالث استعماله طريقه \* وانه المجاز والحقيقة  
كذلك الصريح والكناية \* والرابع الوجوه للدرية  
وتلك علمنا بما يراد \* ذي أربع أيضاً ولا تُزاد  
ان تستدل منه بالعبارة \* عبارة النص كذا الاشارة  
لدلالة النص كذا الدلالة \* بالافتضاء ثم لا محالة  
من بعد ما قسم لكل يشمل \* ذا أربع أيضاً كما يفصل  
فعلنا مواضع الاقسام \* والعلم بالترتيب والاحكام  
وبالماني ثم حدد الخاص ما \* لواحد على انفرادهما  
بالوضع ان بالجنس أو بالنوع \* كالشخص ثم حكمه بالقطع  
تناول الخصوص لا يمتنا \* له فذلك واضح تبياناً  
فلم يجوز أن نحق التعديلاً \* بجوده فله فرضاً ولا سبباً  
بالامر بالكوع والسجود \* كذا الولاء ليس بالعدود

وَكُنْتُ فِي التَّخْرِيرِ لِلْمَسَائِلِ \* وَمَا بِهِ نِيْطُتُ مِنَ الدَّلَائِلِ  
 أَوْ ذُلُّوا فَرَدْتُ الْاَصُولَ \* مِنْظُومَةً مُوَضَّحَةً الْمَدْلُولِ  
 تَسْتَسْلِمُ الْقِيَادَ لِلْحِفَازِ \* لِمَا حَوَتْ مِنْ رَوْنِقِ الْاَلْفَاظِ  
 فَأَنْجَحَ اللَّهُ الْكَرِيمُ قَصْدِي \* مَيْسِرًا مَالِمُ يَنْدُلُ بِجَهْدِي  
 فَانْظُمَتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى \* أَرْجُوزَةٌ فِي حُسْنِهَا تَعَالَى  
 مَخْطُوبَةٌ لِكُلِّ كَفْوٍ رَاغِبٍ \* يَرْوِقُ حِفْظُهَا لِكُلِّ طَالِبِ  
 قَدْ افْتَقَفْتُ وَتَبِيرَةَ الْمَنَارِ \* مِنْ غَيْرِ اقْتِلَالٍ وَلَا اكْثَارِ  
 وَطَالَمَا وَاصَلْتُ لَيْلِي بِالسَّهْرِ \* أَرَى النَّجْمَ وَمَا لَاقَطَى الدَّرَرِ  
 كَأَنَّ سِلْكَ عَقْدِهَا الْمَجْرَرِ \* أَضْمُ فِيهِ دُرَّةَ فِدرِهِ  
 وَبَعْدَ أَنْ تَمَّتْ بِعَوْنِ الْوَاهِبِ \* سَمِيتُهَا مِنْظُومَةَ الْكُوكِبِ  
 مُؤَمِّلًا مِنْ رَبِّي الْكَرِيمِ \* تَيْسِيرَ نَفْعِهَا عَلَى الْعَمَلِ  
 لَعَلَّهَا تَكُونُ فِي الْمَعَادِ \* ذُخْرًا لِفَقْدَتِي وَخَيْرَ زَادِ  
 سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي \* تَوْكَلْتُ عَلَيْكَ أَنْتَ حَسْبِي  
 حَقًّا كِتَابُ رَبِّنَا الْمُطَاعِ \* وَالسَّنَةُ الْغُرَاءُ وَالْاِجْمَاعُ  
 ثُمَّ الْقِيَاسُ هَذِهِ الْاَصُولُ \* لَلْفَقْدِ فَالْكِتَابُ ذَا الْمَنْقُولِ  
 لَنَا تَوْتَرًا حَوَاهِ الْمَصْحَفِ \* مَا بَيْنَ دَفْتِيهِ وَهُوَ الْاَشْرَفُ  
 وَانْهَ اسْمُ النِّظْمِ وَالْمَعْنَى مَعًا \* كُلُّ إِلَى أَنْوَاعِهِ تَنْوَعًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \*

سبحان ربنا وجلَّ حـمده \* تبارك اسمـه وعز مجده  
ثم الصلاة والسلام سـمدا \* على النبي المصطفى نور الهدى  
وآله وصحبه الاخيار \* والتابعين السادة الاطهار  
يقول راجي اللطف في العراقب \* محمد بن الحسن السكاكبي  
أحق ما اليه تُصرف الهمم \* وبابه نظام أحوال الامم  
الفقه فالصلاح في ذا الدار \* به كذا الفلاح في الفرار  
وانه لا أريج المناصب \* جميعها وأريج المكاسب  
لكنه لعمرة المرام \* وكثرة الفروع والاحكام  
يحتاج في الضبط الى الاصول \* بتوجه المنقول والمعقول  
وانني ألفت فيه قدما \* منظومة مثل الجمان نظما  
شرحتها شرحا على التلخيص الوسيط \* بين الوسيط والوجد بين في نمط  
فقد حوى خلاصة الافكار \* وزبدة الآراء والانظار  
ما كنت في نفسي له أقدر \* ولم آخذل أنى عليه أقدر  
لكنما الله العظيم يسرا \* ما كان لي في غيبه مقدر

PJ

1767

Krahl

1899

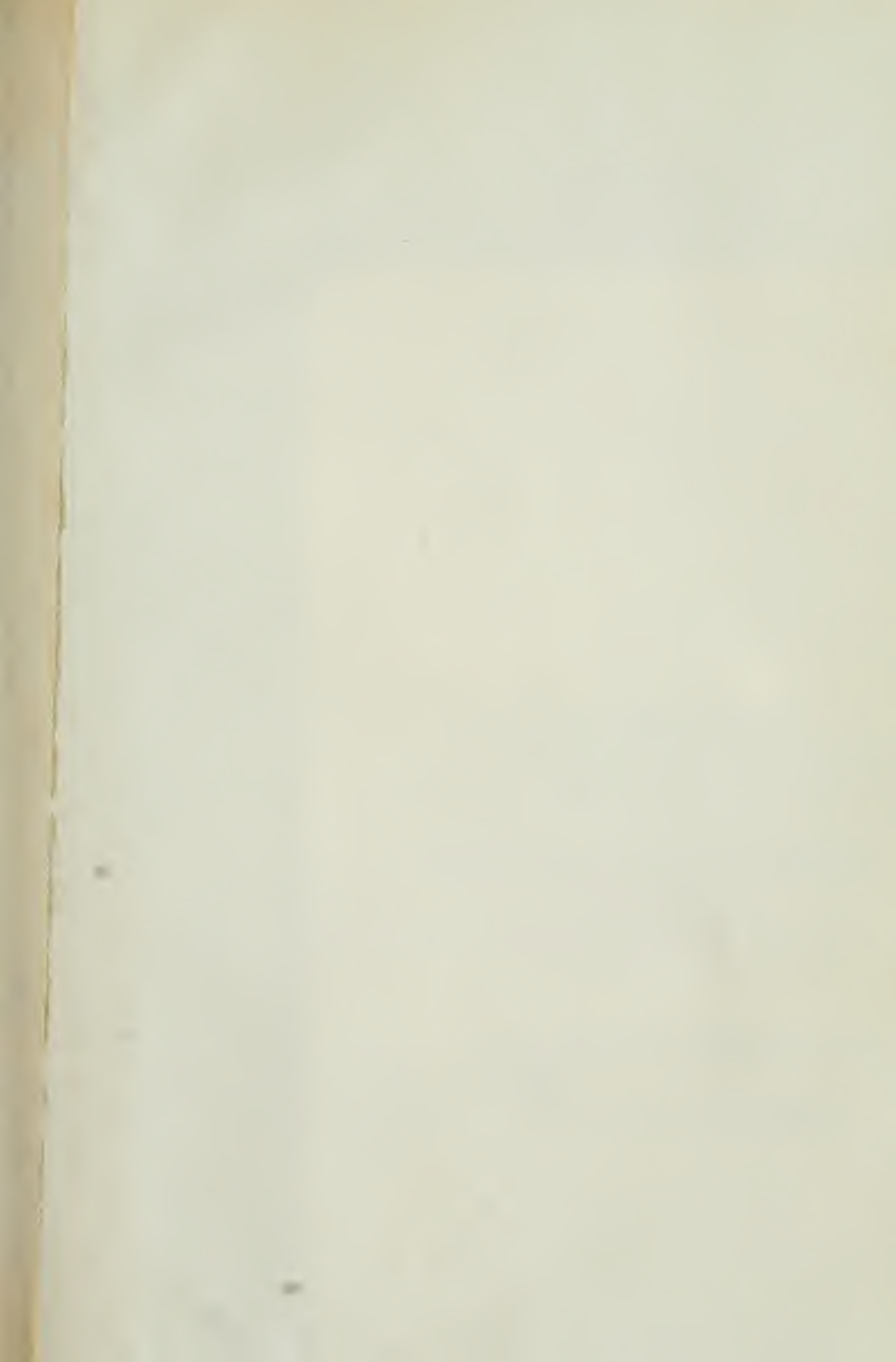
﴿ منظومة الكواكبي ﴾  
في أصول فقه السادة الخنفية تأليف  
العالم الفاضل الأديب محمد بن حسن بن أبي يحيى  
الكواكبي الحاجي الخنفي مفتي الديار العلمية المولود  
سنة ١٠١٨ المتوفى يوم الخميس ثالث ذى القعدة  
سنة ١٠٩٦ وهذه المنظومة نظم فيها  
متن المنار للإمام النسفي المتوفى  
سنة ٧١١ وزاد عليه  
رضي الله عنهم  
وأرضاهم  
آمين

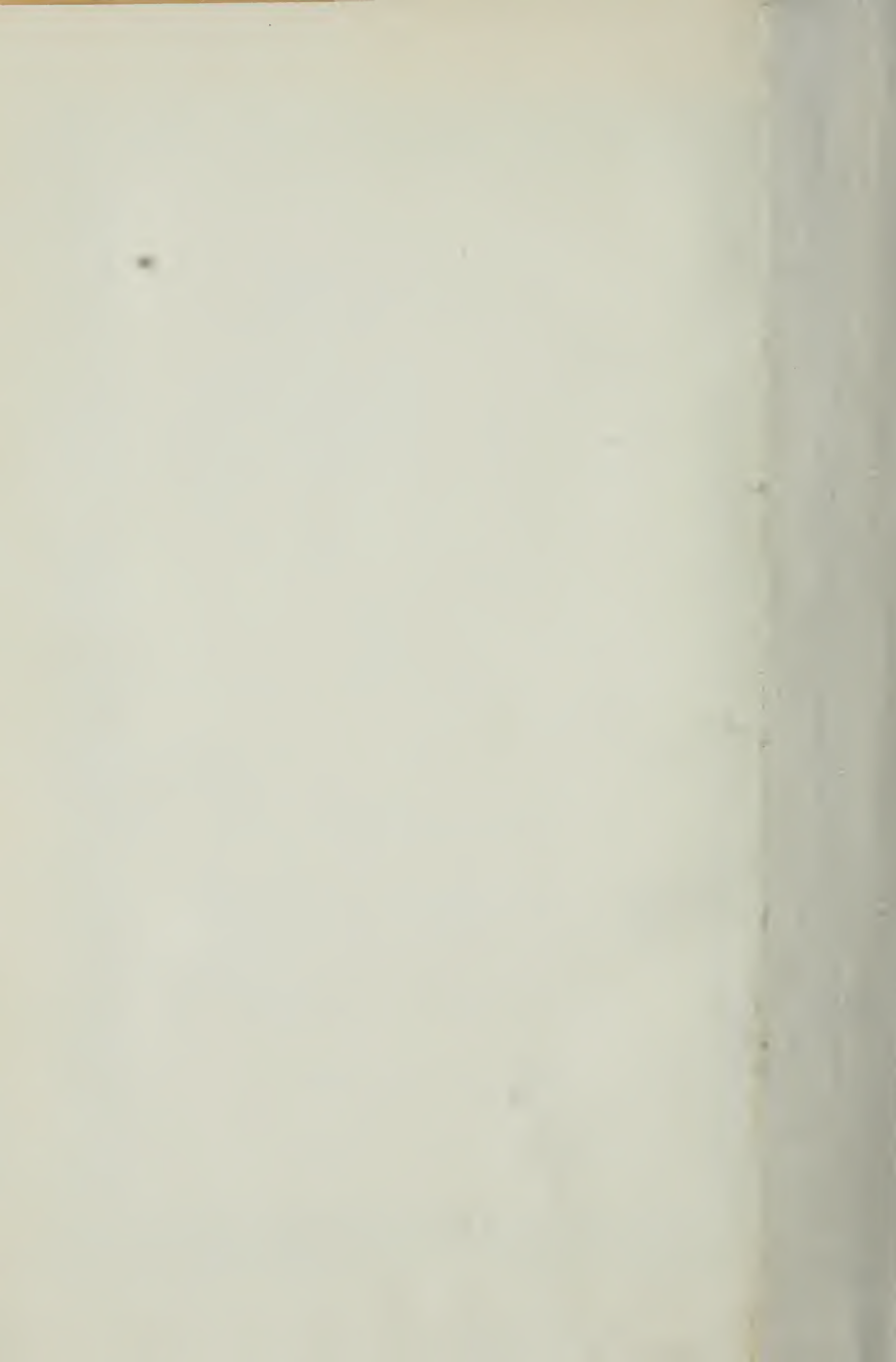
---

﴿ مبيعه بمحل محمد زاهد ومحمد أمين الخانجي الكائن  
ذلك بدكان السيد عمر الخشاب السابقة الواقعة  
بشارع الحلوجي قرب الأزهر بمصر ﴾

﴿ الطبعة الاولى بالمطبعة العلمية ﴾  
( سنة ١٣١٧ هجرية )







PLEASE DO NOT REMOVE  
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET

---

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

---

PJ	al-Kawakibi, Muhammad ibn
7765	Hasan
K38M35	Manzumat al-Kawakibi
1899	

